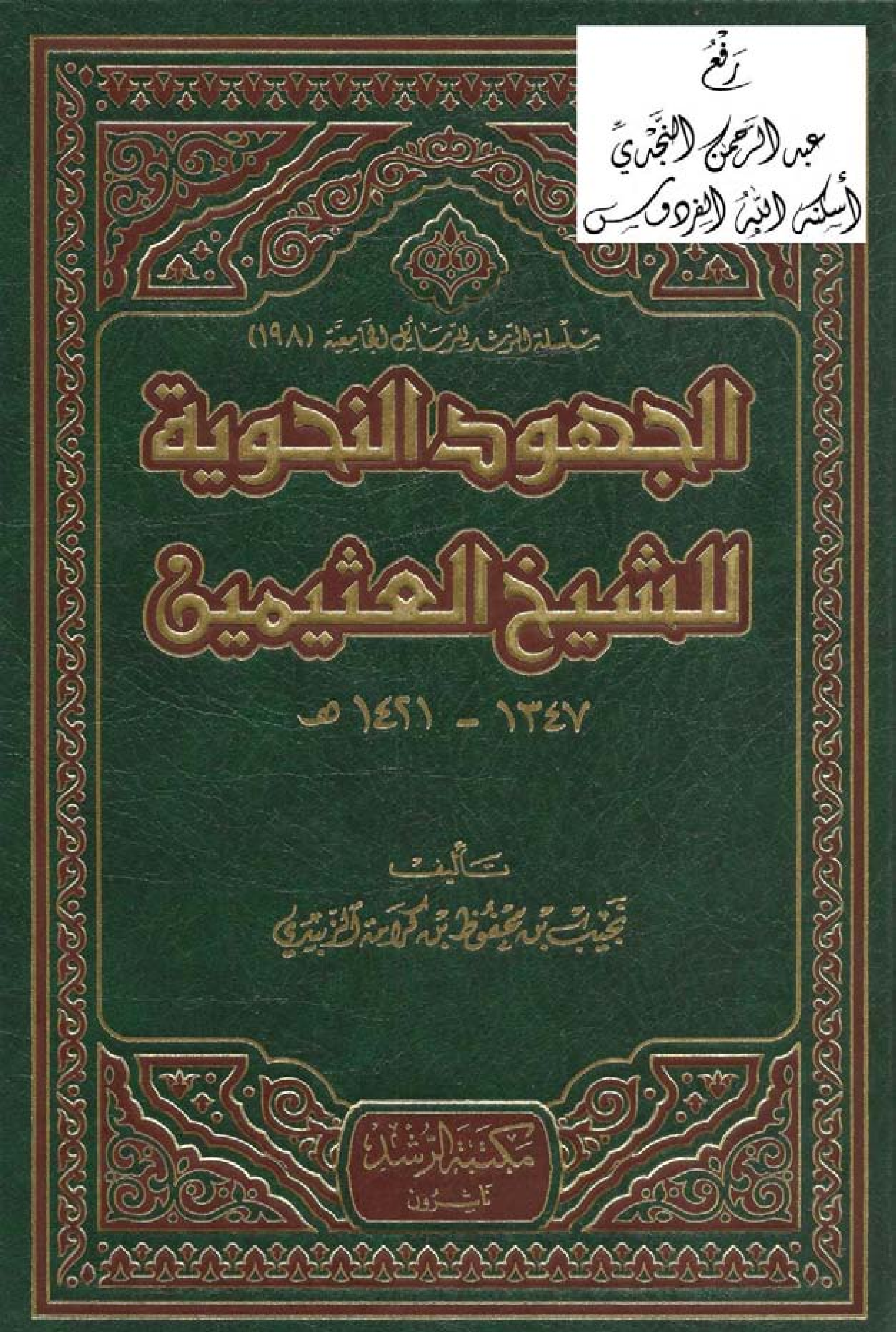

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٩٨)
الجهود النحوية للشيخ العثيمين
١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ
تأليف
نجيب بن محفوظ بن كرامة الزبيري
مكتبة الرشد
ناشرون

ⓒ مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزبيدي، نجيب محفوظ

الجهود النحوية للعثيمين./ نجيب محفوظ الزبيدي. - الرياض، ١٤٢٨هـ

٣٧٦ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٢-٦٤١-٠١-٩٩٦٠

١- اللغة العربية - نحو ٢- العثيمين، محمد بن صالح، ت ١٤٢١هـ

أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/١١٠٨

ردمك: ٢-٦٤١-٠١-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٨/١١٠٨

الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

★ الرياض: فرع طريق الملك فهد: هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٣٠١

★ الرياض: فرع الدائري الشرقي: هاتف: ٤٩٧١١٩٩ - فاكس: ٤٩٦١٥٩٩

★ فرع مكة المكرمة: شارع الطائف: هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦

★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري: هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٣٨٣٤٢٧

★ فرع جدة: ميدان الطائرة: هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ - فاكس: ٦٧٧٦٣٥٤

★ فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة: هاتف: ٣٢٤٢٢١٤ - فاكس: ٣٢٤١٣٥٨

★ فرع أبها: شارع الملك فيصل: تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧

★ فرع الدمام: شارع الخزان: هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٨٤١٨٤٧٣

★ فرع حائل: هاتف: ٥٢٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦

★ فرع تبوك: هاتف: ٤٢٤١٦٤٠ - فاكس: ٤٢٣٨٩٢٧

★ فرع الأحساء: هاتف: ٥٨١٣٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٣١١٥

مكاتبنا بالخارج

★ القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣

★ بيروت: بئر حسن: هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبايل: ٠٣/٥٥٤٢٥٣ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

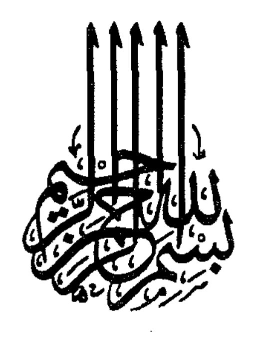


١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

تأليف

نجيب بن محفوظ بن كرامة الزبيدي





محتويات الرسالة

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أنْ لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) [آل عمران ١٠٢].

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) [النساء ١] .

(وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيداً. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً) [الأحزاب ٧٠ – ٧١] .

أمـا بـعـد ...

فقد كنت منذ سنوات وأنا أطالع في كتب العثيمين العقدية والفقهية أمرُّ على

فوائد ومسائل نحوية – قلما توجد عند فقيه معاصر بهذه الكثرة – ، فجال في خلدي أن أجمعها ، ثم عدلت عن ذلك ؛ لقلة الخبرة ، وخوفاً من الزلل والتعثر ، فلما آن الأوان لاختيار موضوع للماجستير عقدت العزم على جمع شتاتها ؛ للنظر في صلاحيتها قيمة ووفرة ، فوجدتها كذلك ، ثم اجتمعت إلى جانب ذلك أسباب عدة ، لعل أهمها :

- أن لهذا العالم مؤلفات نحوية تجعله يستحق أن يفرد بهذه الدراسة – بل وأكثر منها – فقد اختصر مغني اللبيب ، وشرح الآجرومية ، وألفية ابن مالك ، والدرة اليتيمة .

- أنَّ له أراء واختيارات نحوية تطبيقه في كتبه غير النحوية ككتب التفسير والفقه والعقيدة وغيرها ، هذه الاختيارات تصلح للدراسة من حيث القيمة والكثرة .

- أن هذه الجهود لم يتناولها أحد في بحث مستقل متخصص ، فالبحث عنها وفيها جديد وبكر ، فأحببت أن يكون لي فضل السبق في الكتابة عنها .

- أن دراسته تدلنا على نمط من أنماط التفكير النحوي في هذا العصر .

- ومما زادني رغبة في دراسة العثيمين من الناحية النحوية أن هذا العالم يتمتع

بسمعة حسنة، وشخصية مؤثرة في أكثر أفراد الأمة الإسلامية في هذا العصر، غير أن أكثر هؤلاء لا يعرفونه إلاَّ شيخاً ومفتياً وعلما من أعلام الشريعة الإسلامية ، أمَّا كونه نحوياً فهذا مما يجهله أكثرهم ، فهذا البحث يكشف عن جانب من جوانب شخصيته العلمية ؛ خدمة للعلم ؛ وخدمة له؛ وليتبين فضله ومنزلته في هذا المجال .

قد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على خمسة فصول تتقدمها مقدمة وتمهيد،وتتلوها خاتمة.

بينت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع ، وأجزاءه ، والمنهج المتبع ، وصعوباته .

وفي التمهيد عرفت بالعثيمين تعريفا مختصرا ، تناولت فيه اسمه ونسبه ومولده ، وبعض صفاته وآثاره ، وشيوخه وتلاميذه ، ووفاته .

أما **الفصل الأول** فسميته (أثار العثيمين النحوية) واشتمل على ثلاثة مباحث ، في **المبحث الأول** عرضت فيه آثاره المطبوعة ، وفي **المبحث الثاني** عرضت فيه آثاره غير المطبوعة ، وفي **المبحث الثالث** استخلصت منهج العثيمين وأسلوبه من خلال آثاره .

وأما **الفصل الثاني** فتناولت فيه المسائل التي وافق فيها العثيمين المذهب البصري ، بعد أن مهدت لذلك ، وقد وصل عددها إلى ثلاثين مسألة موزعة على ثلاثة عشر مبحثاً .

واحتوى **الفصل الثالث** - بعد التمهيد - على المسائل التي وافق فيها العثيمين المذهب الكوفي ، وهي خمس وعشرون مسألة منتظمة في اثني عشر مبحثاً .

- وخصصت **الفصل الرابع** للمسائل التي رجح فيها العثيمين آراء أفراد النحويين ، التي بلغ عددها ثمان وعشرين مسألة شملها أربعة عشر مبحثاً .

وعنوان **الفصل الخامس** (شخصية العثيمين النحوية) أظهر هذا الفصل شخصية العثيمين النحوية من خلال خمسة مباحث ، في **المبحث الأول** تحدثت عن النقد الذي وجهه العثيمين لبعض الآراء منسوبة القائل ومجهولة ، وفي **المبحث الثاني** توصلت إلى تحديد مذهب العثيمين النحوي . أما **المبحث الثالث** فحصرتُ الآراء التي تفرد بها العثيمين ، وجاء **المبحث الرابع** ليعرض جوانب من التيسير النحوي عنده ، وطويت هذا الفصل **بالمبحث الخامس** ، وبينت فيه تأثر العثيمين بمن سبقه ، ولا سيما ابن مالك وابن هشام .

والمنهج الذي اتبعته في هذا البحث هو المنهج الوصفي المعياري وفق الخطوات الآتية :

* قرأت جميع الكتب التي ألفها العثيمين قراءة متأنية لاستخلاص المادة النحوية أولا ، ثم انتقاء ما يناسب البحث ثانياً ، من هذه المؤلفات : الشرح الممتع (١-١٤) ، والقول المفيد (١-٣) ، وشرح الأربعين النووية ، وشرح ثلاثة الأصول ، وشرح العقيدة الواسطية (١-٢) وشرح المنظومة البيقونية، ومجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١-٢٣) وشرح رياض الصالحين (١-٦)، وفتح ذي الجلال والإكرام (المجلد الأول) ، وكتب التفسير (الفاتحة و البقرة ، والكهف ، ويس ، والصافات ، وجزء عم) ، وغيرها من الكتب ، فضلاً عن الكتب النحوية .

- قسمت البحث على فصول ، والفصول على مباحث .

رتبت أسماء الشخصيات والكتب في أصل البحث والحاشية بحسب سنة الوفاة ، وحينما تكون الكتب للعثيمين أو تترجم له فإن الترتيب بينها يكون بحسب سنة الإصدار .

- عند العزو لمصدر مسموع (مسجل على الملفات الصوتية) استخدمت

مصطلح (يسمع) بدلاً عن (ينظر) ، ثم أذكر رقم الملف مع تحديد الوجه ، وهذا خاص بـ (شرح ألفية ابن مالك ، وشرح الدرة اليتيمة) .

وعندما بدأت بالبحث علمت أنني كلفت نفسي رهقاً ، وركبت مركباً صعباً، لأن المصاعب متنوعة ، وأحب أن أذكر بعضها :

- تشتت المادة العلمية في مؤلفات العثيمين غير النحوية ، وهي كثيرة جداً في علوم مختلفة (عقيدة ، تفسير ، فقه ، أصول) ؛ مما دفعني إلى قراءة جميع هذه المؤلفات المطبوعة حتى أستطيع أن أجمع كل آراء العثيمين النحوية ، وهذا أخذ وقتاً طويلاً .

- أن بعض الكتب النحوية ما زال في حكم المخطوط ؛ مما يتطلب إنفاق وقت وجهد كبيرين لسماعها وتفريغ ما فيها مما يصلح للاستشهاد ومازلت متابعاً لكل جديد من إصدارات الشيخ ومتى وجدت فيها مسألة جديدة سأثبتها في الطبعة القادمة إن شاء الله .

- بعد المسافة بين بلد الباحث وبلد شخصية البحث ؛ مما زاد من صعوبة التواصل لمعرفة الجديد ، والحصول على بعض المؤلفات غير المطبوعة من أقرباء العثيمين ومؤسسته .

وكل صعوبة من تلك الصعوبات كافية لإيقاف البحث وقطع مواصلة السير فيه ؛ لولا أن مَنَّ الله تعالى علي بالتوفيق .

وبعد أن استوى هذا البحث على سوقه فإن من الواجب علي أن أشكر كل من دلني على معلومة أو ثبتني بكلمة لقوله ﷺ : (لا يشكر الله من لم يشكر الناس) رواه أحمد عن الأشعث بن قيس (صحيح الترغيب والترهيب ٩٧١).

أسال الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يقبل ما فيه من صواب، ويغفر لي ما فيه من خلل وقصور وخطأ ، والحمد لله على كل حال ، وحسبي أني اجتهدت فالأمر دائر بين الأجرين والأجر ..

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله .

الباحث

الجمهورية اليمنية

حضرموت – تريم – الردود

التمهيد

حياة العثيمين

قبل أن نتحدث عن الجهود النحوية للعثيمين يحسن بنا أن نعرِّف به، ونترجم له، ولو ترجمة موجزة لم نفرد لها فصلاً مستقلاً اكتفاء بما كُتب عنه.[1]

اسمه وكنيته :[2]

هو محمد بن صالح بن محمد[3] بن عبد الرحمن بن عثمان الوهيبي التميمي، أبو عبد الله.

نسبته :

والعثيمين نسبة إلى جده الثالث عثمان الذي اشتهر بهذا اللقب تصغيراً له، وقد ورد في بعض المصادر[4] (ابن عثيمين) بدلاً عن (العثيمين)

---

(1) ينظر : مصادر ترجمته الآتية .

(2) ينظر ترجمته في : ابن عثيمين سيرة زاهد ٧، وابن عثيمين الإمام الزاهد ٢٧ – ١٩٧، و١٤ عاما مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ٧، وأقمار بكاها قلمي ٨٣-١٢٠، والجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١٠ – ١٧٢ .

(3) في الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين (سليمان) بدلاً من (محمد) ينظر : ١٠.

(4) ينظر مثلاً : ابن عثيمين الامام الزاهد ٢٧، و١٤ عاما مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ٩ .

وقد أثبتنا العثيمين ؛ لأنه ختمه وتوقيعه بخط يده[1]

ولادتــه :

ولد العثيمين في السابع والعشرين من رمضان سنة سبع وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية[2] ، بمدينة عنيزة من أعمال القصيم في المملكة العربية السعودية.

نـشـأتـه :

نشأ العثيمين في بيئة محافظة، وأسرة تزخر بالعلماء مثل جده لأمه الشيخ عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ الذي طلب العلم عنده، ثم واصل الطلب عند الشيخ عبد الرحمن السعدي، واضطر لتركه ليعمل في فلاحة الأرض، ثم عاد للطلب عند السعدي، وبعد ذلك رحل إلى الرياض فدرس في المعهد العلمي بها، ثم في كلية الشريعة انتساباً.[3]

---

(1) ينظر مثلاً : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٥٩، ٨٥، ١٢٤، ١٢٥.

(2) ينظر : ابن عثيمين الإمام الزاهد ٢٧، وأقمار بكاها قلمي ٨٣.

(3) ينظر : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١١،و ١٤ عاما مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين١١ .

رحلاته :

لم يرحل العثيمين لطلب العلم إلاَّ مرة واحدة(1) إلى الرياض التي درس بها الدراسة النظامية وغير النظامية ؛ ولعل وجود شيخه السعدي في القصيم مكان إقامة العثيمين سبب رئيس في ذلك.

الوظائف والمناصب والجوائز :

بعد أن تخرج العثيمين في كلية الشريعة عمل مدرساً في المعهد العلمي بعنيزة عام أربعة وسبعين وثلاثمائة وألف هجري حتى عام خمسة وتسعين وثلاثمائة وألف هجري، وفي عام سبعة وتسعين وثلاثمائة وألف هجري عُين مدرساً في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، ثم رئيساً لقسم العقيدة بها إلى وفاته، وفي أثناء ذلك عين رئيساً لجمعية تحفيظ القرآن الكريم في عنيزة، وعمل عضواً في هيئة كبار العلماء(2) وعين لتولي القضاء رئيساً لمحكمة الإحساء، فأبى ذلك وطلب الإعفاء(3) وفي عام أربعة عشر

---

(1) ينظر : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٦٥ .

(2) ينظر : المصدر نفسه ٣٢ و٢١٣ .

(3) ينظر : ١٤ عاماً مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ١٢ ، والجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٢١ .

وأربعمائة وألف هجرية نال جائزة الملك فيصل العالمية[1]

علمه:

برع العثيمين في علوم الشريعة والعربية كافة « فكان إذا تكلم في الفقه فهو البحر الذي لا يدرك، وإن تكلم في التفسير فهو الجبل الأشم ... وإذا تكلم في أصول المعتقد فهو إمام هذا الفن، وإذا تكلم في علوم العربية فهو العالم الخبير .. وإذا تكلم في أصول الفقه فهو الأصولي الفذ، فهو بحقٍّ دائرةُ معارِفَ في كافة علوم الشرع واللغة»[2] وبالجملة فهو مكتبة متنقلة .

منزلته:

تتبين منزلة العثيمين بنظرة أهل العلم المعاصرين له، فقد كانوا يجلونه ويثنون عليه، ويقدمون فتواه على فتواهم[3] وأما أهل الملك والسياسة فحسبنا أنهم يزورونه بدلاً أن يزورهم[4]؛ لما رأوا من عفته وزهده وورعه وتجرده للحق، وعدم مجاملته في دين الله.

---

(1) ينظر: ابن عثيمين الإمام الزاهد ٨٤، والجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١٧١.

(2) سلسلة علماء من بلادي الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٤ .

(3) ينظر : ابن عثيمين الإمام الزاهد ٢٠١ – ٩٩٣.

(4) ينظر : الجامع لحياة محمد بن صالح العثيمين ١٥.

شهرته :

لست مبالغاً إذا قلت إن أكثر المسلمين في العالم يعرفونه، ولابد أن وصل إلى أسماعهم اسم العثيمين يوماً ما. ومما ساعد على إيصال اسمه في مشارق الأرض ومغاربها – بعد أن وضع الله القبول له في الأرض – كتبه صغيرة الحجم ورسائله في مختلف العلوم الشرعية، وفتاويه التي سلك فيها مسلكاً وسطاً تؤيده الأدلة من كتاب وسنة وأثر، ولا ننسى ما لوسائل الإعلام من دور في ذلك.

تواضعه وزهده :

الذي ينظر إلى علاقة العثيمين مع طلابه ومع أهل بلده يدرك تواضعه، ومن نظر إلى ملابسه وسيارته وأموره الشخصية علم زهده، وأيقن أنه إنما يشاهد رجلاً من علماء السلف في زمن وبلد لو أراد أن يكون بمنزلة الأمراء لكان له ذلك[1] وأما تواضعه العلمي فيكفيه أنه شرح كتاب (حلية طالب العلم) لبكر أبو زيد وهو أصغر منه سناً وعلماً. وشرحه لكتاب

---

(1) ينظر : ابن عثيمين الإمام الزاهد ١٥٩ – ١٦٦، وصفحات مشرقة من حياة الإمام بن صالح العثيمين ٤٤ و١٣٠ و١٤٧ وغيرها.

البلاغة (مرتين) لحفني ناصف وآخرين.

ورعــه :

مما يزيد الإنسان منزلة عند الآخرين تركه المتشابه – علاوة عن الحرام – وتورعه عما يضر في الآخرة، وقد نقل عن العثيمين في هذا الجانب مواقف كثيرة، منها أنه « كان إذا دخل الجامعة للتدريس، ملأ قلمه من محبرة الجامعة .. وعندما يخرج يفرغ ما بقي من الحبر في المحبرة .. ثم يخرج»[1] ، ومطالبته المسؤولين أن يخصموا من مرتبه بقدر غيابه[2] وكان يرد أكثر هدايا الأمراء[3]، ولما تَحَرَّج من رد هدية الملك فهد التي هي عبارة عن عمارة جاهزة جعلها وقفا على طلاب العلم.

عـقـيـدته ومـذهـبـه :

كان العثيمين سلفي العقيدة والمنهج، يأخذ بالكتاب والسنة بفهم السلف، وهو على مذهب الإمام أحمد بن حنبل في الفقه، ولا يعني ذلك أنه

(1) أقمار بكاها قلمي ٩١ .

(2) ينظر : صفحات مشرقة ٥٤ .

(3) ينظر : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٢٣، وصفحات مشرقة ١١٩ .

مقلد لهذا المذهب، بل خالفه في مسائل كثيرة جداً[1] فهو لا يبالي بذلك ما دام الدليل يقف معه ضد المذهب، ولذلك نستطيع أن نقول عنه أنه ممن خلع ربقة التقليد وأحيا سنّة اتباع الدليل.

شعره:

لم يكن العثيمين معدوداً من الشعراء، ولكن قريحته قد جادت بأبيات من النظم التعليمي في أصول الفقه بلغت بيتين ومئة بيت، منها:[2]

الدين جاء لسعادة البشر ولانتقاء الشر عنهم والضرر

فكل أمر نافع قد شرعه وكل ما يضرنا قد منعه

ومع تساوي ضرر ومنفعة يكون ممنوعاً لدرء المفسدة

وكل ما كلفه قد يُسِّرا من أصله وعند عارض طرا

فاجلب لتيسير بكل ذي شطط فليس في الدين الحنيف من شطط

(1) ينظر: الشرح الممتع ٤/ ١٧٥ وغيرها، ترجيحات الشيخ محمد بن عثيمين في كتاب الطهارة مقارنة بما استقر عليه المذهب الحنبلي ٧٣ وما بعدها.

(2) ينظر: المنظومة كلها في الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١٦٥ – ١٧٠.

شيوخه :

أبرز المشايخ والعلماء الذين أخذ عنهم :

- عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز آل دامغ المتوفى سنة سبع وستين وثلاثمائة وألف للهجرة، وهو جد العثيمين لأمه[1]
- عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعدي ولد في عنيزة سنة سبع وثلاثمائة وألف هجرية وتوفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف هجرية[2]
- محمد بن عبد العزيز المطوع المتوفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة هجرية[3]
- -محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد نوح الجكني الشنقيطي ولد سنة خمسين وثلاثمائة وألف، وتوفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف هجرية[4]

---

(1) ينظر : ابن عثيمين الإمام الزاهد ٤٥، والجامع لحياة العثيمين ٧٩.

(2) ينظر : الأعلام ٣/ ٣٤٠، وعلماء نجد خلال ستة قرون للبسام ٢/ ٤٢٢، والشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة ١٧ – ٢٩.

(3) ابن عثيمين الإمام الزاهد ٤٥ والجامع لحياة العثيمين ٧٩.

(4) ينظر : ترجمته التي كتبها تلميذه عطية محمد سالم في أضواء البيان ١٠/ ٢٦٧– ٢٩٨، وجهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ١/ ٢٩، ٧٣.

- عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن آل باز، ولد سنة ثلاثين وثلاثمائة وألف هجرية، والمتوفى سنة عشرين وأربعمائة وألف هجرية .[1]

طلابه :

لم يحص أحد ممن ترجم للعثيمين عدد طلابه إحصاءً دقيقاً، وقد ذكر تلميذه وليد بن أحمد الحسين ثلاثة وسبعين طالباً[2] ولعل الصعوبة في ذلك العمل تتمثل في أن عدد الذين يطلبون العلم عنده كثيرون، ربما بلغ عددهم في بعض الدروس أكثر من ستمائة طالب[3] مع اختلاف مستوياتهم وجنسياتهم، منهم المتفرغ لطلب العلم ومنهم غير ذلك يزاد على هؤلاء طلابه في الجامعة، وربما أخذ طالب العلم عنه سنوات ثم رحل، وليس عند العثيمين سِجل يقيد فيه أسماء طلابه منذ جلوسه للتدريس .

آثاره :

مما يلفت النظر كثرة آثار العثيمين المطبوعة والمخطوطة في جميع

---

(1) ينظر : إمام العصر ٩ – ١٤، أقمار بكاها قلمي ٩ – ٤٣، والإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز ٣١ – ٣٨.

(2) ينظر : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٥٠ – ٥٧.

(3) ينظر : المصدر نفسه ٥٠ .

العلوم الشرعية والعربية، وقد كفاني الحديث عنها كل من محمد خير يوسف[1]، الذي ذكر منها خمسة وسبعين ومائة مؤلف حتى عام ثلاثة عشر وأربعمائة وألف هجرية، وكذلك وليد بن أحمد الحسين الذي عد منها خمسة عشر ومائة مؤلف[2].وأكثر هذه المؤلفات كتيبات صغيرة الحجم وقد ترجم بعضها إلى مجموعة لغات، وينبغي لنا أن نشير إلى أن كثيراً من آثار العثيمين لم تذكر فيما سبق وتحتاج إلى من يقوم بجمعها وحصرها، وهناك مشروع يقوم به فهد بن ناصر السليمان حيث يجمع هذه المؤلفات في كتاب اسمه مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين صدر منه حتى الآن ثلاثة وعشرون مجلداً .

ولعل السر في كثرة عدد هذه المؤلفات أن جزءاً كبيراً منها –لا سيما الكبيرة – عبارة عن دروس علمية تلقى على الطلاب فتسجل ثم تفرغ من الأشرطة، ثم تعرض على العثيمين، ثم تطبع، أي أنه لم يقصد في كثير منها التأليف، وبذلك ينضم العثيمين إلى العلماء الذين يكتب عنهم كل ما يقولون، ولا يعني ذلك أنهم معصومون.

---

(١) ينظر : مؤلفات الشيخ محمد بن صالح العثيمين ١٢ – ٩٤ .

(2) ينظر : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١٤٧ – ١٥٣.

وفـــاتـــه :

توفّي العثيمين في عصر يوم الأربعاء الخامس عشر من شوال سنة إحدى وعشرين وأربعمائة وألف هجرية الموافق للعاشر من يناير سنة إحدى وألفين ميلادية(١) عن أربع وسبعين سنة، ودفن في اليوم الثاني بمقبرة العدل بمكة المكرمة بعد أن صُلي عليه في الحرم المكي وشيع جنازته أكثر من نصف مليون مسلم(٢) ، منهم الأمراء والوزراء والعلماء وطلبة العلم من داخل المملكة العربية السـعودية وخارجها، وعزى فيه بعض رؤساء الدول الإسـلامية(٣) ورثاه العلماء والشعراء والأدباء والكتاب .(٤)

(١) ينظر : المصدر السابق ١٧٩ .

(2) ينظر : المصدر نفسه ١٨٠.

(3) ينظر : المصدر نفسه ١٨٠ .

(4) ينظر : ابن عثيمين الإمام الزاهد ٢٠٣ – ٩٩٦، والجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٢١٩ – ٥٢٩.

الفصل الأول

مؤلفات العثيمين النحوية

المبحث الأول : المؤلفات المطبوعة

المبحث الثاني : المؤلفات غير المطبوعة

المبحث الثالث : منهج العثيمين و أسلوبه من خلال مؤلفاته

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

في هذا الفصل سنتناول بإذن الله تعالى مؤلفات العثيمين النحوية المطبوعة وغير المطبوعة، ويعد هذا الفصل من الفصول المهمة ؛ لا لأن مكانة النحوي تعتمد على ما تركه من آثار ومؤلفات فحسب، وإنما لأن هذه المؤلفات – وإن كان أكثرها شروحاً – متميزة في الأسلوب والعرض ؛ ولأنها تشكل قنطرة تواصل بين الدارسين من جهة وعلم النحو وكتبه من جهة أخرى، لاسيما وأن كثيراً من الدارسين قد هجروا كتب النحو ومن ثم علم النحو ؛ لأسباب كثيرة منها :

- التواء وتعقيد أسلوبها، وطغيان الفلسفة عليها .
- أن مؤلفي هذه الكتب وشارحيها لم يعتنوا بالمسائل الشرعية، ولم يربطوا بين النحو والعقيدة.
- أن بعض هذه المؤلفات تخدم منهج فرق بعينها عقدياً مما يعد عند فرق أخرى مزلقاً وخطأ .
- تناول أكثر الكتب موضوعات معقدة لا يستفيد منها المتعلمون، لا سيما المبتدئون.

فجاءت هذه الكتب لتضيق الفجوة بين الدارسين ومادة النحو، بأسلوبها وعلمية صاحبها دينياً ونحوياً.

المبحث الأول – المؤلفات المطبوعة :

١ – مختصر مغني اللبيب :

عنوان هذا الكتاب كما جاء على الغلاف : مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ويقع هذا الكتاب في تسع وأربعين ومئة صفحة من الورق العادي، منها تسع ورقات مقدمة، وأربع وثلاثون ورقة فهارس.

قيمته :

اكتسب مختصر مغني اللبيب قيمته من قيمة المغني نفسه إذ يعد مغني اللبيب من أهم الكتب التي ينبغي للدارس والمتخصص أن يلم بها فيها، لاسيما وأنه في حروف المعاني وفيه قواعد مهمة للمبتدئ، يكفي لبيان منزلة المغني ما قاله ابن خلدون : (وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ... فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد في الخلق ما يشاء)[1]

ولكن لما كان حجم هذا الكتاب كبيراً – نوعاً ما – يهرب منه

---

(١) المقدمة ٥٠٤ .

الدارسون لمجرد رؤيته، كان لابد أن يوضع له اختصار يشذب استطراداته ويقلل من تفرعاته، فكان هذا للعثيمين إذ لم يسبقه أحد إلى ذلك، فقد كان عمل النحويين في اتجاه معاكس تماماً لما قام به العثيمين، حيث وضعوا عليه حواشي وشروحات أثقلت كاهله، وزادت من أعباء دراسته، حتى أصبح لا يستفيد منه إلا المتخصصون كما فعل الدماميني ، والشمني ، والسيوطي، والدسوقي .

ولعل عرضاً لموضعين مختلفين – أنموذجا للمواضع الأخرى – من مغني اللبيب ومختصره تجلي لنا قيمة المختصر وتبين منهج العثيمين في مختصره هذا.

وحتى تبدو الصورة جلية وواضحة جعل الباحث هذا العرض لموضعين مختلفين .

الموضع الأول :

قال ابن هشام : (أنَّ : المفتوحة المشددة النون على وجهين : أحدهما : أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن «إنَّ» المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن « أنما » بالفتح تفيد

الحصر كـ« إنما »، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (الأنبياء: من الآية١٠٨) فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان : (هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلاَّ في « إنما » بالكسر) مردود بما ذكرتُ، وقوله: (إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غير التوحيد) مردود أيضاً بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين ؛ فالمعنى ما أوحى إلي في أمر الربوبية إلاَّ التوحيد، لا الإشراك، ويسمى ذلك قصر قلب ؛ لقلب اعتقاد المخاطب، وإلاّ فما الذي يقول هو في نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاّ رَسُولٌ﴾ ؟[1] فإن « ما » للنفي و« إلاَّ » للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر إفراد.

والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤوّل مع معموليه بالمصدر ؛ فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه ؛ فتقدير (بلغني أنك تنطلق) أو (أنك منطلق) : بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنك في الدار) التقدير

---

(١) آل عمران ١٤٤.

استقرارُكَ في الدار ؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر، وإن كان جامداً قُدّر بالكَوْن نحو (بلغني أن هذا زيدٌ) تقديره بلغني كونه زيداً ؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون ؛ تقول : (هذا زيدٌ) وإن شئت (هذا كائنٌ زيداً) إذ معنا هما واحد، وزعم السهيلي أن الذي يُؤول بالمصدر إنما هو (أنْ) الناصبةُ للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف، و(أنَّ) المشددة إنما تؤوَّل بالحديث، قال : وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو (علمتُ أنَّ الليثَ الأسدَ) وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون .

وتخفف (أنَّ) بالاتفاق، فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرْحُه في (أنْ) الخفيفة .

الثاني: أن تكون لغة في (لعل) كقول بعضهم : (ائتِ السوقَ أنَّك تشترِي لنا شَيئاً) وقراءة من قرأ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] وفيها بحث سيأتي في باب اللام)[2]

---

(1) الأنعام ١٠٩.

(2) مغني اللبيب ٥٢ – ٥٣ .

وقال العثيمين : (« أنَّ » على وجهين:

(الأول) : أن تكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهي موصول حرفي تؤول مع معموليها بمصدر، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر من لفظه مضافا إلى اسمها، مثل : بلغني أنك قائم، أي قيامك، وإن كان جامداً قدر بالكون، مثل : بلغني أنك زيدٌ، أي كونك زيدا .

(الثاني) : أن تكون لغةً في (لعلَّ))[1]

<u>الموضع الثاني</u> : قال ابن هشام: (القاعدة الثامنة)

كثيراً ما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل. فمن ذلك : (كل شاةٍ وسخلتها بدرهم) و١١٧٢ – **وأيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها ....**

و:(رُبَّ رجلٍ وأخيه) و:﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ ﴾[2] ولا يجوز : كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا ربّ أخيه، ولا يجوز (إنْ يقمْ زيدٌ قامَ عمرو) في الأصح إلاَّ في الشعر كقوله :

١١٧٣ - إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عني وما يسمعوا مِنْ صالمٍ دفنوا

---

(1) مختصر مغني اللبيب ١٦ .

(2) الشعراء ٤ .

إذ لا تضاف كل وأي إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجر رَبَّ إلاَّ النكرات

ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر :

١١٧٤ ـ **إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنـزلون فإنا معشرٌ نُـــزُلُ**

فقال يونس : أراد أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم، قال : فكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون : مررتُ برجلٍ قائمٌ أبواه لا قاعدَين ويمتنع قائمَين لا قاعدٌ أبواه على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى)[1]

وقال العثيمين(: **القاعدة الثامنة** :قد يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل، كقولهم : رُبَّ رجلٍ وأخيه. فعملت (رب) في (أخيه) وهو معرفة ولو باشرها لم تعمل فيه)[2]

---

(1) مغني اللبيب ٦٥٥-٦٥٦ .

(2) مختصر مغني اللبيب ١٠٩ – ١١٠.

منهجه في الاختصار :

لم يصرح العثيمين في المقدمة التي وضعها بمنهجه الذي سيسير عليه في هذا المختصر على الرغم من أن هذا المؤلف يعد الوحيد من بين مؤلفاته النحوية الذي قصد به مؤلفه التأليف عن طريق الكتابة وليس عن طريق الإملاء وبعد تتبع ما في مغني اللبيب وموازنته بالمختصر استطاع الباحث أن يحدد ملامح المنهج الذي اتبعه العثيمين، وهو كما يأتي :

- صياغة الفكرة بأسلوب سهل وأكثر وضوحاً من عبارة الأصل.
- إثبات المسائل الرئيسة البارزة، حيث لم يحذف منها إلاَّ القليل، التي لا تكرر في الكلام كثيراً، مثل حذفه أيا[1]، و إذ ما[2]، وبيد[3]، وبلْه[4]،و التاء المفردة[5]، وعدا[6]، وعلَّ[7]، وكلا وكلتا[8]، ومسائل أخرى[1].

---

(1) ينظر : مغني اللبيب ٣٠.

(2) ينظر : المصدر نفسه ٩٧ .

(3) ينظر : المصدر نفسه ١٢٣ .

(4) ينظر : المصدر نفسه ١٢٤ .

(5) ينظر : المصدر نفسه ١٢٥ .

(6) ينظر : المصدر نفسه ١٤٩ .

(7) ينظر : المصدر نفسه ١٦٢ .

(8) ينظر : المصدر نفسه ٢٠٧ .

- حذف المسائل الفرعية، وأكثر التنبيهات، إذْ لم يثبت إِلاَّ أربعة منها[2]، وكذلك حذف بعض معاني الحروف واكتفى بالمشهور منها .

- عند ذكره للخلاف يثبت اسم المذهب أو الشخص بدون ذكر أدلة، وأحياناً لا يذكر إلاَّ قول الجمهور .

- كثيراً ما ينقل عبارة صاحب المغني نفسها إذا كانت واضحة ويكتفي بها حتى يخيل إليك أن المختصر متن- حجماً- والأصل شرح له.

- إكمال الأبيات الناقصة في المغنى ؛ لأن ابن هشام ربما ذكر شطر البيت الذي فيه الشاهد.

- حذف العثيمين الأمثلة الكثيرة، واكتفى بمثال أو مثالين، وربما أتى بأمثلة من عنده، وقد بلغ عدد الأمثلة الجديدة التي أتى بها العثيمين سبعة عشر مثالاً منها تسع آيات قرآنية وحديث واحد[3]

---

(1) ينظر : المصدر نفسه ٣٦٣ إلى آخر الكتاب.

(2) ينظر : مختصر مغني اللبيب ٣١، و٣٦، و٣٧، ٥٠ .

(3) والأمثلة هي: أطعاما أكلت ص١١، فلما أن جاء البشير (يوسف ٩) ص١٥، لاقولن الحق رضي الكافر أو سخط ص٢١، يا أيها النبي(الأنفال٦٥) ص٢٦)، وإ١ فرقنا (البقرة ٥) ص٢٦، قطعت بالسكين ص٢٩، اشتريت بالدرهم ص٢٩، جاءني زيد بنفسه أو بعينه ص٣٠، يهابك الناس حتى الوزراء ص٣٤، كأنني أعرفك ص٥٨، إن الفخر كل الفخر لمن قدر على- -كبح جماح نفسه ص٥٩، ولا تركنوا إلى الذين ظلموا (هود١١٣)ص٦٧، ما جاءنا من بشير (المائدة

ملاحظـــات :

وبعد قراءة الكتابين وعرضنا للموضعين السابقين من مغني اللبيب ومختصره خرج الباحث ببعض الملاحظات التي يمكن تقسيمها على قسمين :

ملاحظات ايجابية :

- لم يعتمد على الأمثلة الموجودة بل أتى بأمثلة أخرى كما سبق ذكره

- وضعه تنبيها من عنده[1]

- روى بيتاً بغير ما هو مروي في مغني اللبيب[2]

- نقل بيتا لابن مالك في الكافية ؛ لتوضيح اللغات الواردة في (كأين)[3]

ملاحظات سلبية :

- حذفه جميع الأمثلة من بعض المسائل التي تحتاج ولو إلى مثال واحد فقط[4]

- المبالغة في الاختصار أحياناً، مما يجعله مخلا، كما فعل مثلا في الفصل الخامس إذ جعله في ثلاث صفحات بينما هي في الأصل ثماني عشرة ومائة صفحة ! .

---

١٩) ص ٨٣، ويكأنه القصص٨٢) ص٨٩، يا ليت قومي يعلمون(يس٢٦)ص٨٩، فكانوا هم الغالبين (الصافات ١١٦) ص ٩٩، يشرب بها عباد الله (الإنسان٦) ص ١٠٨.

(1) ينظر : مختصر مغني اللبيب ٤٨.

(2) رقم البيت في المغنى ٣١٣ وفي المختصر ٣٩.

(3) ينظر : مختصر مغني اللبيب ٥٦.

(4) ينظر مثالاً : (خلا) صفحة ٣٧ – ٣٨، و(متى) صفحة ٨٤، والجمل التي لها محل من الإعراب (السبع الأولى) ٩١ – ٩٢.

- لم يتدخل بآرائه إلاَّ مرة واحدة فقط، وذلك في تعداده معاني (عن) وبالتحديد في المعنى السابع وأنها تأتي بمعنى الباء ،وقد مثل ابن هشام لها بقوله تعالى﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[1]

قال العثيمين : (وفيه نظر)[2].

- إحالته على آية لم يذكرها في مختصره بينما هي في الأصل موجودة، إذ قال في الوجه الأول لـ(أم): (فالواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا والكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ولابد أن تكون بين جملتين في تأويل مفردين كما في الآية والتقدير: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه)[3]، والآية المقصودة هي قوله تعال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾[4].

---

(1) النجم ٣.
(2) مختصر مغني اللبيب ٤٤ .
(3) مختصر مغني اللبيب ١٧
(4) المنافقون ٦

- عده الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة[١]، بينما هي في مغني اللبيب أحد عشر[٢] دون أن يبين السبب.

ولعل من المهم أن نذكر هنا أن الباحث لم يعتمد على مختصر المغني في استخراج آراء العثيمين وترجيحاته؛ إذْ أنه جعل الآراء والاختيارات التي في هذا المختصر لابن هشام، وليست للعثيمين إلا إذا تدخل العثيمين كأن يضرب مثالاً ليس في الأصل[٣]، أو كانت إعراباته تؤيد ذلك[٤]؛ لأسباب أهمها:

*مخالفته لما نقله من المغني كما في مسألة الجزم في جواب الأمر، ففي الباب السادس وهو يعدد الأمور المشتهرة بين المعربين والصواب خلافها، قال: (قولهم: « ائتني أكرمْك » إن الفعل مجزوم بجواب الأمر والصواب أنه جواب شرط مقدر)[٥]، بينما رجح خلاف ذلك في مكان آخر[٦] ولا يصح أن نجعله من

(1) ينظر: مختصر مغني اللبيب ٩٩

(2) ينظر: مغني اللبيب ٤٨٢

(3) ينظر: صفحة (101، ١٠٧، ١٤٩) من هذا البحث.

(4) ينظر صفحة (٥٥) من هذا البحث

(5) مختصر مغني اللبيب ١٠٥

(6) ينظر صفحة (٦٢) من هذا البحث.

باب التناقض أو التراجع؛ لأنَّ هذا هو قول ابن هشام .

* أن عبارات الترجيح التي في المختصر هي نفسها التي في الأصل، كقوله في مسألة اختلاف المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير أيهما الأول ؟ :(ويتجه عندي جواز الوجهين)[1].

وقوله في كون المرفوع بعد الظرف والمجرور فاعلاً عامله الظرف والمجرور: (المختار الثاني) [2]، وقوله في محل ضمير الفصل والإعراب : (فزعم البصريون)[3]، وغيرها.

* ولما سبق بيانه من أن منهج العثيمين في اختصاره قائم بدرجة أساسية على حذف الأمثلة والأدلة والمسائل الفرعية .

---

(1) مختصر مغني اللبيب ٩٦ ومقارنتها بها في المغني ٤٣١.

(2) مختصر مغني اللبيب ٩٥ ومقارنتها بها في المغني ٤٢٤

(3) مختصر مغني اللبيب ٩٩ ومقارنتها بها في المغني ٤٧٠.

٢- شرح الآجرومية :

يعد هذا الشرح من أهم مؤلفات العثيمين النحوية ؛ إذ تظهر فيه كثير من آرائه مع وضوح في العبارة وأمثلة تؤدي الغرض.

التعريف بالكتاب :

عنوان هذا الكتاب كما هو على الغلاف:شرح الآجرومية لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين غفر الله لوالديه،طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

ويقع هذا الشرح في مجلد من ست وسبعين وخمسمائة ورقة من الورق العادي مع بعض الملحقات، ولم يضع العثيمين مقدمة لهذا الشرح يبين فيها سبب التأليف، غير أنه جعل تمهيداً بعد أنْ ذكر كلام ابن آجروم في تعريف الكلام وأقسامه، وفي هذا التمهيد بيَّن العثيمين فائدة علم النحو، ثم حاول إزالة المفهوم السائد عند كثير من طلاب العلم أن النحو صعب، ونحن نلمح من خلف هذا التمهيد سبب التأليف، وهو تيسير النحو للطلاب المعرضين عنه بعد أن سمع منهم المقالة السابقة، فقال : (بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ...

فأن علم النحو علم شريف، علم وسيلة ؛ يتوسل بها إلى شيئين مهمين :

الشيء الأول : فهم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن فهمهما يتوقف على معرفة علم النحو.

والثاني: إقامة اللسان على اللسان العربي الذي نزل به كلام الله – عز وجل –؛ لذلك كان فهم النحو أمراً مهماً جداً ؛ ولكن النحو في أوله صعب وفي آخره سهل وقد مثل ببيت من قصَب وبابه من حديد، يعني، أنه صعب الدخول لكن إذا دخلت سهل عليك كل شيء ؛ ولهذا ينبغي للإنسان أن يحرص على تعلم مبادئه حتى يسهل عليه الباقي- ولا عبرة بقول من قال : (إن النحو صعب) حتى يتخيل الطالب أنه لن يتمكن منه، فإن هذا ليس بصحيح، ولكن ركز على أوله يسهل عليك آخره. وقد قال بعضهم[1]:

النحو صَعبٌ وطويلٌ سلَّمُــــه

إذا ارتقى فيه الَّذي لا يفهمُه

أراد أن يُعرِبَهُ فَيُعْجِمُــــه

---

(1) في الأصل (فيه واحد يقول) .

وهذا ليس بصحيح – نحن لا نوافق على هذا ؛ بل نقول – إن شاء الله – النحو سهلٌ وسلمُه قصيرٌ ودرجَه سهلةٌ تفهمه من أوله)(١).

شروحات الآجرومية :

حظيت المقدمة الآجرومية باهتمام الشراح، فما أن وضعها ابن آجروم إلاَّ وانثالت عليها الشروحات، ومن أهم هذه الشروحات والحواشي المطبوعة: شرح الكفراوي، وشرح الشيخ خالد الأزهري، وحاشية الغيطي، وشرح الطهطاوي المسمى الباكورة العربية في شرح الأجرومية، وشرح محمد محي الدين المسمى التحفة السنية.

القيمة العلمية لهذا الشرح :

تأتي أهمية شرح العثيمين للآجرومية من حيث سهولة العبارة، وكثرة الأمثلة وتنوعها؛ لأنه موضوع للمبتدئين، ومع ذلك فقد تناول العثيمين كثيراً من مسائل الخلاف، ولعل الدافع لذكر مسائل الخلاف أن الطلاب الذين يلقي عليهم العثيمين درسه مختلفو المستويات، ليسوا كلهم مبتدئين، وتزداد أهمية هذا الشرح أن الشارح جعله كتابا منهجيا من خلال إشراكه

---

(١) شرح الآجرومية ٩ – ١٠ .

الطلاب في التطبيقات، ووضعه أسئلة بعد كل درس، ثم ربطه بين جميع الدروس، وجعله هذه الدروس كُلاً متماسكا، بينما تضع بعض الشروح كل درس بمعزل عن الدروس الأخرى، ولعل إعرابه الأمثلة بكاملها دون الاقتصار على موضع الشاهد يزيد من أهميته.

وهذه موازنة مع شرح آخر تؤكد أهمية الشرح، واختار الباحث شرح محمد محيى الدين عبد الحميد المسمى (التحفة السنِيَّة بشرح المقدمة الآجرومية) ؛ لانتشاره بين أوساط طلاب العلم ؛ ومعاصرة مؤلفه للعثيمين ؛ وتشابه الشرحين في صلاحية كل منهما منهجاً دراسياً من حيث التقسيم ووضع أسئلة تطبيقية لكل درس.

الموضع الأول :

سنعرض في هذا الموضع شرح كل منهما (كي) من قول ابن آجروم : (فالنواصب عشرة، وهي : أن، ولن، وإذن ،وكي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى، والجواب بالفاء والواو، وأوْ).

قال محمد محيى الدين عبد الحميد : (وأما كي فحرف مصدر ونصب؛ ويشترط في النصب بها أن تتقدمها لامُ التعليل لفظا، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلا

تَأْسَوْا﴾ [1] أو تتقدمها هذه اللام تقديراً، نحو قوله تعالى:﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً ﴾[2]، فإذا لم تتقدمها اللام لفظاً ولا تقديراً كان النصب بأن مضمرة، وكانت كيْ نفسها حرف تعليل)[3]

وقال العثيمين :(الرابع : « كي » أيضا تنصب الفعل المضارع. فإذا قلت لشخص : « لماذا جئتَ ؟ » فقال : كي اقرأ « نقول : كي : حرف نصب ينصب الفعل المضارع اقرأ : فعل مضارع منصوب بـ « كي ».

هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح. أن « كي » تنصب بنفسها ؛ أمَّا البصريون فيقولون : « كي » لا تنصب بنفسها ؛ لأنها حرف جر. فهي « كي » نقول فيها : حرف تعليل، والفعل بعدها منصوب بـ « أن ». أي: كَيْ. ولكنِ الصحيحُ ما ذهب إليه المؤلف)[4]

وجه الاتفاق :

* التزم كلاهما ترتيب المؤلف في ذكر « كي » رابعة وإن لم ينص محيي الدين كونها رابعة.

---

(1) الحديد ٢٣ .

(2) الحشر ٧ .

(3) التحفة السنية ٧٠

(4) شرح الآجرومية ١٣٣ – ١٣٤

أوجه التَميّز :

* ذكر عبد الحميد الشروط اللازمة لـ « كي » حتى تنصب المضارع بنفسها، ولم ينسب هـــــــذه الشروط إلى البصريين .

* استشهد عبد الحميد بآيتين إحداهما على تقدم لام التعليل على « كي » لفظا والأخرى تقديراً.

* ذكر العثيمين الخلاف في هذه المسألة دون تفصيل،ثم رجح رأي المؤلف وهو رأي للكوفيين .

الموضع الثاني :

في شرحهما قول ابن آجروم في باب الفاعل (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبلّه فعله).

قال محمد محيى الدين عبد الحميد : (وأقول : الفاعل له معنيان أحدهما لغوي، والآخر اصطلاحي، أمَّا معناه في اللغة فهو عبارة عمَّن أوجد الفعل. وأما معناه في الاصطلاح فهو : الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، كما قال المؤلف .

وقولنا (الاسم) لا يشمل الفعل ولا الحرف ؛ فلا يكون واحد منهما فاعلا، وهو يشمل الاسم الصريح والاسم المؤوّل بالصريح : أمّا الصريح فنحو (نوحٌ) و(إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ نُوحٌ ﴾(1) ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (2)، وأما المؤول بالصريح فنحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أنزلنَا ﴾(3) فأنَّ : حرف توكيد ونصب، و(نا) اسمه مبني على السكون في محل نصب، و(أنزلنا) فعل ماضٍ ونا فاعله، والجملة في محل رفع خبر وأنَّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل « يكفي » والتقدير : أو لم يكفهم إنزالنا، ومثاله قولك (يسرُّني أن تتمسكَ بالفضائل) وقولك:(أعجبني ما صنعت) التقدير فيهما:يسرني تمسكُكَ، وأعجبني صنعك.

وقولنا : (المرفوع) يُخرج ما كان منصوباً أو مجروراً ؛ فلا يكون واحد منهما فاعلاً.

وقولنا : (المذكور قبله فعله) يُخرجُ المبتدأ واسم « إن » وأخواتها ؛ فإنهما لم يتقدمهما فعل البتة، ويخرج أيضاً اسم « كان » وأخواتها، واسم « كاد » ؛ فإنهما وإن تقدمهما فعل فإن هذا الفعل ليس فعل واحد منهما، والمراد بالفعل ما

---

(1) نوح ٢١.

(2) البقرة ١٢٧ .

(3) العنكبوت ٥١ .

يشمل شبه الفعل في نحو (هيهات العقيق) و(شتان زيدٌ وعَمْروٌ) واسم الفاعل في نحو (أقادم أبوك) فالعقيق، وزيد مع ما عطف عليه، وأبوك : كل منها فاعل)[1]

وقال العثيمين:(الفاعل في اللغة: من قام به الفعل[2] فإذا قلت :(زيدٌ قائمُ) فهو في اللغة فاعل. وإذا قلت(زيدٌ ميتُ) فزيد فاعل. لماذا؟ لأن الفاعل في اللغة أعمُّ من الفاعل في الاصطلاح فالفاعل في اللغة كل من قام به الفعل سواء كان مبتدأ أو فاعل أو اسم كان أو اسم إنّ، أما في الاصطلاح فقال: (الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله) .

(الاسم) خرج به الفعل والحرف (المرفوع) خرج به المنصوب والمجرور فلا يكونان فاعلاً .

(المذكور قبله فعله) خرج به ما ذُكِرَ بعده فعله فلا يكون فاعلاً. فإن قلت : (زيدٌ قدمَ) لم يكن زيدٌ فاعلاً وإذا قلت (قدم زيدٌ) صار زيدٌ فاعلاً لأنه في الأول لم يذكر قبله فعله والثاني ذكر قبله فعله .إذا قلت (يذهب يقوم) يقوم

---

(1) التحفة السنية ٨١ .

(2) في النص (من قام به الفعل) ولعل الصواب ما أثبتناه

فاعل ؟ لا ؛ لأنها ليست اسماً. إذا قلت : (أكل زيداً) لا نقول : (زيداً) فاعل ؛ لأنه منصوب (زيد قدم) ليس فاعلاً؛ لأن الفعل متقدم عنه)[1].

أوجه الاتفاق :

* اكتفى كل منهما بتعريف المؤلف، فلم يزد عليه شيئاً .

* عرف كل منهما الفاعل لغة.

* ذكر كل منهما محترزات التعريف.

أوجه التميز :

* اختلفا في عبارة التعريف اللغوي.

* فصل عبد الحميد في محترزات التعريف، ولا سيما عند قول ابن آجروم (المذكور قبله فعله).

* ذكر العثيمين أمثلة للفاعل قاصداً الخطأ فيها لترسيخ التعريف.

المبحث الثاني : المؤلفات غير المطبوعة :

ونقصد بها الكتب المسجلة بصوت المؤلف على ملفات صوتية، وهي أوثق من المخطوط، لا سيما إذا كان المخطوط بغير خط المؤلف.

---

(١) شرح الآجرومية ٢٢٣ .

١- شرح ألفية ابن مالك :

- التعريف بالشرح :

يقع هذا الشرح في سبعين ملفاً صوتيا، طول الملف الواحد زمنيا تسعون دقيقة تقريبا، وهذه النسخة من إصدارات مؤسسة الاستقامة الإسلامية للإنتاج والتوزيع، وهناك نسخة أخرى وهي النسخة القديمة تقع في ستين ملفاً، وبها نقص[1] ولم يشرح العثيمين جميع أبيات الألفية، فقد انتقل من الممنوع من الصرف إلى التصريف، أي أنه لم يتعرض إلى ستة مواضيع، وكذا بعض مواضيع الصرف.

شروحات الألفية :

لم تحظ منظومة نحوية باهتمام الشراح كما حظيت به ألفية ابن مالك، إذ ربَت هذه الشروحات على خمسين شرحاً[2]،بعض هذه الشروح مطول كشرح المرادي وبعضها متوسط كشرح إبراهيم بن القيم، والبعض الآخر مختصر كشرح ابن الناظم ،وشرح المكودي، وشرح السيوطي.

---

(١) ينظر : الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١٦٣.

(2) ينظر : الدراسة التي كتبها الدكتور عبد الرحمن علي سليمان على شرح المرادي المعروف بـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٤٨-٥٩.

قيمة هذا الشرح العلمية :

لعل الموازنة بين هذا الشرح وشرح آخر تبين هذه المكانة، وقد اختار الباحث شرح ابن عقيل – على الرغم من الفارق الزمني – ؛ وذلك لسعة انتشار هذا الشرح أولا ؛ وتشابه الشرحين من حيث صلاحية كل منهما منهجا دراسيا ثانيا ؛ ولأن العثيمين يشير إلى هذا الشرح – ولا سيما في المواضيع المتأخرة - ثالثا، فمعرفة الفرق بينهما تلقى الضوء على قيمة هذا الشرح.

وقد جعل الباحث الموازنة بين شرح بيتين مختلفي الموضع والموضوع.

الموضع الأول : شرحهما قول ابن مالك :

ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرا عن جثة، وإنْ يفد فأخبرا

قال ابن عقيل :(ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة، نحو : (زيدٌ عندك) وعن المعنى نحو : (القتالُ عندك) وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي، نحو : (القتالُ يومَ الجمعة، أو في يومِ الجمعة)، ولا يقع خبرا عن الجثة، قال المصنف : إلاَّ إذا أفاد نحو(الليلةَ الهلالُ، والرُّطبُ شهرَي ربيع)، فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة، نحو : (زيدٌ اليوم)، وإلى هذا ذهب

قوم منهم المصنف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا، فإن جاء شيء من ذلك يؤوَّل، نحو قولهم : الليلةَ الهلالُ، والرطبُ شهْرَي ربيع، التقدير : طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرُّطب شهْرَي ربيع، هذا هو مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم – منهم المصنف – إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد، كقولك : (نحن في يومٍ طيب، وفي شهر كذا)، وإلى هذا أشار بقوله : (وإن يفد فأخبرا) فإن لم يفد امتنع، نحو : (زيدٌ يومَ الجمعة)[1]

وقال العثيمين : (سبق لنا أن الخبر ينقسم عند ابن مالك إلى قسمين جملة ومفرد، وأن ما وقع من الظرف والجار والمجرور لا يخرج عنهما، بل إن قدر كائن فهو مفرد، وإن قدر استقر فهو جملة، ولكن هل يقع الظرف خبراً عن كل شيء، أو في ذلك تفصيل ؟ في ذلك تفصيل بيَّنه بقوله : (ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة)، يعني عن شيء شاخص، وأما المكان فيكون خبرا عن جثة وعن الفعل وعن كل شيء، مثال ذلك (زيدٌ عندك) ،فالخبر ظرف مكان، والمبتدأ جثة، (العلمٌ عندك) الخبر ظرف مكان والمبتدأ معنى، إذن ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة وعن المعنى، ولا إشكال فيه. ظرف الزمان

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٧٠ – ١٧١.

يقع خبرا عن المعنى ولا يقع خبرا عن الجثة، تقول : (القتالُ اليومَ، الحجُّ اليومَ)، وما أشبه ذلك، يصلح أو لا يصلح ؟ يصلح، (الرجل اليوم) لا يصلح، لا يمكن أن يكون اسم الزمان خبرا عن جثة، وعبر ابن هشام عن كلمة (جثة) بـ (ذات)، فقال : ولا يخبر بالزمان عن الذات، وقوله ألطف من كلام ابن مالك ؛ لأن (جثة) يتصور القارىء أو السامع أن شاة ميتة حوله.

فإن وقع شيء يدل على خبر ظرف زمان عن ذات فإنه يكون مؤولا، وابن مالك يقول : (إن يفد فأخبرا) ولو كان ظرف زمان عن جثة أو عن ذات، أمَّا ابن هشام فيرى أنه لا يجوز أن يخبر بالزمان عن الذات، وأنه إذا وقع وجب التأويل، مثاله قولهم : (الليلةَ الهلالُ)، أو (الهلالُ ليلةَ الاثنين)، (الهلال) جثة، (ليلة) زمان، لكن هذه الكلمة شائعة عند العرب، يقولون الليلة الهلال، أو الهلال ليلة أمس، أو الهلال ليلة الاثنين، أو ما أشبه ذلك، فابن مالك يقول إذا أفاد فلا بأس، فأخبر بالزمان عن الجثة بدون تأويل ؛ لأن المقصود فهم المعنى، وإذا أفاد السياق فلا حاجة إلى تقدير، وهذا مذهب سهل، وأمَّا ابن هشام – رحمه الله – فيقول : لا يمكن أن يخبر بالزمان عن الذات، فإن وقع شيء من ذلك في كلام العرب فهو مؤول، فيؤول قولهم : الليلة الهلال بـ(طلوع) الليلة طلوع الهلال، ما هو بـ الهلال الليلة، أمَّا الهلال

فلا يمكن أن يقع الزمان خبرا عنه، وعلى كل حال فهم متفقون على أنه متى أفاد سواء بتأويل أو بغير تأويل فإنه يقع خبرا عن الذات.

وخلاصة البيت هذا : أن اسم المكان يقع خبرا عن الذات والمعنى، من أين أخذنا ذلك؟ من قوله فيما سبق : (واخبروا بظرف أو بحرف جر) ثم استثنى أنه لا يكون اسم الزمان خبرا عن جثة، فيكون الإخبار بظرف المكان عن الجثة وعن المعنى داخلاً في قوله : (واخبروا بظرف).

أمَّا الشطر الثاني فيقول أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة، أي عن الذات، أمَّا عن المعنى فيخبر، وإن أفاد يجوز على رأي ابن مالك، وما ذهب إليه ابن مالك أولى ؛ لأن المقصود من الكلام الفائدة)[1].

وجها الاتفاق :

* مزجا كلام المؤلف بالشرح بعد أن أتيا به قبل الشرح.

* استشهدا بمثال موحد، وباقي الأمثلة متقاربة.

أوجه التميز :

---

(١) شرح الألفية ١٨/ آآخره.

* نسب ابن عقيل المنع مطلقاً إلى جمهور البصريين في حين نسبه العثيمين إلى ابن هشام فقط.

* استطرد العثيمين في شرح البيت بضرب الأمثلة وتكرار بعضها في حين اقتصر ابن عقيل على مثال واحد لكل مسألة.

* اعترض العثيمين على استخدام ابن مالك كلمة (جثة)، واستحسن ما استخدمه ابن هشام بدلا عنها (ذات) .

* وضع العثيمين خلاصة لشرحه، ولم يفعل ذلك ابن عقيل.

* رجح العثيمين قول ابن مالك، ولم يرجح ابن عقيل.

الموضع الثاني : شرحهما قول ابن مالك :

لعلمٍ عرفانٍ وظنٍّ تهمه تعديةٌ لواحدٍ مُلتزمـه

قال ابن عقيل : (إذا كانت (علم) بمعنى عرَف تعدَّت إلى مفعول واحد، كقولك : (علمت زيدا) أي : عرفته، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾[1]

---

(1) النحل ٧٨.

وكذلك إذا كانت (ظن) بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد، كقولك : (ظننت زيداً) أي : اتهمته، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[1] أي : بمتهم)[2].

وقال العثيمين:(أولا الإعراب :(تعدية) مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء (به) وهو نكرة تأخيره، وقوله (لعلم عرفان) هذا هو الخبر مقدما، وقوله (لواحد ملتزمة)، بمعنى أنه يلتزم أن يتعدى لواحد لا اثنين بخلاف العلم الذي بمعنى الظن كما سبق. يقول – رحمه الله –: (لعلم عرفان) يعني العلم الذي بمعنى المعرفة ينصب مفعولاً واحداً، مثال ذلك تقول:(علمت زيدا) بمعنى عرفته، ومنه قوله تعالى:﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾[3] أي : لا تعرفون، ولهذا لم تنصب إلاَّ مفعولاً واحدا، وبكلام ابن مالك – رحمه الله – عرفنا أن العلم يأتي بمعنى المعرفة، وهو كذلك، لكن المعرفة تختص بالمحسوسات، وتكون بعد التباس، وتصلح للظن واليقين، ولهذا قال العلماء في العقيدة قالوا لا يجوز أن يوصف الله بأنه

---

(1) التكوير ٢٤

(2) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٥٠ .

(3) النحل ٧٨ وقد سبقت.

عارف، ويجوز أن يوصف بأنه عالم ؛ وذلك للفروق الثلاثة التي ذكرناها، فإن قال قائل : كيف نقول أنه لا يجوز أن يوصف الله بأنه عارف مع أنه قال في الحديث الصحيح (تعرَّف إلى اللهِ في الرخاءِ يعرفك في الشدة)، فالجواب : أن المعرفة هنا بمعنى العناية يعني يعتني بك ؛ وذلك لأنها لو كانت المعرفة التي بمعنى العلم لكان الله يعلمه سواء تعرف إليه أم لم يتعرف.

وكذلك ظن التهمة، ظن التهمة يعني الظن الذي بمعنى اتهم، تقول : (ظننت زيدا) أي : اتهمته، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[1] أي : بمتهم، وبهذا نعرف الآن أن علم تأتي بمعنى عرف فلا تنصب إلاَّ مفعولاً واحدا، وأنَّ ظن تأتي بمعنى اتهم فلا تنصب إلاَّ مفعولاً واحداً)[2].

وجه الاتفاق :

* استشهد كلاهما بآيتين موحدتين، وفسرا الشاهد منهما، وكذلك ضربا مثالين بالصيغة نفسها.

وجها التميز :

* أعرب العثيمين بعض كلمات بيت الألفية.

---

(1) التكوير ٢٤.

(2) شرح الألفية ٣٠/ ب آخره.

* استطرد العثيمين فذكر الفروق بين العلم والمعرفة، ثم ربط ذلك بالعقيدة، ودفع الإشكال الناتج عن ذلك.

٢- شرح الدرة اليتمية :

الدرة اليتيمة منظومة تتكون من بيت ومئة بيت موزعة على مقدمة وخاتمة وسبعة عشر

بابا من أبواب النحو كالآتي :

المقدمة خمسة أبيات – باب حد الكلام والكلمة وأقسامها خمسة أبيات – باب أقسام الإعراب ستة أبيات – باب إعراب المفرد وجمع التكسير سبعة أبيات – باب الأسماء الخمسة أربعة أبيات – باب المثنى ثلاثة أبيات – باب جمع المذكر السالم ثلاثة أبيات – باب جمع المؤنث السالم ثلاثة أبيات – باب الأفعال الخمسة بيتان – باب قسمة الأفعال ثمانية أبيات – باب النواصب اثنا عشر بيتا – باب الجوازم سبعة أبيات – باب النكرة والمعرفة خمسة أبيات – باب المرفوعات من الأسماء تسعة أبيات – باب المنصوبات من الأسماء اثنا عشر بيتا – باب إعمال اسم الفاعل بيتان – باب إعمال المصدر بيتان – باب الجر والخاتمة ستة أبيات.

ناظم هذه المنظومة هو سعيد بن نبهان الحضرمي قال في آخرها : (تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه نظم الدرة اليتيمة في النحو في شوال سنة ١٣٢٢هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية)[١]

التعريف بالشرح :

يقع هذا الشرح في ستة ملفات صوتية، طول الملف الواحد زمنياً تسعون دقيقة تقريبا، لكل وجه خمس وأربعون دقيقة، وهذه النسخة من إصدارات مؤسسة الاستقامة الإسلامية للإنتاج والتوزيع بعنيزة في المملكة العربية السعودية، وقد ذكر هذه النسخة أبو الزبير وليد ابن أحمد الحسين[٢]

ولم يشرح العثيمين جميع أبيات المنظومة، فإن آخر بيت شرحه في باب منصوبات الأسماء هو البيت التاسع والثمانون في موضوع الاستثناء .

الشروحات الأخرى :

لم يشرح الدرة اليتيمة إلاَّ اثنان هما محمد بن علي بن حسين المالكي، وسمى شرحه (فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة) وهو شرح مطبوع

---

(١) المصدر السابق ٦٠

(2) ينظر: الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين ١٦٣ .

سنة ست وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية، والأهدل الذي سمي شرحه (غيث الديمة شرح الدرة اليتيمة) وقد طبع سنة تسع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة، ولعل السر في ذلك أن الدرة اليتيمة نظمت في زمن متأخر، فقد ذكر ناظمها أنه انتهى من نظمها سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية.

مكانة الشرح العلمية :

يعد شرح العثيمين شرحا مناسبا للمبتدئين فقد شرح كل بيت بعبارة واضحة، مع تجنبه ذكر الخلاف في كثير من المواضع، ثم أنه أكثر من ذكر الأمثلة وأعربها إعراباً مفصلاً.

ولتبين قيمة هذا الشرح نعقد موازنة بينه من جهة، وبين شرح المالكي من جهة أخرى .

ومن أجل أن تكون الموازنة أكثر صدقا وقيمة جعلتها بين بيتين مختلفي الموضع والموضوع .

الموضع الأول : شرحهما قول الحضرمي :

فاقض لماضٍ بالبنا حتما على   فتحٍ ولو مقدرا نحو انجلى

قال المالكي : (علم من كلام الناظم ما يتميز به كل واحد من العلامات، ولكل واحد من هذه الأفعال الثلاثة حكم يتعلق بأوله وحكم يتعلق بآخره. أما ما يتعلق بالآخر (فاقض) أي أحكم (لـ) آخر فعل (ماض بالبنا حتما) أي وجوبا (على فتح) يكون ظاهراً بل (ولو مقدرا) فيبني على الفتح الظاهر في ثلاث حالات الأولى والثانية إذا كان صحيح الآخر ورفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر نحو ضرب زيد وضربت هند وزيد قام وفاطمة ذهبت والثالثة إذا رفع ألف الاثنين ولو كان معتلاً نحو الزيدان قضيا والهندات ضربا ويبني على الفتح المقدر في أربع حالات، الأولى والثاني إذا كان معتل الأخر ورفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر (نحو) زيد (انجلا) وهند سمت وصلى عمرو ودعت رعد فهو في هذين الحالتين مبني على فتح مقدر على الألف المذكورة أو المحذوفة لالتقاء الساكنين لمانع التعذر والثالثة إذا رفع واو الجماعة نحو ضربوا ورموا ودعوا فيبنى على فتح لمانع ضمة المناسبة للواو والرابعة إذا رفع ضمير رفع متحرك وهو منحصر في ثمانية أنواع نوعي ضمير المتكلم نحو ضربت بضم التاء وضربنا وأنواع ضمير الخطاب الخمسة وهي ضربت بفتح التاء وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن والثامن نون النسوة الغائبات نحو النساء ضربن فيبني في هذه الحالة على فتح

مقدر لمانع السكون العارض لدفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة إذ الفعل مع فاعله كالشيء الواحد)[1] .

وقال العثيمين : (هذه الأفعال من حيث البناء والإعراب على قسمين قسم مبني مطلقاً، وقسم معرب أحياناً ومبني أحياناً. الماضي والأمر مبنيان مطلقاً، ولهذا قال : (فاقض لماض بالبناء حتما) ،(اقض) فعل أمر ،(حتما) مصدر مؤكد، يعني قضاء حتم على فتح ولو مقدرا (نحو انجلى) (انجلا) فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر لأنه معتل بالألف.

قوله : (ولو مقدرا) ظاهره أن الماضي إذا اتصلت به واو الجماعة يبني على فتح مقدر، مثل : (قاموا) فتقول في قاموا : قام فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة. (ضربت) الباء ساكنة، تقول : مبني على الفتح مقدر على آخره منع من ظهوره اتصاله بضمير رفع متحرك، وهذا محل خلاف بين علماء النحو، فمنهم من قال إنه يبنى على فتح مقدر، ومنه من قال إنه يبنى على الضم مع واو الجماعة، وعلى

(١) فرائد النحو الوسيمة ٢١.

السكون مع ضمير الرفع المتحرك، فيقول مثلا في (ضربوا) : ضرب فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، وفي (ضربت): ضرب فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، ولكل وجه، وعلى هذا فإن أعربت على هذا الوجه فصواب، وإن أعربت على الوجه الآخر فصواب، المهم أن الماضي يبنى على الفتح وعلى الضم وعلى السكون، والفتح إما ظاهر وأمَّا مقدر، فـ(ضرب) ظاهر، و(عمي) ظاهر، و(قضى) مقدر[1] .

وجها الاتفاق:

* مزج كل منهما المتن بالشرح .

* ذكر كل منهما سبب البناء على الفتح المقدر إذا اتصل الماضي بواو الجماعة

أوجه التميز :

* ذكر المالكي الحالات التي يبنى فيها الماضي على الفتح الظاهر، والحالات التي يبنى فيها على الفتح المقدر مع ضرب الأمثلة بصورة جميلة مفيدة، في حين لم يذكر العثيمين شيئاً من ذلك.

* أعرب العثيمين بعض الأمثلة توضيحا للقاعدة.

---

(١) شرح الدرة اليتيمة ٣/ ب أوله.

* أورد العثيمين الخلاف في بناء الفعل الماضي إذا اتصل به واو الجماعة أو ضمير رفع متحرك، ولم يرجح.

الموضع الثاني: شرحهما قول الحضرمي:

وكلٌّ قابلٍ لتعريفٍ بأل   نكرةٌ كمثل مالٍ وخولْ

قال المالكي :((باب) شرح (النكرة والمعرفة) .

اعلم أن للاسم مطلقا تقسيمات باعتبارات. الأول تقسيمه باعتبار التعريف والتنكير إلى ثلاثة أقسام. أحدهما مالا يكون إلاَّ معرفة وهو أربعة الضمير فالعلم فاسم الإشارة فالموصول. وثانيها مالا يكون إلا نكرة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وما التعجبية نحو ما أحسن زيداً ومن ما التامتين نحو. فنعم من هو في سر وإعلان. ونحو غسلته غسلا نعما، أي نعم من أي شخصا هو الممدوح حال كونه في سر الخ ونعما أي شيئاً فمن وما تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال والموصوفتين إما بمفرد نحو مررت بمن معجب لك وإما بجملة كقوله:

رُبَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبُــه   قَد تَمنَّى لي موتاً لم يُطع

وقوله:

رُبَّما تكرهُ النفوسُ مِن الأمـ ـرِ له فرجةٌ كحلِّ العِقَـال

فجملة أنضجت وتكره صفتان لا صلتان لأن رب خاصة بالنكرة ومن الأمر بيان لما وله فرجة خبر مجرور رب وذو التي بمعنى صاحب. وثالثها ما يكون تارة معرفة بأداة التعريف وهو أل أو بالإضافة إلى معرفة وتارة نكرة إذا تجرد من ذلك وهو الاسم الظاهر غير العلم كرجل وغلام وفرس (و) ضابط النكرة هو (كل قابل لتعريف بال) أو واقع موقع ما يقبلها فهو (نكرة) فالأول (كمثل مال وخول) فهما يقبلان التعريف بأل تقول المال والخول والثاني كذو التي بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال فذو وإن كان لا يقبل أل واقع موقع صاحب وهو يقبل أل نحو الصاحب وعدم قبول الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وافعل من لأل في تراكيبها الخاصة لا يضر لعروضه ويهود ومجوس يقبلانها إذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان، أما إذا كانا علمين على القبيلتين فلا يقبلانها وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءني رجل فأكرمته معناه الرجل المذكور وهو لا يقبلها فافهم)[1]

وقال العثيمين:(باب النكرة والمعرفة : النكرة معناه إنكار الشيء وعدم الاعتراف به، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُم﴾[2]،

---

(1) فرائد النحو الوسيمة ٣٢ – ٣٣.

(2) هود ٧٠

والمعرفة : معرفة الشيء والعلم به، ولكن المراد هنا بالنكرة والمعرفة، النكرة اللفظية والمعرفة اللفظية، يعني تتعلق بالألفاظ، وهل الأصل في الأسماء النكرة أو الأصل المعرفة ؟ الأصل النكرة، كل شيء يحتاج إلى قيد فإن الأصل ما لم يكن في ذلك القيد. وعلى هذا فالأصل في الأسماء النكرات ؛ ولهذا المعارف تحتاج إلى سبب يجعل الاسم معرفة، وكل شيء يحتاج إلى سبب يتغير به فمعناه أن الأصل هو ما كان على خلاف ذلك المقرون بالسبب، وإذا كان الأصل النكرة فمعناه أن المعارف لابد لها من علامات وإلاَّ لا ؟ وهي محصورة، المعارف بخلاف النكرات محصورة في ستة أشياء كما قال المؤلف.

بدأ المؤلف – رحمه الله – بتعريف النكرة فقال : (وكل قابل لتعريف بأل فهو نكرة)، فأفاد المؤلف بهذا الكلام فائدتين :

الفائدة الأولى : أن يكون هذا الشيء قابلاً لـ (أل) .

الفائدة الثانية : أن يكون متعرفا بها.

فخرج بالأول ما ليس قابلا لأل فليس بنكرة مثل الضمائر فإنها لا تقبل (أل). وقولنا في الشرط الثاني أن تكون بها معرفة يعني يتعرف بأل احترازا من العلم الذي تقترن به أل للمح الأصل مثل : العباس، الفضل،

فإن ذلك معرفة مع أنه قد دخلت عليه (أل)، فكل اسم يقبل (أل) مؤثرة فيه التعريف فهو نكرة وكل اسم لا يقبل (أل) فليس بنكرة، وإذا لم يكن نكرة صار معرفة كالضمائر، وكل اسم يقبل (أل) لكن لا تؤثر فيه التعريف بل يكون معرفة قبل دخولها فليس بنكرة، ولهذا يقال العباس ويقال عباس، قم يا عباس، ولو قال العباس، ويقال : عبدالله بن العباس وعبدالله بن عباس ؛ لأن كلمة عباس حتى لو تجردت من (أل) فهي معرفة ؛ لأنها معرفة بماذا ؟ بالعلمية، وقال بعض العلماء مقربا للنكرة : (وكل ما ربَّ عليه تدخل فنكرة)، كل كلمة تدخل عليها (رب) فهي نكرة، تقول : (رب رجل في البيت، وربَّ امرأة في البيت، ورب بعير ركبت)، وما أشبه ذلك. ولكن هل تقول : (ربَّ زيدٍ ضربت)، لو قلت رب زيد ضربت ما صار معرفة، لصار المعنى رب زيد من الزيود ضربت فيكون نكرة، هل يصلح أن تقول : (رب أنا قائم)، ما يصلح، فعلى هذا نعرف النكرة بكل ما يقبل رب، كل ما تدخل عليه رب فإنه منكر، وكل ما رب عليه تدخل فإنه منكر، مثاله (كمثل مال وخول)، (مال) نكرة لأنك تدخل عليها (أل) فتقول المال فتعرفه، (خول) الخول ما يخوله الإنسان من متاع وغيره تقول الخول، فيكون خول نكرة تدخل عليه رب أو ما تدخل ؟، تدخل تقول : (رب مال كثير ملكته، ورب

خول عظيم خدمني)، وعلى هذا نقول : مال وخول نكرة. ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً ﴾[1] ، رجالا نكرة. ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾[2] رجالا كثيراً ونساء نكرة، والرجال قوامون على النساء معرفة ؛ لأن الأول ما فيه (أل)، والثاني فيه (أل) مؤثرة فيه التعريف)[3]

وجها الاتفاق :

* بدأ كل منهما بتمهيد، ذكر فيه المالكي أقسام الاسم من حيث التعريف والتنكير، وعرف العثيمين فيه النكرة والمعرفة لغة، ومسألة الأصل في الأسماء هل التعريف أو التنكير .
* مزج كل منهما المتن بالشرح .

أوجه التميز :

* ذكر المالكي إضافة إلى ما يقبل التعريف ما وقع موقع ما يقبلها، ومثل له بـ (ذو) التي بمعنى صاحب، ولم يذكره العثيمين.
* ذكر العثيمين محترزات تعريف الناظم للنكرة، في حين خلا شرح المالكي من ذلك.

---

(1) النساء ١.

(2) النساء٣٤.

(3) شرح الدرة اليتيمة ٥/ أ آخره.

* أورد العثيمين ضابطا آخر للنكرة وهو قبولها لـ (رب) في حين اقتصر المالكي على ضابط الناظم .

* ضرب العثيمين أمثلة أكثر مما ضربها المالكي، واستشهد بثلاث آيات.

المبحث الثالث : منهج العثيمين وأسلوبه من خلال مؤلفاته :

بعد الحديث المقتضب عن كتب العثيمين النحوية لابد من بيان منهج العثيمين في مؤلفاته النحوية – شروحاته – وأسلوبه فيه، وقد جعلت حديثي في نقاط ؛حصرا للموضوع من التشتت؛ ورغبة في إيصال الفائدة دون عناء .

شرح المتون :

المتون الشعرية تختلف عن المتون النثرية، إذ الشعر أضيق من النثر، فكثيراً ما اضطر الوزن والقافية المؤلف إلى الاكتفاء بالقاعدة دون المثال، وبالمثال دون ذكر القاعدة، وهذا يزيد من صعوبة الشارح، بينما في النثر يأتي المؤلف بما أراد بعبارة مختصرة دون قيود وزن ولا قافية فهو في سعة من أمره.

وقد شرح العثيمين متنين شعريين هما ألفية ابن مالك والدرة اليتيمة، ومتنا نثريا واحدا هو المقدمة الآجرومية، فعند شرحة للمتن يأتي بالمتن الخاص بالموضوع كاملا، ثم يبدأ في شرحه مصدرا ذلك بقوله : (قال المؤلف رحمه الله) في مواضع كثيرة، وربما جزأ البيت ومزجه بالشرح بعد ذاك.

الإعــراب :

التزم العثيمين إعراب متن ألفية ابن مالك في بداية شرح كل بيت منهجا، أما المتون الأخرى فلم يعرب إلاَّ الأمثلة التي احتوتها، وكذلك أعرب كثيراً من الآيات والأمثلة التي أوردها في الشروحات والتدريبات[1]

الاحتجـاج :

احتج العثيمين في شروحاته بالقرآن الكريم وجعله مصدراً أساسياً مقدَّما على غيره، يفزع إليه كلما احتاج إلى دليل أو مثال، كما احتج بالسنة النبوية وأقوال الصحابة وأشعار العرب الفُصحاء، ونظرة إحصائية لشواهد القرآن والحديث النبوي وآثار الصحابة وأشعار العرب في شرح الآجرومية – كونه شرحا متوسط الحجم بين شرح الألفية كبير الحجم وشرح الدرة اليتيمة صغير الحجم – تؤكد ذلك ؛ إذ بلغ عدد الآيات الواردة في الشرح فقط دون التدريبات والأسئلة سبع وستين ومائة آية، بينا بلغ عدد الأحاديث تسعة أحاديث.

أمَّا الشواهد الشعرية فقد بلغت تسعة عشر شاهداً غير منسوبة إلى

---

(١) ينظر : شرح الآجرومية ١٥٩، ١٧٥، ٢٧٥ وغيرها.

قائليها، ولم تخل شروحاته من لغات القبائل[1] ، وأمثال العرب[2] ، ومسائل نحوية مشهورة[3]، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن،ومسألة الكحل، وغيرها.

أسماء الرجال والكتب :

دأب العثيمين على ذكر أسماء النحويين المشهورين كسيبويه[4] والحريري[5] والزمخشري[6] وابن مالك[7] وابن آجروم[8] وابن هشام[9] وغيرهم، ومثل ذلك يقال في أسماء الكتب .

أصول النحو :

اعتمد العثيمين في تناوله للقضايا النحوية، وترجيحه لرأي ما على الأصول التي قام عليها النحو العربي، منها :

---

(1) ينظر : شرح الآجرومية ٤١، ٦٤، ٩٧، ٢٤١، ٣٠٥ وغيرها .

(2) ينظر : المصدر السابق ٢٦٩.

(3) ينظر : المصدر نفسه ١٨٤، ١٨٩، ويسمع: شرح الألفية ٥٢/ أ أوله .

(4) ينظر : المصدر نفسه ١١/ أ آخره، و٤١ / أ أوله.

(5) ينظر : شرح الأجرومية ٣٢/ ٣٦.

(6) يسمع : شرح الدرة اليتمية ٦/ أ أوله، وغيره.

(7) ينظر : شرح الآجرومية ٢٤٥ .

(8) يسمع : شرح الدرة اليتمية ٤/ أ أوله، وغيره.

(9) ينظر : شرح الآجرومية ٢٤٥.

السمـاع :

احتج به في مواضع متعددة، منها ما قاله في مسألة بناء بعض الأسماء وعلة ذلك : (الذي يبنى من الأسماء أحسن ما يقال فيه وأرجح ما يقال فيه أن يقال ما سمع مبنياً من العرب فهو مبني ... أما بالنسبة إلينا وقد تم كل شيء الآن فإن ما سمع من العرب مبنياً فهو مبني، وما سمع معربا فهو معرب، وما اختلف العرب فيه فلنا فيه الاختيار)[1] ، وغيرها[2]

الاستقــراء :

أكثر العثيمين من الاحتجاج به من ذلك قوله في أقسام الكلام العربي الثلاثة: (ثانيا : أقسام الكلام ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، دليل هذا التقسيم : التتبع والاستقراء ؛ لأن علماء النحو تتبعوا كلام العرب فوجدوه لا يخرج عن هذه الثلاثة)[3] ، وفي مسائل أخرى[4]

---

(1) شرح الدرة اليتيمة ١/ ب آخره.

(2) يسمع : المصدر نفسه ٢/ أ آخره، و٣/ أ آخره، ٣ / ب آخره، وشرح الألفية ٣/ ب أوله، وغيرها .

(3) شرح الآجرومية ٣٤.

(4) ينظـــر : شرح الآجروميـــة ١٤، ٢٠، ٤٥، ٧٦، ٧٧، ١٤٠، ١٦٨، ١٩١، ٢٢٦، ٣٢٧، ٢٨٥، ويسمع شرح الدرة اليتيمة ١/ أ آخره، وغيرها .

القياس :

جاء الاستدلال به في حديث عن حركة الحرف الأول من الفعل المضارع، إذ قال:(صار أول المضارع له ثلاث حالات : يضم، يفتح، يكسر، أما الضم والفتح فإنهما قياسيان)(١)

العلة:

لجأ كثير من النحويين إلى التعليل للأحكام النحوية ولم يختلف العثيمين عنهم كثيراً غير أنه في بعض المواضع يرى أن العلة هي نطق العرب وفق هذه الكيفية إذ لم يدر في فكرهم التعليل وهذا شبيه باستصحاب الحال أو البراءة الأصلية، ففي بناء الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة وعلى السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة قال :) وهذا القول أصح؛ لأن هذا لا يحتاج إلى تكلف ولا يحتاج إلى تقدير (ضربُوا) هكذا نطق العرب ٠٠٠ ومادار في فكرهم أن هناك فتحة في هذا السياق (٢)

---

(١) شرح الدرة اليتيمة ٣/ ب آخره.

(٢) شرح الآجرومية ١٥٢.

افتعال الاعتراض والرد عليه :

اتخذ العثيمين هذا الأسلوب حجة لتأييد ما ذهب إليه وردا على المخالفين، وربما لتقريب المعلومة النحوية للدارسين، ففي شرحه لتعريف ابن آجروم للحرف قال : (فإذا وجدت كلمة عرضت عليها علامات الاسم فما قبلت، وعرضت عليها علامات الفعل فما قبلت، فهي الحرف. فإذا قال قائل : كيف تجعلون علامة الحرف عدمية والعلامة علم، لابد أن تكون أمراً وجودياً ؟ فالجواب : أنه إذا كان الشيء محصورا صح أن تكون العلامة عدمية ... قالوا: ونظير ذلك الجيم والخاء، ثلاثة حروف كتابتها واحدة تتميز الجيم بالنقطة من أسفل، والخاء بالنقطة من فوق، والحاء ليس لها نقطة[1]

الاستطراد :

ظاهرة الاستطراد متفشية في مؤلفات العثيمين، وليس ذلك بغريب ؛ إذ هي سمة بارزة عند المدرسين، فالمدرس حريص على إيصال المعلومة بأي طريقة ؛ مما يؤدي إلى الاستطراد، وربما الخروج عن الموضوع إلى مواضيع أخرى.

---

(١) شرح الآجرومية ص ٣٢.

الخلاف النحوي :

اهتم العثيمين بالخلاف النحوي ولعل ما في الفصول الثاني والثالث والرابع ما يوضح ذلك ،ونظرة إلى شرحه على الآجرومية نجد الخلاف بين النحويين في سبع عشرة مسألة[1].

التيسير والسهولة :

جعل العثيمين التيسير هدفا سامياً له، يسلك للوصول إليه طرقا شتى، فتارة يوضح العبارة حتى تصير في مستوى كل أحد، وتارة يكثر من الأمثلة، ومن طرائق التيسير عنده وضْع خلاصة نهاية كل موضوع، وذكْر الأبيات الشعرية التي تلخص المعلومات وتجمع تفرعات المسائل، كجمع الأشياء التي إذا وقعت فاء السببية وواو المعية جوابا لها تنصب المضارع في :

مُرْ وادعُ وانه وسلْ واعرضْ لحضهم

تمنَّ وارجُ كذاك النفي قد كملا[2]

وجمع العلل المانعة من الصرف في قول ابن النحاس :

(1) ينظر مثلاً : ١٥، ١٦، ٦٢، ١٥١، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٦، ٢٢٨، ٣٠٧، ٣٢٦، ٤٦٦، وغيرها

(2) ينظر : شرح الآجرومية ١٨٠

أجمع وزن عادلا أنث بمعرفة

ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا[1]

ومواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء :

اسمية طلبية وبجامد

وبما وقد وبلن وبالتنفيس[2]

وجمع المفاعيل الخمسة في قول الشبراوي :

منها المفاعيل خمس مطلق، وبه

وفيه، معه، له وانظر إلى المثل

ضربت ضربا أبا عمرو غداة أتى

وسرت والنيل خوفا من عقابك لي[3]

(1) المصدر السابق ١٠١.

(2) المصدر نفسه ٢٠٩.

(3) ينظر : شرح الآجرومية ٥١٤، وشرح الألفية ٣٩ / أ أوله.

الفوائد والتنبيهات :

سلك العثيمين في مؤلفاته مسلك المرادي في شرحه ألفية ابن مالك، والسيوطي في مغني اللبيب والأشموني في شرحه على الألفية إذ وضع عنـــوانات جانبيـــة بصـــورة
فـوائـــد وتنـبـيـهات يذكر فيها أمورا تحتاج إلى اهتمام[1]

موقفه من المؤلفين :

وقف العثيمين من أصحاب المتون التي شرحها موقف الناقد المحص، يوافقهم في الذي يراه صوابا، ويعارضهم في ما يراه خطأ – ولو من وجهة نظره هو – ويستدرك عليهم ما يعتقد أنهم قصروا فيه.

من موافقاته لهم موافقته ابن آجروم في تقسيم الأسماء إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، فقال : (وصنيع المؤلف – رحمه الله – من أحسن ما رأيت ؛ لأنه ذكر أولاً المرفوعات، ثم ذكر المنصوبات، ثم سيذكر المخفوضات حتى يكون الإنسان على بصيرة[2].

ومن معارضاته معارضته للحضرمي صاحب الدرة اليتمية عندما بدأ

---

(1) ينظر: مختصر مغني اللبيب ٤٨، وشرح الآجرومية ٨٧، ٩٠، ١٥٩، ١٦٥، ٢٨٣، ٤٥٨.

(2) شرح الآجرومية ٣٦١، وينظر المصدر نفسه ١٣٩، ١٦٤، ٢٦٠، ٢٣٨، وشرح الدرة اليتيمة ١/أ أوله، وغيرها.

بـ (لن) في نواصب المضارع، فقال : (الصحيح لو بدأ بـأن ؛ لأنها هي الأصل)[1]، واعتراضه على ابن مالك حين قدم ما وأخواتها على كاد وأخواتها فقال:(كان على ابن مالك أن يبدأ بأفعال المقاربة قبل ما وأخواتها ؛ لأن أفعال المقاربة إلى كان وأخواتها أقرب من ما وأخواتها ؛ إذ أن ما وأخواتها حروف وهذه أفعال، فإن قال قائل لعل ابن مالك أخرها عن ما وأخواتها لأن لها شروطاً، ولا تعمل إلاَّ في مواضع معينة، قلنا:وأيضاً ما وأخواتها لها شروط، فلهذا كان الذي يبدو أنه لو كانت أفعال المقاربة بعد كان وأخواتها لكان أنسب)[2] وغيرها من الاعتراضات[3] ومـن استدراكاته عـليهم استدراكه على عدم ذكرهم بعض الأحكام المهمة[4]، أو إسقاطهم لبعض الأمثلة[5]ومن ذلك أيضاً استدراكه على ابن آجروم حينما أحصى الأسماء المنصوبة بخمسة عشر اسما لم يذكر منها مفعولا ظن وأخواتها، فقال العثيمين : (إذن ؛

---

(1) شرح الدرة اليتيمة ٤/ أ أوله.

(2) شرح الألفية ٢٤ / ب أوله.

(3) ينظر مثلا : شرح الآجرومية ١٦١ .

(4) ينظر مثلا : المصدر نفسه ١٤، ٢٤٠، ٢٥٦، وغيرها.

(5) ينظر مثلا : المصدر نفسه ٢٣١.

فالمؤلف – رحمه الله – نسيَ أن يكتب مفعولا ظن وأخواتها، ولعل المؤلف سها عنه)[١] .

وقد كان العثيمين يلتمس لهم الأعذار إمَّا يعذرهم بالسهو والنسيان كما سبق، وإمَّا بضرورة النظم كما فعل مع ابن مالك عندما قال عن « أنْ » : (اسمها استكن)، قال العثيمين : (وهذه العبارة فيها تساهل ؛ لأن ظاهرها أن الاسم مستتر بـ(أن) وهذا غلط ؛ لأن(أن) حرف لا تتحمل الضمير هذا من وجه، من وجه آخر اسم (أنَّ)منصوب،وهل المنصوب يستتر؟ لا يوجد ضمير مستتر وهو منصوب في الدنيا كلها، الذي يستتر هو الضمير المرفوع ؛ لقوة اتصاله بعامله يستتر فيه ،لكن الضمير المنصوب لا يمكن أن يستتر فصار في كلامه نظر من وجهين

الوجه الأول : أنه لا استتار في الحرف، والثاني لا استتار لضمير منصوب، الاستتار للضمير المرفوع أما المنصوب فيحذ ف، وحينئذ نقول مراد ابن مالك بقوله (استكن) يعني : حذف، وجعله مستكنا ؛ لأنه لم يظهر، محذوف فكأنه مستتر، وإِلاَّ فنعلم – والعلم عند الله – أن ابن مالك لا يخفى عليه أن

---

(١) المصدر السابق ٣٦٢.

الحروف ليست محلا لاستتار الضمائر فيها، ونعلم أيضا أنه يعلم أن الذي يستتر أنما هو ضمير الرفع ... ما الذي أوجب لابن مالك أن يعبر بكلمة (استكن) مع هذا الاحتمال نقول : ضرورة الشعر)[1]

وأمَّا موافقته أو مخالفته لآرائهم فهي كثيرة[2] ، ولعل الفصول الثاني والثالث والرابع توضح شيئاً من ذلك .

---

(1) شرح الألفية ٢٧ / ب آخره.

(2) ينظر : شرح الآجرومية ١٥١ - ١٥٢ مسألة بناء الماضي على الفتح المقدر عند اتصاله بواو الجماعة أو ضمير رفع متحرك، و٢٥٦ مسألة الإخبار بشبه الجملة .

الفصل الثاني

الاتجاه البصري في اختياراته

الفصل الثاني

في هذا الفصل نستعرض المسائل النحوية التي وافق العثيمين فيها المدرسة البصرية .

والمنهج الذي سار عليه الباحث في عرض هذه المسائل أنه يورد الأقوال في كل مسألة مع ذكر بعض الأدلة أحياناً ، جاعلا القول المرجح عند العثيمين آخر الأقوال ، ثم يورد ترجيح العثيمين مع التعليل إن وجد مكتفيا بالعبارة الواضحة ومشيراً إلى المواضع الأخرى في الهامش، وبعد ذلك يذكر الباحث رأيه مع التعليل أو التعليق .

وقد رتب الباحث هذه المسائل الخلافية وفق ورودها في شرح ابن عقيل ؛ لسعة انتشاره .

المبحث الأول - المعرب والمبني :

١- بناء فعل الأمر :

من أقسام الفعل فعل الأمر ، وقد اختلف أهل النحو أمعرب هو أم مبني ؟ عند الكوفيين معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة تخفيفاً لكثرة الاستعمال[1]؛ فالفعل (قم) أصله (لتقم) ، ومنه قوله تعالى:﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[2].بالتاء[3] أما عند البصريين فهو مبني على السكون إذا كان صحيح الآخر ، وعلى حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، وعلى حذف النون إذا اتصل به واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة وعلى الفتح إذا اتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا[4] .وقد رجح العثيمين مذهب البصريين ، حيث قال عند قول ابن آجروم : (والأمر مجزوم أبداً)[5]: (يقول المؤلف – رحمه الله – : (الأمر مجزوم) . . . وبعضهم يقول : إنه على تقدير لام الأمر . (قم) يعني (لتقم) . . على كل

---

(1) ينظر: الإنصاف٢/ ٥٢٤ ، والتبيين ١٧٦ ، و مسائل خلافية في النحو ١١٩ـــ ١٢٣، و شرح المفصل ٧/ ٣٠٦، و ائتلاف النصرة ١٢٥.

(2) يونس ٥٨ .

(3) قرأ بها جمع من القراء منهم أبي بن كعب ، وعثمان بن عفان ، وأنس بن مالك ، والحسن البصري، ينظر : تفسير القرطبي ٨/ ٣٥٨ ، والنشر ٢/ ٢١٤ .

(4) ينظر: الإنصاف٢/ ٥٣٤ - ٥٤٩، والتبيين ١٧٦ ، وشرح المفصل١/ ٥٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

(5) متن الآجرومية ١٢.

حال الخلاف شبه لفظي وليس هناك فرق، إنما نحن نقول : فعل الأمر مبني إمَّا على السكون، أو على حذف حرف العلة، أو على حذف النون، أو على الفتح فهذه أربعة)[1].

والذي يترجح لدى الباحث أن فعل الأمر مبني وفاقا للبصريين؛ لسببين:

جعل فعل الأمر مجزوما بلام محذوفة «فاسد لأن عوامل الأفعال ضعيفة لا يجوز حذفها وإعمالها»[2]

لو كان فعل الأمر مجزوما باللام المحذوفة لبقي حرف المضارعة الذي يعد سببا آخر لإعرابه ، فلما حذف حرف المضارعة أيضاً دل ذلك على :

- أن فعل الأمر غير مجزوم باللام المحذوفة .
- أن فعل الأمر مستقل عن المضارع وليس فرعا منه.

٢- بناء الفعل المضارع :

الأصل في الفعل المضارع أن يكون معربا ، وهل يستثنى من ذلك

---

(1) شرح الآجرومية ١٥٦.

(2) شرح المفصل ٧/ ٣٠٧.

شيء ؟ ابن درستويه[1]، والسهيلي[2]، وابن طلحة[3] يرون أنه معرب بلا استثناء حتى مع نوني التوكيد والإناث . بينما يرى جمهور[4] النحاة أنه معرب إلاَّ في حالتين يكون مبنياً ، وذلك إذا باشرته نونا التوكيد والإناث ، بشرط مباشرة النونين للفعل بلا فاصل ، خلافا للأخفش[5] الذي يرى أنه مبني سواء باشرته النونان أم لا .

وقد رجح العثيمين مذهب الجمهور ، فعند قول ابن آجروم عن الفعل المضـــارع :

(وهو مرفوع أبداً)[6] قال : (وقول المؤلف : هو (مرفوع أبداً) ظاهر كلامه أنه حتـــى المبني مرفوع ، ولكن ليس بصحيح . يعني : ليس على المشهور عند النحويين – فيستثنى من قولنا : (وهو مرفوع أبدا) مسألتان :

إذا اتصل به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، فإذا اتصل به نون التوكيد صار

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤ ، ٣٥٨ ، شرح التصريح ١/ ٥١ وحاشية الخضري ١/ ٥٣.

(2) ينظر : المصادر أنفسها.

(3) ينظر : المصادر أنفسها.

(4) ينظر : شرح المفصل ٧/ ٢٣٥-٢٣٦ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ١٤ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧ ، وشرح الأشموني١/ ٩٣،وحاشية الخضري١/ ٥٣، والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن٧٥-٧٨.

(5) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٩٣.

(6) متن الآجرومية ١٣.

مبنياً على الفتح ، وإذا اتصل به نون النسوة صار مبنياً على السكون)[1].

ولعل الراجح لدى الباحث هو قول الجمهور ؛ لأن القول بالإعراب في الحالتين السابقتين يجعل الإعراب مقدراً ، وهذا تكلف .

٣- بناء الأسماء الستة :

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة إلى أكثر من عشرة أقوال[2]، أشهرها قولان :أولهما قول الكوفيين[3] أنها معربة من مكانين أو من جهتين ؛ حركة وحرف ، أي حروف المد وحركات ما قبلها ، فالضمة والواو علامة الرفع ، والفتحة والألف علامة النصب ، والكسرة والياء علامة الجر.

والقول الثاني قول البصريين[4] أنها معربة من مكان واحد وجهة واحدة .

ومذهب البصريين هو الراجح عند العثيمين فعند قول ناظم الدرة اليتيمة:[5]

ورفعُ خمسةٍ من الأسماءِ بالواو

ثم جرُّها بالياءِ ونابَ عن نصبِ الجميعِ ألف

---

(1) شرح الآجرومية ١٦٤.
(2) ينظر : همع الهوامع ١/ ١٣٦ – ١٣٨.
(3) ينظر : الإنصاف ١/ ١٧ ، والتبيين ١٩٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٧.
(4) ينظر : الكتاب١/ ٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٤ ، وائتلاف النصرة ٢٨ .
(5) متن الدرة اليتيمة ٤٢ رقم البيت ٢٤.

قال العثيمين:(وقول المؤلف رفعها بالواو وجرها بالياء ونصبها بالألف هو الصحيح)[1] وفي إعرابه (أبو) من جملة جاء أبو زيد ، قال : (أبو : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، ما نقول أبو مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، بل نقول الواو هي علامة الإعراب)[2].

والذي ترجح لدى الباحث هو مذهب البصريين لأن الهدف من الإعراب قد تحقق بواحد من الإعرابين ، والهدف هو الفصل بين المعاني من حيث الفاعلية والمفعولية ؛ ولأن إعرابها بالحركات والحروف « يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب وهو قولك (فوك) و(ذو مال) فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب»[3]؟ ، فلا حاجة حينئذ إلى الإعراب الآخر .

---

(1) شرح الدرة اليتيمة ٢/ أ أوسطه.

(2) شرح الدرة اليتيمة ٢/ أ أوسطه.

(3) التبيين ٢٠٠.

المبحث الثاني : النكرة والمعرفة :

٤- أعلى المعارف :

المعارف ستة[1]هي: الضمائر ، والعلم ، وأسماء الإشارة ، والاسم الموصول ، والمعرف بأل، والمضاف إلى معرفة[2]، وقد اختلف النحويون في أعلى هذه المعارف ؛ ذهب الكوفيون[3]إلى أن العلم هو أعلى المعارف، ويرى ابن السراج[4]وابن كيسان[5]أن أسماء الإشارة هي أعرف المعارف، بينما البصريون[6]يجعلون الضمائر أعرف المعارف .

وقد اختار العثيمين مذهب البصريين ، وقد بيَّن ذلك مرتبا بين الضمائر ، ومستثنياً اسم الخالق (الله) فقال :)(فالضمائر هي أعرف المعارف وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ، إلاَّ أن أهل العلم قالوا إن اسم الله أعرف المعارف ، (الله) هذه الكلمة أعرف المعارف مع

---

(1) أضاف بعضهم المنادى النكرة المقصودة ، ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٩٠ .

(2) ينظر : شرح شذور الذهب ١٣٦ – ١٥٦ .

(3) ينظر : اللباب للعكبري ١/ ٤٩٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨ .

(4) ينظر : الأصول ١/ ١٥٤ .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٩٠٨ .

(6) ينظر : الإنصاف ٢/ ٧٠٧ ، واللباب للعكبري ١/ ٤٩٤ والحجج النحوية ٥١- ٥٢

أنها علم لكنها أعرف المعارف على الإطلاق أعرف من الضمير ؛ لأنه لا يمكن أن تنصرف كلمة (الله) إلاَّ إلى الله وحده ، لكن (أنا) قد يقولها الإنسان وهو يريد خدمه ، نعم يسألك رجل يقول : من بنى هذا القصر؟ فتقول : أنا بنيته يعني عمالي وخدمي، فإذا فيها أحياناً تأتي مجازا إذا قلنا بالمجاز ، لكن الله ما يمكن أن تحتمل أبدا سوى ذات الله سبحانه وتعالى ؛ ولهذا قالوا إنها هي أعرف المعارف على الإطلاق))[1].

---

(١) شرح الدرة اليتمية ٥/ ب أوله.

المبحث الثالث : الموصول :

٥- (ذا) ليست اسما موصولا :

ذا من أسماء الإشارة ، واختلف في مجيئه اسما موصولا بمعنى الذي ، الكوفيون[1] يرون ذلك سائغاً في جميع أسماء الإشارة بمعنى الذي والأسماء الموصولة ، أمَّا البصريون[2] فيمنعونه إلاَّ بشروط :

أن تسبق « ذا » بـ « ما » و « من » الاستفهاميتين .

أن لا تكون ملغاة نبَّه عليه مستقلا عمَّا قبله ابن مالك[3].

أن لا يوصل « ذا » بحرف التنبيه الهاء .

وزاد آخرون[4] شرطاً رابعا وهو ألاَّ يكون بعدها اسم موصول ، قال الصبان عنه (ولا حاجة إليه للاستغناء عنه . . . لأنها في هذه الحالة ملغاة).[5]

---

(1) ينظر : الإنصاف ٢/ ٧١٧ ، وائتلاف النصرة ٨١ ، والبهجة المرضية ١٠٠ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٣٣ . وابن الحاجب النحوي ١٨٠.

(2) ينظر : المصادر أنفسها ، وشرح الكافية الشافية ١/ ١١٨ – ١١٩ ، ومغني اللبيب ٥٣٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٢٧ – ٣٢٩ ، وشرح التصريح ١/ ١٦٣ .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ١١٨ .

(4) ينظر : همع الهوامع ١/ ٣٢٨ – ٣٢٩ ، و حاشية الصبان ١/ ٢٣٣ ، .

(5) حاشية الصبان ١/ ٢٣٣.

ومذهب البصريين هو الراجح عند العثيمين مع زيادة الشرط الرابع ، فعند قوله تعالى :﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ﴾ [1] قال :(« من ذا » : اسم استفهام . أو نقول : « من » : اسم استفهام ، و « ذا » : ملغاة ، ولا يصح أن تكون « ذا » اسما موصولا في مثل هذا التركيب، لأنه يكون معنى الجملة : من الذي الذي! وهذا لا يستقيم)[2] .

وقد أعرب بعضهم[3] « الذي » توكيداً لـ « ذا » ، أو خبرا لمبتدأ محذوف ، أو بدلاً من « ذا » ، غير أن العثيمين يرى أنها في الآية السابقة إمَّا مركبة مع (من) وإمَّا زائدة ، فقال في موضع آخر :(« من » : اسم استفهام بمعني النفي؛ أي : لا يشفع أحد عند الله إلاَّ بإذنه . « إذا » : هل تجعل ذا اسما موصولا كما قال ابن مالك في (الألفية) ، أو لا تصح أن تكون اسما موصولا هنا لوجود الاسم الموصول « الذي » ؟ .

الثاني هو الأقرب ، وإن كان بعض المعربين قال : يجوز أن تكون « الذي » توكيدا لها .

والصحيح أن « ذا » هنا إمَّا مركبة مع « من » ، أو زائدة للتوكيد وأيا كان الإعراب ؛ فالمعنى : إنه لا أحد يشفع عند الله إلاَّ بإذن الله)[4] .

---

(1) البقرة ٢٥٥.
(2) شرح العقيدة الواسطية ١/ ١٦٩.
(3) ينظر : حاشية الصبان ١/ ٢٣٣.
(4) القول المفيد ١/ ٤٢٩ – ٤٣٠.

المبحث الرابع - الابتداء ونواسخه :

٦- رافع المبتدأ والخبر :

من الخلاف الذي لا يترتب عليه تغير في الحكم الإعرابي الخلاف في رافع المبتدأ والخبر ، أهو لفظي أم معنوي ؟

اتفق البصريون على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، واختلفوا في تحديد مصطلح الابتداء ، أهو التعري من العوامل اللفظية ؟ ، أم كونه أولا مقتضيا ثانياً [1]؟. بينما افترق الكوفيون في ذلك ، فقالت طائفة منهم : إن المبتدأ مرفوع بالخبر، وقالت طائفة أخرى : إنه يرتفع بما يعود عليه من الخبر . [2]

أما رافع الخبر فقد ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء ، أو بالمبتدأ، أو بهما معا[3] والكوفيون اتفقوا على أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعليه فالمبتدأ والخبر يترافعان.[4]

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٤٤ ، والتبيين ٢٢٤ ، واللباب ١/ ١٢٥ ، وائتلاف النصرة ٣٠، وشرح التصريح ١/ ١٩٦ .
(2) ينظر : المصادر أنفسها .
(3) ينظر : الكتاب ١/ ٧ ، والإنصاف ١/ ٤٤، والتبيين ٢٣٠- ٢٣٢ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٦٤ .
(4) ينظر : المصادر أنفسها .

وقد رجح العثيمين مذهب البصريين الذي يجعل المبتدأ مرفوعاً بالابتداء ، والخبر مرفوعاً بالمبتدأ ، قال عند شرحه تعريف ابن آجروم للمبتدأ والخبر ، وبعد أن ضرب أمثلة ثم أعربها : (إذن ؛ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ هذا هو الصحيح)[1].

والذي يذهب إليه الباحث في رافع المبتدأ هو ما ذهب إليه البصريون ورجحه العثيمين؛ لأن المبتدأ معمول ، وكل معمول لابد له من عامل وهو الابتداء ، « وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدَهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا »[2].

أمّا الخبر فإنه مرفوع بالابتداء بوساطة المبتدأ ؛ « فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تسخِّن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر

---

(1) شرح الآجرومية ٢٤٨ ، وقد التزم ذلك في إعراباته.

(2) الإنصاف ١/ ٤٦.

عند وجود المبتدأ ، إلاَّ أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل »،[١] واختاره ابن الأنباري[٢] .

والفرق بين هذا القول وقول من قال : إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، أن هؤلاء جعلوا المبتدأ عاملاً ، والمبتدأ اسم « والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له »[٣]

والفرق الآخر أن هؤلاء جعلوا العمل لعاملين :

أولهما معنوي – الابتداء ، وثانيهما لفظي – المبتدأ – و«اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد»[٤]

---

(1) المصدر السابق ١/ ٤٦ – ٤٧.

(2) المصدر نفسه ١/ ٤٦.

(3) الإنصاف ١/ ٤٦.

(4) شرح التصريح ١/ ١٩٧.

٧- تقدم خبر (ليس) عليها :

يجوز تقديم الخبر في أخوات كان إلا خبر ليس فإن الكوفيين[١] والمبرد[٢] منعـــوا تقديمه ؛ لعدم تصرفها وشبهها بالحرف ، وأجاز البصريون[٣] تقديمه، نحو قائماً ليس زيد ، وعند شرح العثيمين قول ابن مالك : (ومنع سبق خبر ليس اصطفى)[٤] قال العثيمين مرجحا قول البصريين:(والصحيح جواز تقدم خبر ليس عليها ، خلافا لابن مالك ولا مانع أن نخالف ابن مالك وإن كنا الآن ندرس عليه ؛ لأن في القرآن ما يشير إلى جواز ذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٥] ، فإن (يوم) ظرف وعاملها (مصروفا) ، ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم ، يعني لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم ، فـ (يوم يأتيهم) معمول لـ (مصروف) ، ومصروف هو الخبر ، وإذا جاز أن يتقدم معمول الخبر وهو فرع لعامله ، فتقدم عامله من

---

(1) ينظر : الخصائص ١/ ١٩٥ ، و الإنصاف ١/ ١٦٠ ، والكناش ٢/ ٤٤ ، وائتلاف النصرة ١٢٣ ، وقد شكك عُضيمه في صحة هذه النسبة ينظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ص١٨٧.

(2) ينظر : المقتضب ٤/ ١٩٤ و ٤٠٦.

(3) ينظر : التبيين ٣١٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٢٩ ، وقد عكس العكبري في اللباب (١/ ١٦٨) نسبة الأقوال، فقال : (وأما تقديمه عليها فيجوز عند الكوفيين وبعض البصريين) ولعله أراد الفراء.

(4) متن الألفية الشطر الأول من البيت رقم ١٥٠.

(5) شرح الألفية ٢٢/ ب أوله.

باب أولى ؛ ولهذا كان القول الراجح جواز تقدم خبر ليس عليها وشاهده من القرآن) ولعل منع تقديم خبر ليس عليها للعل السابقة هو الراجح لدى الباحث .

٨- نوع اللام الداخلة على المبتدأ :

تدخل اللام على المبتدأ جوازا باتفاق النحويين ، نحو : (لَزيدٌ أفضلُ مِن أخيه) ، وإنما وقع الخلاف في نوع هذه اللام ، الكوفيون يرون أنها جواب قسم مقدر ، أضمر اليمين اكتفاء باللام منها ، والتقدير : واللهِ لزيدٌ أفضلُ من أخيه [١] بينما ذهب البصريون إلى أنها لام الابتداء[٢].

والذي رجحه العثيمين هو مذهب البصريين ، ففي تعداده لأنواع اللام المهملة قال : (١- لام الابتداء ، وتدخل على المبتدأ ، مثل : ﴿لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾[٣] ، وعلى معمول (إن) اسمها أو خبرها أو معمولة ([٤] ولأن مذهب الكوفيين في هذه المسألة يحتاج إلى تقدير فقد اختار الباحث مذهب البصريين ؛ إذ أن عدم التقدير أولى من التقدير ، و « قد ترد هذه (اللام) في مواضع يمتنع تقدير القسم فيها »[٥] ، كما في دخولها على مفعول (ظننت) ؛ فمعنى الظن غير القسم .

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٩٩ ، والكناش ٢/ ١٤٣ ، وائتلاف النصرة ١٤٧ .

(2) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٩٩ ، ومغني اللبيب ٢٣٢ ، وائتلاف النصرة ١٤٧ .

(3) الحشر ١٣ .

(4) مختصر المغني ٦٥ ، وهو اختياره في جميع إعراباته ، ينظر : تفسير القرآن الكريم – جزء عمَّ – ٢٣٥ ومجموع الفتاوى – ١٠/ ٢٢٧ .

(5) الصدارة في النحو العربي ٢٢٥ .

٩- ضمير الفصل :

ضمير الفصل هو ضمير منفصل يفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، وهذه التسمية خاصة بالبصريين ؛ لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر ، ويسميه أهل الكوفة عمادا ؛ « لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ يتبين أن الثاني خبر لا تابع»[1] والاختلاف في التسمية ترتب عليه اختلاف في الإعراب؛ فالكوفيون[2] يجعلون له محلا من الإعراب ، غير أنهم اختلفوا هل له محل ما قبله؟ أو محل ما بعده ؟، بينما ذهب البصريون[3] إلى أنه ليس له محل من الإعراب .ورجح العثيمين مذهب البصريين ، فعند تفسير قوله تعالى:﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[4] قال : (وضمير الفصل ليس له محل من الإعراب ، كما في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ ﴾ (الشعراء:٤٠) ؛ ولو كان له محل من الإعراب لكانت:(هم الغالبون) ،

---

(1) همع الهوامع ١/ ٦٨.

(2) ينظر : اللباب ١/ ٤٩٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٦٨ ، وائتلاف النصرة ٦٧ ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ٢٤٠.

(3) ينظر : الإنصاف ٢/ ٧٠٦ ، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٨ ، وائتلاف النصرة ٦٧، والصدارة في النحو العربي٩٣.

(4) البقرة ٢٧.

وربما يضاف إليه اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ (آل عمران:٦٢) ، فيكون في إضافة اللام إليه زيادة توكيد)[1] .

وفي شرحه عنوان باب من أبواب التوحيد ، وهو (بابٌ ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين)[2] قال : (قوله : (هو الغلو) هذا ضمير يسمى ضمير الفصل ، وهو من أدوات التوكيد ، والغلو : خبر لأن ضمير الفصل على القولِ الراجح ليس له محل من الإعراب)[3] .

وما رجحه العثيمين هو المرجح أيضاً لدى الباحث ؛ « لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر . . . كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك وتلك) وتثنى وتجمع ولاحظ لها من الإعراب»[4]

١٠ - العطف على اسم(إنَّ) قبل تمام الخبر :

من الحروف الناسخة للمبتدأ والخبر «إن» وهي أم الباب ، تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، فإذا عطف على اسم «أنَّ» بالرفع قبل أن يأتي الخبر ، ففي جواز ذلك العطف خلاف بين علماء

---

(1) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ١٠٢ – ١٠٣ ، و– آل عمران – ٢/ ٧ – ٨.
(2) كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد ٣٨.
(3) القول المفيد شرح كتاب التوحيد ١/ ٤٦٦.
(4) الإنصاف ٢/ ٧٠٧.

النحو ، نحو : (إنك وزيدٌ قائمان) ذهب الكوفيون[1] إلى جوازه ، إمَّا عطفا على موضع «إنَّ» ؛ «لأنها في موضع ابتداء»[2] ، وإمَّا عطفا على محل اسم «إنَّ» قبل دخولها وهو الابتداء ، وإمَّا على أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على التي قبلها ، ولا محل لها مثل التي عطفت عليها وكما اختلفوا في سبب الرفع ، فقد اختلفوا أيضاً في الأحوال التي يجوز فيها الرفع، ذهب الكسائي[3] إلى جوازه على كل حال ظهر الإعراب في المعطوف أو لم يظهر ، وذهب الفراء[4] إلى أنه لا يجوز إلاَّ فيما لا يظهر فيه عمل (إنَّ) بأن يكون مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب – مقصورا – بينما ذهب البصريون[5] إلى عدم جواز العطف بالرفع على موضع «إن» قبل مجيء الخبر على كل حال ، ولا يجيزون مع التقديم إلاَّ النصب ، فيكون المثال: (إنك وزيداً قائمان).

والعثيمين يذهب في هذه المسألة مذهب البصريين ، فعند شرحه حديث أبي سعيد الخدري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (قال موسى

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١ ، وائتلاف النصرة ١٦٧، وشرح التصريح ١/ ٣٢١.
(2) شرح المفصل ٨/ ٥٦٩.
(3) ينظر : الإنصاف ١/ ١٨٦.
(4) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠.
(5) ينظر : الكتاب ١/ ٢٩٠ ، والإنصاف ١/ ١٨٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٢٣، وحاشية الصبان ١/ ٢٦٥.

عليه السلام : يا رب علمني شيئا أذكرك وأدعوك به . قال : قل يا موسى : لا إله إلاَّ الله . قال : يا رب ! كل عبادك يقولون هذا ؟ قال : يا موسى لو أنَّ السماوات السبع وعامرهن غيري ، والأرضين السبع في كفة و(لا إله إلاَّ الله) في كفة ، مالت بهن لا إله إلاَّ الله)[1] قال : (قوله : «والأرضين السبع » ، في بعض النسخ بالرفع ، وهذا لا يصلح ؛ لأنه إذا عطف على اسم أنَّ قبل استكمال الخبر وجب النصب)[2]

وبعد النظر في أدلة الفريقين تبين للباحث أن ما ذهب إليه أهل الكوفة هو الصواب ، للأسباب الآتية:

*ورود ذلك في القرآن الكريم في قراءة سبعية متواترة ، قال تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[3]، عطف (الصابئون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ ، ثم وروده في كلام العرب شعرا ونثراً.

* إحكاماً للقاعدة ؛ ولتكون مطردة ، ويكون الحكم في الحالتين واحداً، وهو جواز الرفع بالعطف على اسم«إنَّ» قبل مجيء الخبر ، إضافة إلى الأصل وهو

---

(1) رواه ابن حبان (٢٣٢٤) ، والحاكم (١/ ٥٢٨) ، ينظر :ضعيف موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للألباني رقم (٢٩٥).

(2) القول المفيد ١/ ٩٥.

(3) المائدة ٦٩ .

النصب الذي في مثل قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾[1].

* أن القول بعدم الجواز يؤدي إلى التقدير في نصوص القرآن الكريم، وإلى تقديم الاجتهاد – دليل البصريين – على النص، وإلى اتهام العرب الفصحاء الثقات بالغلط في الشواهد الأخرى، كما فعل سيبويه في قوله: (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان)[2].

١١- مجيء(أنْ) تفسيرية:

من المعاني التي تأتي بها (أنْ) أن تكون مصدرية وزائدة، أمَّا أن تكون تفسيرية فهو مما اختلف فيه، فقد ذهب الكوفيون[3]، وتابعهم ابن هشام[4] إلى عدم جواز مجيئها تفسيرية وأن المواضع التي قيل فيها إنها تفسيرية إما أن تكون مصدرية بتقدير حرف الجر، وإمَّا أن تكون زائدة وذهب البصريون[5]

---

(1) البقرة ٦٢.
(2) الكتاب ٢/ ١٥٥.
(3) ينظر: مغني اللبيب ٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣.
(4) ينظر: مغني اللبيب ٤٣.
(5) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٧، ورصف المباني ١٩٧١٩٦٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٢.

إلى جواز مجيئها تفسيرية ، وحينئذ ليس لها محل من الإعراب ، وتكون بمعنى (أي) ، واشترط المتأخرون لها شروطا ، أهمها:[1]

١- أن تكون مسبوقة بما فيه معنى القول دون حروفه

٢- أن يكون ما قبلها كلاما تاما ، وما بعدها جملة تفسر ما قبلها .

ألاَّ يدخل عليها حرف جر .

وجعلوا من ذلك قوله تعالى :﴿ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2] .

ويرى العثيمين جواز مجيئها تفسيرية ، وقد صرح بذلك في عدة مواضع ، منها قوله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾[3] قال : («أن» تفسيرية ، لأن (عهدنا) فيه معنى القول دون حروفه ، أي أن العهد هو قوله تعالى : ﴿ طَهِّرَا بَيْتِي﴾)[4].

---

(1) ينظر :شرح المفصل ٨/ ١٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨ ، والكناش ٢/ ١١٣، ومغني اللبيب ٤٣.

(2) الصافات ١٠٤.

(3) البقرة ١٢٥.

(4) تفسير القرآن الكريم – الفتحة والبقرة – ٢/ ٤٦.

وعند قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوت﴾[1] ، قال : (إن : قيل تفسيرية وهي التي سبقت بها يدل على القول بدون حروفه كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[2] ، والوحي فيه معنى القول دون حروفه والبعث متضمن معنى التوحيد ؛ لأن كلَّ رسول موحىً إليه .

وقيل إنها مصدرية على تقدير الباء ؛ أي : بأن اعبدوا والراجح الأول ؛ لعدم التقدير)[3]

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾[4] قال : (أن: تفسيرية ، تفسر « اتل ما حرم » ؛ أي : أتلو عليكم ألاَّ تشركوا به شيئاً ، وليست مصدرية، وقد قيل به ، وعلى هذا القول تكون « لا » زائدة ، ولكن القول الأول أصح ؛ أي : أتل عليكم عدم الإشراك ؛ لأن الله لم يحرم علينا أن لا نشرك به ، بل حرم علينا أن نشرك به ، ومما يؤيد أن (أن) تفسيرية أنَّ (لا) هنا ناهية لتتناسب الجمل فتكون كلها طلبية)[5].

(1) النحل ٣٦.
(2) المؤمنون ٢٧.
(3) القول المفيد ١/ ٢٩.
(4) الأنعام ١٥١.
(5) القول المفيد ١/ ٤٠ – ٤١.

والباحث يرى جواز مجيئها تفسيرية بالشروط السابقة ؛ لأن عدم التقدير أولى؛ وأن الأصل في الحروف عدم الزيادة ؛ ولأن بعض المواضع يتوجب جعلها تفسيرية حتى يستقيم المعنى

١٢- بناء اسم (لا) النافية للجنس :

اسم « لا » النافية للجنس النكرة المفرد جاء عن العرب محركا بفتحة من غير تنوين ، نحو : (لا رجلَ في الدار) ، فاختلف النحويون في هذه الفتحة ، هل هي حركة إعراب أم حركة بناء ؟ .

الكوفيون[1] يرون أن هذا الاسم معرب منصوب بغير تنوين ، وعلامة نصبه الفتحة ، وقد تنوعت تعليلاتهم :

منهم من قال : إن الكلام متضمن معنى الفعل ، أو إنه اكتفى بـ (لا) من الفعل ؛ لأن قولك : (لا رجلَ في الدار) تقديره : لا أعلم أو لا أجد رجلا في الدار ، فالاسم معمول للفعل المحذوف.

ومنهم من قال: إن « لا » بمعنى (غير) ، وغير هنا بمعنى (ليس) ، نحو : (زيد لا عاقل ولا جاهل) ، والمعنى : غير عاقل وغير جاهل ، كما تقول : (قام القوم ليس زيدا) ، والمعنى : قام القوم غيرَ زيدٍ.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٦٦ ، والتبيين ٣٦٢ ، وتوجيه اللمع ١٥٨، وشرح المفصل ٢/ ٣٦٤،وائتلاف النصرة ٥٠.

ومنهم من قال:إنما نصبت(لا)النافية حملا على نقيضتها(إنَّ) المثبتة، و«إنَّ » تنصب بتنوين لأنها الأصل،بينما (لا) تنصب بغير تنوين لأنها فرع، والفرع لابد أن ينحط عن درجة الأصل .

وذهب البصريون[1]إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) مبني على الفتح في محل نصب ؛ لأنه ركب مع (لا) كتركيب خمسة عشر ؛ وبني على الفتح لأنه أخف الحركات .

اختار العثيمين مذهب البصريين ، فقد قال في باب (لا) النافية للجنس مستدركا على المؤلف : (يقول العلماء : اسم (لا) النافية للجنس يكون مركبا -أي مبنياً- ويكون منصوباً – هذه تتمة لكلام المؤلف – إن كان مفردا فهو مبني ، وإن كان غير مفرد فهو منصوب)[2]

وفي إعراب (لا رجل في الدار) قال : (لا : نافية للجنس . (رجلَ) : اسمها مبني على الفتح في محل نصب . ما تقول : منصوب بها . نقول : مبني

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٦٧ ، والتبيين ٣٦٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٤٦٣-٤٦٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٥ ، وائتلاف النصرة ٥١ ، وشرح التصريح ١/ ٣٤١

(2) شرح الآجرومية ٤٧٤

على الفتح في محل نصب . (في الدار) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها)[1].

وهذا الاختيار جاء أكثر وضوحا في إعراب :(لا رجلين هنا) حيث قال : (إذا قلت : (لا رجلين هنا)مفرد . كيف أعربه ؟ أقول:(لا) نافية للجنس . (رجلين) : اسمها مبني على الياء نيابة عن الفتحة في محل نصب . ولو قلت:منصوبا بالياء لكان خطأ؛لأن المفرد يكون مبنياً)[2]

والباحث يرى أن قول البصريين هو المختار أيضاً ؛ وذلك لما يأتي :

- أن الاسم« لو كان معربا لكان منوناً ؛ لأن التنوين تابع للإعراب»[3] فعدم التنوين دليل البناء .

- أن القول بإعرابه يحتاج إلى تقدير فعل ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

- أن القياس على (ليس) غير سليم ؛ إذ القياس يقتضي أن يرفع الاسم بها لا أن ينصب .

١٣- وقوع (لا) النافية بين اسمين متلازمين :

إذا وقعت « لا » النافية بين اسمين متلازمين يحتاج أحدهما إلى الآخر،

---

(1) المصدر السابق ٤٦٤

(2) المصدر نفسه ٤٧٥.

(3) التبيين ٣٦٥.

كالجار والمجرور، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، نحو: (جئتُ بلا زاد، ومررتُ برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ، وما رأيتُ زيداً ولا عمراً)[1] ، إذا وقعت كذلك فإن الكوفيين[2] يجعلونها بمعنى (غير)، أي : أن العاطف دخل عليها في حالة العطف ، بينما البصريون[3] يجعلونها زائدة تفيد التوكيد .

ومذهب البصريين هو الراجح عند العثيمين ، ففي قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلا سُوَاعاً وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً ﴾[4] قال : (لا : زائدة للتوكيد ،مثلها في قوله تعالى :﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾[5] وفائدتها أنهم جعلوا مدخولها كالمستقل ، بخلاف يعوق ونسرا ، فهما دون مرتبة من سبقهما)[6]

---

(1) رصف المباني ٣٤١ – ٣٤٢.
(2) ينظر رصف المباني ٣٤٢ ، وائتلاف النصرة ١٥٩ .
(3) ينظر : مغني اللبيب ٢٤٢ ، وائتلاف النصرة ١٥٩.
(4) نوح ٢٣.
(5) الفاتحة ٧.
(6) القول المفيد ١/ ٤٧١ – ٤٧٢.

والقول بزيادتها هو الراجح عند الباحث ، وزيادتها هنا « من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها »[1] ، وليس المقصود أن دخولها كخروجها ، بل لابد من وجودها لأمن اللبس.

---

(1) رصف المباني ٣٤٢.

المبحث الخامس – الاستثناء :

١٤ – معنى « إلاَّ » في الاستثناء المنقطع :

الاستثناء المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه[1]، نحو : (ما جاءني أحد إلاَّ كتاباً) .

و (إلاَّ) في الاستثناء المنقطع عند الكوفيين[2] معناها (سوى) ، وعند البصريين[3] معناها (لكنْ) المخففة[4]، وأما مَن جعلها المشددة وهو ابن يسعون[5] فإنه يعدها وما بعدها كلاما جديدا مستأنفا ، ففي المثال السابق تكون (إلاَّ) بمعنى لكن ، و(حمارا) اسمها ، وخبرها محذوف .

ومذهب البصريين هو الراجح لدى العثيمين ، ففي تفسير قوله تعالى:﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ . وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ . فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ

---

(1) ينظر : شرح المفصل ١/ ٤٢١ ، والرماني النحوي ٣٩٦ – ٤٠٠ .

(2) ينظر : التخمير ١/ ٤٦١ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠١، و همع الهوامع ٢/ ٢٥٠ ، وظاهرة النيابة في العربية ٤٧٨ – ٤٧٩ .

(3) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٧ ، وائتلاف النصرة ١٦٢ .

(4) ينظر : اللباب للعكبري ١/ ٣٢٧ ، والتخمير ١/ ٤٦١، وائتلاف النصرة ١٦٣ .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٠ .

أَلِيمٍ . إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[1]. قال : ((إلاَّ) هذه بمعنى لكن ولا تصح أن تكون استثناء متصلا ، لأن الذين آمنوا ليسوا من المكذبين في شيء، بل هم مؤمنون مصدقون ،وهذا هو الاستثناء المنقطع ، أي إذا كان المستثنى منه فهو استثناء منقطع ونقدر (إلا) بـ (لكن) أي لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون)[2]

ولعل مذهب البصريين هو الراجح أيضاً لدى الباحث ؛ لأن (سوى) تجر ما بعدها بخلاف (لكن) ، ولأن معنى « لكن » الاستدراك ، والمراد بالاستدراك فيها « رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه»[3]

١٥- (إلاَّ) بمعنى الواو :

من المسائل الخلافية في النحو مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو العاطفة لفظاً ومعنى ، ذهب الكوفيون[4] إلى جواز ذلك ، وتابعهم في ذلك أبو عبيدة[5]،

---

(1) لانشقاق ٢٢ – ٢٥.

(2) تفسير القرآن الكريم – جزء عم – ١٢٢ ، وينظر : المصدر نفسه ١٨٢ – ١٨٣، وتفسير البقرة ٣/ ١٦٠ ، والصافات ٢٨.

(3) شرح الكافية للرضي ٢/ ١١٧ –١١٨.

(4) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦، والتبيين ٤٠٣ ، ومغني اللبيب ٨٤ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٨ – ٢١٩.

(5) ينظر : المغني اللبيب ٨٤.

والأخفش[1] ، واحتجوا بوروده في القرآن الكريم وكلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إلا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّل حُسناً بَعدَ سُوءٍ فَإِنَّ الله غَفُورٌ رَحِيم ﴾[2] ، أي : ولا من ظلم ثم أحسن يخاف لدي .

بينما ذهب البصريون[3] إلى أن (إلاَّ) لا تأتي بمعنى الواو ، وتابعهم في ذلك جمع من أهل التفسير ، منهم الطبري[4] ، وابن القيم[5] .

واختار العثيمين مذهب البصريين في عدم مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو، فعند تفسير قوله تعالى : ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[6] قال : (قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين ظلموا منهم﴾ المراد بهم المعاندون المكابرون الذين لا يرعوون للحق مهما تبين واختلف في الاستثناء أهو متصل ، أم منقطع ؟ فمنهم من قال إنه متصل ؛ ومنهم من قال : إنه منقطع ، و (إلا) بمعنى « لكن » يعني : لئلا يكون للناس عليكم حجة ؛ لكن الذين ظلموا

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦- ١٩٧٧.

(2) النمل - ١٠ - ١١.

(3) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٦٦ ، والتبيين ٤٠٣ ، ورصف المباني ١٧٧ - ١٧٨ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٧ ، وائتلاف النصرة ١٧٤ .

(4) ينظر : جامع البيان ٢/ ٢١.

(5) ينظر : بدائع الفوائد ٣/ ٧٠ - ٧١.

(6) البقرة ١٥٠ .

منهم لن تنجوا من محاجتهم ، ومخاصمتهم ؛ ومن قال : (إنه متصل) قال : يكون (الذين ظلموا) مستثنى من (الناس) ؛ لأن الناس منهم ظالم ، ومنهم من ليس بظالم ؛ والأقرب عندي – والله أعلم – أن الاستثناء منقطع ؛ لأن قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) هذا عام وشامل ؛ لكن من ظلم من اليهود أو المشركين ، فإنه لن يرعوي بهذه الحكمة التي أبانها الله عز وجل)[١]

وقال في مختصر المغني عند حديثه عن أوجه (إلاَّ) : (الوجه الثالث – من أوجه (إلاَّ) : أن تكون عاطفة كالواو ، أثبته بعضهم) [٢].

ولعل القول الراجح عند الباحث هو عدم جواز مجيء إلاَّ بمعنى الواو ؛ لاختلاف المعنيين بل تضادهما ، فـ (إلاَّ) للاستثناء ، وهو إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، والواو للجمع ، وهو إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها . وما استدل به الكوفيون يمكن حمله على الاستثناء المنقطع ، لا سيما إن الاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله الكريم ، ولغة العرب ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[٣]، وقوله ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ . إِلاَّ

(1) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ٢/ ١٥٥ .

(2) ٢٤.

(3) النساء ١٥٧.

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَتِ ﴾[1].

---

(١) التين ٥-٦.

المبحث السادس – الحال :

١٦-مجيء المصدر موضع الحال :

اختلف النحويون في مجيء المصدر المنصوب بفعل قبله ظاهراً أو مقدراً حالا، فالكوفيون[1] يمنعون ذلك ، ويرى الأخفش[2] ، والمبرد[3] أن الفعل قبلها هو الحال بينما يرى البصريون أنها تأتي في موضع الحال .

ومذهب البصريين[4] هو المرجح عند العثيمين ، فقد قال في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً ﴾[5] :(مصدر ؛ لكن هل هو مصدر عامله محذوف ، والتقدير : يسعين سعيا ؛ أو هو مصدر في موضع الحال ، فيكون بمعنى : ساعيات ؟ يحتمل هذا ، وهذا ؛ والثاني أولى)[6] .

١٧- تقديم الحال على عاملها :

الأصل أن يتقدم العامل في الحال وغيره ، وأن تتأخر الحال عنه ، وقد مشى الكوفيون[7] على هذا الأصل ، فمنعوا تقديم الحال على عاملها مع

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٧.

(2) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٦ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٤١.

(3) ينظر : المقتضب ٣/ ٢٦٩ ،شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٦،وارتشاف الضرب٣/ ١٥٧١ لانشقاق٢٢ – ٢٥.

(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٠ ، وشرح التصريح ١/ ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٦.

(5) البقرة ٢٦٠.

(6) تفسير القرآن الكريم ٣- ٣٠١ – ٣٠٢.

(7) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٥٠ ، والتبيين ٣٨٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٦ ، ٢/ ٧٠٨.

الظاهر خاصة ؛ لتقدم المضمر على المظهر « ألا ترى أنك إذ قلت : (راكباً جاءَ زيدٌ) كان في » راكبا « ضمير زيد، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز »[1].

وأجاز البصريون[2] تقدم الحال على عاملها مع المضمر والمظهر نحو:راكبا جئت ، راكبا جاءَ زيدٌ .

وما قاله البصريون قال العثيمين بجوازه ـ فقال بعد تفصيل الأقوال : (وعلى هذا فيجوز أن تتقدم الحال على عاملها سواء كان فعلا متصرفا أو صفة متصرفة أو فعلا غير متصرف ، أو صفة غير متصرفة مطلقاً ؛ لأنه لا دليل على المنع كما قال بعض المحشين ، وما دام ما فيه دليل على المنع والمعنى مستقيم وجاء نظيره ، فلماذا لا يجوز ؟[3]).

(1) الإنصاف ١/ ٢٥١.

(2) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٧٠٨ ، وائتلاف النصرة ٣٧، وشرح التصريح ١/ ٥٨٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٨.

(3) شرح الألفية ٤٢ / أ آخره.

ولعل الراجح في نظر الباحث قول البصريين ؛ لأنه قد ورد عن العرب ما يؤيد ذلك ، نحو قولهم : (شتى تؤوب الحلبةُ)[1] ، فقد تقدمت الحال (شتى) على عاملها الفعل (تؤوب) ، والمعنى تؤوب الحلبةُ مختلفة .

---

(1) مجمع الأمثال رقم ١٩١٤ . وينظر : همع الهوامع ٢/ ٣٠٨ – ٣١٠ .

المبحث السابع : حروف الجر :

١٨- (رُبَّ) حرف جر :

انقسم النحويون في (رب) من حيث الاسمية والحرفية على مذهبين :

مذهب الكوفيين(١) أنها اسم ، وتابعهم الأخفش(٢) في أحد قوليه ، وعلى هذا المذهب يكون لها محل من الإعراب ، وتتصرف تصرف الأسماء في أنها تجيء مبتدأ ومفعولاً به ومصدرا وغير ذلك .

أمَّا البصريون(٣) فيرون أنها حرف جر ،وليس لها محل من الإعراب كسائر الحروف

واختار العثيمين القول بحرفيتها وهو مذهب البصريين إذ قال في باب علامات الأسماء : (و (رُبَّ) تقول : رُبَّ رجلٍ لقيته . فإذا وجدت كلمة دخل عليها (رُبَّ) فهي اسم . فـ(رجل) في قولك (ربَّ رجل) اسم فيه

---

(1)ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢، وشرح المفصل٨/ ٥١١، وارتشاف الضرب٤/ ١٧٣٧،وائتلاف النصرة ١٤٤.

(2) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٢٥.

(3) ينظر : الكتاب ١/ ٤٢٠ ، والإنصاف ٢/ ٨٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢،٣٣١ ، ومغني اللبيب ١٤٢ ، وائتلاف النصرة ١٤٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥ ، وحاشية الخضري ٢/ ١٤٢.

من علامات الأسماء ثلاث علامات :دخول حرف الخفض ، والتنوين ، والخفض)[1].

ومذهب البصريين هو الراجح لدى الباحث أيضاً ؛ لخلوها من علامات الاسم فيها ؛ فإنها لا تقبل دخول حرف الجر عليها ، فلا يقال : (برب رجل مررت) .

١٩ – عدم إتيان الباء للتبعيض :

تأتي الباء المفردة الجارة الأصلية لمعان كثيرة أوصلها ابن هشام في المغني[2] إلى أربعة عشر معنى ، والمالقي في رصف المباني[3] إلى اثني عشر معنى، وإبراهيم ابن القيم في إرشاد السالك[4] إلى عشرة ، من هذه المعاني الإلصاق ، وهو المعنى الأصلي لها ، وعلامتها أن تؤدي معنى(مع) كقوله تعالى :﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[5] ، وبعض هذه المعاني محل خلاف بين أهل العلم ، كأن تأتي للتبعيض ، فقد ذهب الكوفيون[6]

---

(1) شرح الآجرومية ٦٤.

(2) ١٠٦.

(3) ٢٢٠.

(4) ١/ ٤٥١.

(5) المائدة ٦١.

(6) ينظر : الجنى الداني ١٠٦ ، ومغني اللبيب ١١٤ ، وائتلاف النصرة ١٦٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤١٩.

ومن اختار مذهبهم كالشافعي[١] وأبي علي الفارسي[٢] ، وابن هشام[٣] ، وابن عقيل [٤] ، ذهبوا إلى أن الباء تأتي للتبعيض ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾[٥] وقوله : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾[٦] وقوله : ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[٧] والمعنى :وامسحوا ببعض رؤوسكم ، إنما انزل من علم الله ، فإن علم الله لا ينفد ، يشرب منها عباد الله ، ولا يعقل أن يشربوا بها جميعاً .

أمَّا البصريون[٨] فقد منعوا أن يكون التبعيض من معاني الباء ، واحتجوا بأنها لو كانت تأتي للتبعيض لصح أن يقال : (قبضت بالدراهم) والمقصود من الدراهم .

ورجح العثيمين مذهب البصريين ، فعند مسألة مسح الرأس في باب

---

(1) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٧.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٧ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤١٩.

(3) ينظر : أوضح المسالك ٣/ ٣٢.

(4) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٥٥٤.

(5) المائدة ٦ .

(6) هود ١٤.

(7) الإنسان ٦ .

(8) ينظر : رصف المباني٢٢٤ ،وائتلاف النصرة١٦٠ ،وهمع الهوامع٢/ ٤١٩ ،وحاشية الصبان ٢/ ٣٣٠.

فروض الوضوء وصفته(قال:(ولو مسح بناصيته فقط دون بقية الرأس فإنه لا يجزئه ،لقوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾)المائدة:٦(ولم يقل : (ببعض رؤوسكم) والباء في اللغة العربية لا تأتي للتبعيض أبداً .

قال ابن برهان : من زعم أن الباء تأتي في اللغة العربية للتبعيض فقد أخطأ)[1] .

وفي تعليقه على حديث حمران عن عثمان[2] في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : (قوله : (مسح برأسه) قال بعض العلماء إن في الحديث قلباً وأن الأصل (ثم مسح بيديه رأسه) وزعم بعضهم أن الباء زائدة – لكن الصحيح أن الباء على أصلها وأن فائدة الباء الاستيعاب لأنه لو قيل امسح رأسك لكان فيه احتمال أن المراد بعض الرأس فإذا جاءت الباء دلت على الاستيعاب .

---

(1) الشرح الممتع ١/ ٢١٤ – ٢١٥.

(2) أخرجه البخاري رقم (١٥٩) ، ومسلم رقم (٢٢٦) ، ونصه : (عن حمران أن عثمان رضي الله عنه دعا بوضوء ، فغسل كفيه ثلاث مرات ، ثم تمضمض واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ، ثلاث مرات ، ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله إلى الكعبين ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك ، ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا)

نظيرها : قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾[1] فالباء للاستيعاب يعني يطوفون بجميعه بحيث لو لم يطوفوا بجميعه لم يصح طوافهم، ومنه حديث جبير بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور[2]

قوله(بالطور)غير لو قال (الطور)لأنه لو قال الطور لكان يحتمل بعضها وليست الباء للتبعيض كما زعم بعضهم ، بل قال بعض أهل اللغة من زعم أن الباء للتبعيض فقد جاء عن أهل اللغة بما لا يعرفون)[3].

ولعل ما ذهب إليه البصريون ورجحه العثيمين هو الصواب في نظر الباحث، وما ذكر من معان أخرى تعود إلى المعنى الأصلي وهو الإلصاق ، كما قال سيبويه : (فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله)[4]، أو تحمل الباء على الزيادة، أو التضمين.

---

(1) الحج ٢٩.
(2) أخرجه البخاري رقم ١٥٥ ، ومسلم رقم ٢٢٦
(3) فتح ذي الجلال والإكرام ١/ ١٥٩
(4) الكتاب ٢/ ٣٠٤.

يزاد على ذلك أن « أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء»[1]؛ لتجويز المسح بجزء من شعر الرأس ، ولو كان مسح بعض الرأس مجزئاً في الوضوء كما في مذهب الإمامين مالك والشافعي لكان هذا التبعيض محمولا على المجاز لا دخل للباء فيه .

٢٠- (عن) بين الحرفية والاسمية :

من حروف الجر الحرف (عن) ، وهو لازم الحرفية ، عند البصريين(٢)، ويرى الكوفيون[2] أنه من الحروف المشتركة بين الحروف والأسماء ، وعلامة مجيئه اسما دخول حرف الجر (من) عليه ، ويكون معناه جهة أو ناحية .

والراجح عند العثيمين هو مذهب الكوفيين ، فقال :((عن) يجوز أن تكون اسما ، كيف تكون اسما ؟ نعم ! تقول : مررت مِن عن يمينه ، دخلت عليها (من) ، وحروف الجر لا تدخل إلا على اسم ، (عن) بمعنى جانب . . كيف نعرب (من عن يمينه) ؟ نقول : (من) حرف جر ، (عن) اسم مبني

(1) حاشية الصبان ٢/ ٢٢١.

(2) ينظر : اللباب ١/ ٣٥٨ ، وشرح المفصل ٨/ ٥٢٨ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٢ ، ومغني اللبيب ١٥٦

على السكون في محل جر ، و(عن) مضاف ، و(يميني) مضاف إليه ، و(يميني) مضاف ، والهاء مضاف إليه)[1].

ولأن حجة الكوفيين قوية ؛ وكثرة مجيئه في كلام العرب فقد رجح الباحث مجيء (عن) اسماً .

(1) ينظر : توجيه اللمع ٢٣٥.

٢١- زيادة الأسماء :

ذهب الكوفيون[1] إلى جواز وقوع الأسماء زائدة في الكلام ، بينما ذهب البصريون[2] إلى عدم جواز وقوعها زائدة ؛ لعدم ثبوت ذلك عن العرب ؛ ولأن الزيادة من شأن الحروف .

ويظهر هذا الخلاف في عدة مسائل ، منها تخريج قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[4] ، أيهما الزائد أهو الحرف (الباء والكاف) أم الاسم (مثل) ؟ .

العثيمين رجح مذهب البصريين ، وخرج الآيتين على زيادة الباء والكاف . فقال في تخريج آية البقرة : (اختلف المعربون في الباء ، وفي (مثل) أيها الزائد ؟ فقيل : إن (مثل) هي الزائدة ، وأن التقدير : فإن آمنوا بما آمنتم به فقد اهتدوا ؛ وأن (مثل) زائدة إعراباً لا معنى؛ وأن المعنى : أنهم إن آمنوا بما آمنتم به إيماناً مماثلاً لإيمانكم ؛ فعلى هذا تكون الزيادة في كلمة (مثل) ؛ وقيل : إن الزائد هو الباء – حرف الجر – ؛ وأن التقدير : فإن آمنوا مثل ما

---

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٦ ، ومغني اللبيب ٣٢١.
(2) ينظر : مغني اللبيب ٣٢١ / وظاهرة الإهمال في النحو العربي ١٤٣.
(3) البقرة ١٣٧.
(4) الشورى ١١.

آمنتم – أي مثل إيمانكم – و الباء الثانية أيضاً زائدة ، فصار قولان : الأول : أن الزائد (مثل) ؛ والثاني أن الزائد الباء ؛ والجميع اتفقوا على أن المراد الزيادة الإعرابية ، وليست الزيادة المعنوية ؛ لأنه ليس في القرآن ما هو زائد معنى – أي لا فائدة فيه ؛ والمعروف أن الأسماء لا تزاد ؛ وأما الزيادة في الحروف فكثيرة ؛ لأن الاسم كلمة جاءت لمعنى في نفسها ؛ والحرف كلمة جاءت لمعنى في غيرها ؛ ومعلوم أننا لو وزنا بالميزان المستقيم لكان ما يجيء لمعنى في غيره أولى بالزيادة مما يجيء لمعنى في نفسه ، ولهذا أنكر بعض النحويين زيادة الأسماء ، وقالوا لا يمكن أن تزاد الأسماء ؛ لأنها جاءت لمعنى في ذاتها ؛ بخلاف الحرف ؛ فعلى هذا تكون الزيادة في الباء – أي فإن آمنوا مثل ما آمنتم – ؛ أي مثل إيمانكم)[1].

وجاء تخريجه للآية الثانية أكثر تفصيلا ، فقال : (واعلم أن النحاة خاضوا خوضا كثيرا في قوله : (كمثله) ؛ حيث قالوا : الكاف داخلة على (المثل)، وظاهره أن لله مثلا ليس مثل، لأنه لم يقل : ليس كهو ؛ بل قال : (ليس كمثله) فهذا ظاهر الآية من حيث اللفظ لا من حيث المعنى ؛ لأننا لو

---

(١) تفسير القرآن الكريم – البقرة – ٢/ ٩١ – ٩٢.

قلنا : هذا ظاهرها من حيث المعنى ؛ فكان ظاهر القرآن كفرا ، وهذا مستحيل ، ولهذا اختلفت عبارات النحويين في تخريج هذه الآية على أقوال :

القول الأول : الكاف زائدة ، وأن تقدير الكلام : ليس مثله شيء ، وهذا القول مريح ، وزيادة الحروف في النفي كثيرة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾[1] فيقولون : إن زيادة الحروف في اللغة العربية للتوكيد أمر مطرد .

والقول الثاني : قالوا العكس ؛ قالوا : إن الزائد (مثل) ، ويكون التقدير: ليس كهو شيء ، لكن هذا ضعيف ، يضعفه أن الزيادة في الأسماء في اللغة العربية قليلة جدا أو نادرة ؛ بخلاف الحروف؛ فإذا كنا لابد أن نقول بالزيادة ، فليكن الزائد الحرف ، وهي الكاف .

والقول الثالث : أن (مثل) بمعنى : صفة ، والمعنى : ليس كصفته شيء ، وقالوا: إن المِثْل والمثَل والشِّبه والشَّبه في اللغة العربية بمعنى واحد ، وقد قال الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُون ﴾) محمد : ١٥ (؛ أي صفة الجنة ، وهذا ليس ببعيد من الصواب .

---

(1) فاطر ، ١١.

القول الرابع : أنه ليس في الآية زيادة ، لكن إذا قلت : (ليس كمثله شيء) ؛ لزم من ذلك نفي المثل ، وإذا كان ليس للمثل مثل ؛ صار الموجود واحدا ، وعلى هذا ؛ فلا حاجة إلى أن نقدر شيئا . قالوا: وهذا قد وجد في اللغة العربية ؛ مثل قوله : ليس كمثل الفتى زهير .

والحقيقة أن هذه البحوث لو لم تعرض لكم ؛ لكان معنى الآية واضحا، ومعناها أن الله ليس له مثيل ، لكن هذا وجد في الكتب ، والراجح: أن نقول ؛ إن الكاف زائدة ، لكن المعنى الأخير لمن تمكن من تصوره أجود)[1]

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٠٨ – ٢٠٩ ، وينظر : نظم الورقات ٧٠.

المبحث الثامن : التعجب :

٢٢- فعلية (أفعل) في التعجب :

للتعجب صيغتان ما أفعلَه وأفعِلْ به ، والصيغة الأولى اختلف النحويون فيها أفعل هي أم اسم ؟، الكوفيون[1] جعلوها في قسم الأسماء ، والبصريون جعلوها[2] في قسم الأفعال .

وكونها فعلا هو الراجح عند العثيمين ؛ ولذلك أعربها فعلاً في قوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾[3] فقال : (ما :تعجبية مبتدأ ؛ وجملة أصبرهم خبرها والمعنى شيء عظيم أصبرهم، أو ما أعظم صبرهم على النار)[4] وفي إعرابه (أكرم بهم) قال :)أكرم (تخالف الصيغة العادية بكونها على صيغة (أفعلْ) وكون فاعلها ظاهراً ؛ لأن (بهم) : الهاء هي الفاعل في الحقيقة وإن كان جاراً ومجروراً)[5].

والقول بفعلية (أفعَل) في التعجب هو الراجح عند الباحث ، لدخول نون الوقاية عليه إذا وصل بضمير المتكلم ، نحو : (ما أسعدني) و لا تقول في الاسم (مسعدني) .

---

(1) ينظر : التبيين ٢٨٥ ، وائتلاف النصرة ١١٨ – ١٢٠.

(2) ينظر : : الإنصاف ١/ ١٢٦ – ١٣٨ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥ – ٢٠٦٦.

(3) البقرة ١٧٥.

(4) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ٢/ ٢٦٦.

(5) فتح ذي الجلال والإكرام ١/ ٣٢ ، ويسمع شرح ألفية ابن مالك ٥٠/ أ أوله.

المبحث التاسع : أفعال المدح والذم :

٢٣- (نعم) و (بئس) فعلان ماضيان .

أجمع النحويون على أن كلمتي (نعم وبئس) ليستا حرفين ، واختلفوا في هل هما فعلان أم اسمان ؟ .

الكوفيون[1] يرون أنهما اسمان ؛ لوجود بعض من علامات الاسم فيهما كدخول حرفي الجر والنداء، وعدم تصرفها وعدم اقتران الزمان بهما . بينما ذهب البصريون[2] إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ؛ لاتصالهما بتاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل ، واتصالهما بضمير الرفع المتصل، وبنائهما على الفتح . وقد رجح العثيمين مذهب البصريين ، إذ قال عند قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾[3] ((بئس) فعل ماض لإنشاء الذم ؛ يقابلها (نعم) : فهي فعل ماض لإنشاء المدح ؛ و(بئس) و(نعم) فعلان[4] جامدان لا يتصرفان – أي لا

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٩٧، والتبيين ٢٧٤، وائتلاف النصرة ١١٥، وشرح المكودي ٢٠٤.

(2) ينظر : الإنصاف ١/ ٩٧، والتبيين ٢٧٤، وشرح قطر الندى ٣٩ ، وائتلاف النصرة ١١٥ ، وشرح التصريح ٢/ ١١٧ ، وحاشية الصبان ٤/ ١٩٢.

(3) البقرة ٩٠.

(4) في النص (اسمان) والصواب ما أثبتناه بدلالة ما قبله وما بعده.

يتحولان عن صيغة الماضي-)[1].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾[2] قال: (« وبئس » فعل ماض لإنشاء الذم -وهو جامد- ومثله (نعم) و(عسى) و(ليس)، ويسمونها الأفعال الجامدة؛ لأنها لا تتغير عن صيغتها: فلا تكون مضارعا ولا أمرا)[3].

والباحث يرجح أيضاً مذهب أهل البصرة، ودخول حرفي الجر والنداء فيما استدل به الكوفيون يحتمل التأويل والتقدير، وأن دخولهما على نعم وبئس إنما هو في الظاهر وفي الحقيقة دخلا على محذوف.

---

(1) تفسير القرآن الكريم - الفاتحة والبقرة ١/ ٢٩٠.

(2) البقرة ١٠٢.

(3) تفسير القرآن الكريم - الفاتحة والبقرة - ١/ ٣٣٠، وينظر: شرح الآجرومية ٢١١.

المبحث العاشر : التوابع :

٢٤ – (أم) بمعنى (بل) :

من حروف العطف (أم) وهي نوعان[1] : متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وضابطها أنه يصح تقديرها بـ (أي)، «وحقيقة هذا اللفظ أنك إذا أسقطتها والهمزة والمعطوف والمعطوف عليه جاز أن تقيم (أيًّا) مقام الجميع تقول في معنى قولك : أزيدا ضربتَ أمْ عمراً ؟ أيهما ضربت»[2] والنوع الثاني منقطعة ؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين ؛ فانقطعت عما قبلها خبرا أو استفهاما ، نحو : (إنَّ هذا لزيدٌ أم عمر) أي : بل عمرو ، وضابطها صحة تقديرها بـ (بل) .

وهل تأتي (أم) المنقطعة بمعنى (بل) والهمزة ؟ مذهب الكوفيين[3] أنها لا تأتي، وإنما يعطف بها بعدهما واقتصر الكسائي[4] وهشام[5] على أنها تأتي بمعنى

---

(1) شرح التسهيل ٣/ ٢١٧ – ٢٢٠ ، ومجيب النداء إلى شرح قطر الندى بهامش شرح قطر الندى ٣٨٧.

(2) توجيه اللمع ٢٨٩.

(3) ينظر : مغني اللبيب ٥٧ ، وائتلاف النصرة ١٥٧.

(4) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٠٠٤.

(5) ينظر : المصدر نفسه.

(بل) فقط ، بينا مذهب البصريين[1] إثبات المعنيين معاً في الخبر والاستفهام.

ومذهب البصريين هو الراجح عند العثيمين فعند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ ﴾[2] ، قال: (((أم) هنا منقطعة بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام؛ أي : بل أتريدون ، والإضراب هنا ليس للإبطال ؛ لأن الأول ليس بباطل ، بل هو باق؛ فالإضراب هنا إضراب انتقال) ([3] ، وفي قوله تعالى :﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً) [4] ، قال) (يعني : بل أ أ منتم ، و (أم) هنا بمعنى (بل) والهمزة)[5].

ولعل هذا هو الصواب في نظر الباحث .

---

(1) ينظر : رصف المباني ١٧٩ – ١٨٠ ، وائتلاف النصرة ١٥٧ وحاشية الصبان ٣/ ١٥٤.

(2) البقرة ١٠٨.

(3) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٣٥٣.

(4) الملك ١٧.

(5) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٣٩٧ ، وينظر تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٢٦٠ – ٢٦١ ، ٣٥٣ ، و ٢/ ٧٦ – ٧٧، ١٠٠ ، ٣/ ٣٧ – ٣٨.

٢٥ – العطف على ضمير الرفع المتصل :

من أنواع العطف في الأسماء عطف اسم ظاهر على مضمر ، فإن كان المضمر منفصلا ، نحو: (أنت وزيدٌ قائمان) فالعطف عليه جائز دون قيد ؛ إذ هو بمنزلة الظاهر ، وإن كان متصلا فإن جواز العطف يتوقف على موضعه الإعرابي ، فإن كان منصوب الموضع ، نحو :(ضَرَبك وأخيك) جاز العطف عليه بدون شرط ، وإن أكد كان أفضل . وإن كان مجرور الموضع ، نحو : (مررت بك وزيدٍ) ففي العطف عليه بدون إعادة حرف الجر خلاف[1] وإن كان مرفوع الموضع، نحو : (قمت وزيدٌ) ، فقد ذهب الكوفيون[2] إلى جواز هذا العطف في سعة الكلام بغير قيد أو شرط ، وحجتهم مجيئه في كلام الله تعالى وكلام العرب .

أما البصريون[3] فقد منعوا العطف على الضمير المتصل المرفوع إلاَّ إذا

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٧–١٣.

(2) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٢ ، وائتلاف النصرة ٦٣.

(3) ينظر : شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ١٢٨ ، والإنصاف ٢/ ٤٧٦ ، وائتلاف النصرة ٦٣ ، وشرح التصريح ٢/ ١٨٢.

أُكـد كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُه ﴾[1] .أكد الضمير المرفوع في يراكم ثم عطف عليه ، وكذلك إذا فصل بينهما ، كقوله تعالـــى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾[2] فالفاعل (لا)وقع بين العاطف والمعطوف .

و العثيمين رجح مذهب البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلاَّ بتوكيد ونحوه قال في باب المفعول معه : (أمَّا إذا قلت : (قمت وزيدا) فهنا المِعية أفصح ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المتصل إلاَّ بعد الضمير المنفصل . قال ابن مالك :[3]

وإنْ على ضميرِ رفعٍ متصلْ عطفتَ فافصِلْ بالضميرِ المنفصلْ

أو فاصل ما وبلا فصلٍ يردْ في النَّظم فاشيا وضعفه اعتقدْ)[4]

وما رجحه العثيمين هو الراجح أيضاً عند الباحث ، وأنه لابد من تأكيد أو فاصل ؛ « لأن الفعل مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، فإذا قلت قم وزيد من غير تأكيد توهم أنك عطفت اسما على فعل، وذلك لا يجوز».[5]

---

(1) الأعراف ٢٧.

(2) الأنعام ١٤٨ .

(3) الألفية ٥٥٧ و ٥٥٨ ، وقد خالف ابن مالك هذا القول في التسهيل واختار قول الكوفيين ، ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٣١.

(4) شرح الآجرومية ٥١٣.

(5) شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ١٢٨.

٢٦- دخول حروف العطف على همزة الاستفهام :

من أدوات الاستفهام الهمزة ، وهي أصل الأدوات[1] ، فإذا اجتمعت هذه الهمزة مع حرف من حروف العطف – أعني الفاء ، والواو ، وثم – في نحو : (أفلم ، أو لم ، أثم) فإن تحديد أيهما الداخل من المدخول أمر مختلف فيه، الزمخشري[2] ومن وافقه[3] يجعلون الهمزة داخلة على حرف العطف ؛ أي أن الهمزة في مكانها وإنما هناك فعل مقدر بينها وبين حرف العطف . بينا الجمهور[4] يجعلون حرف العطف داخلاً على همزة الاستفهام . والذي حصل هو أن الهمزة قدمت وحقها التأخير،والمسوغ لذلك أن لها الصدارة في الكلام، وهذا التقديم لا يكون إلاَّ مع الهمزة[5] ؛ لأنها الأصل في أدوات الاستفهام كما سبق .

---

(1) ينظر : مغني اللبيب ٢٣.

(2) ينظر : الكشاف ١/ ٤٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٧١.

(3) مثل محمد بن مسعود الغزني ، وغيره ، ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٧ – ٢٠.

(4) ينظر : النكت للأعلم ٢/ ٨٠٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٧، ومغني اللبيب ٢٥،وشرح التصريح ٢ / ١٨٩ .

(5) ينظر : الصدارة في النحو العربي ١١٣ – ١١٧.

وقول الجمهور هو الراجح عند العثيمين ، ففي تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ﴾[1] فقال مفصلا و معللا:(قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ﴾ فيها إعرابان مشهوران ؛ أحدهما : أن الهمزة دخلت على مقدر عطف عليها قوله تعالى : (ولم تؤمن) ؛ وهذا المقدر يكون بحسب السياق ؛ وعلى هذا فالهمزة في محلها ؛ الثاني : أن الواو حرف عطف على ما سبق ؛ والهمزة للاستفهام ؛وأصل محلها بعد الواو ؛ والتقدير:(وألم تؤمن) ؛ والثاني أسهل، وأسلم ؛ لأن الإنسان ربما يقدر فعلا ليس هو المراد ؛ وأسهل ؛ لئلا يتعب الإنسان نفسه في طلب فعل يكون مناسبا)[2] وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾[3] ، قال : (الفاء واقعة بعد همزة الاستفهام ؛ وهذا يكثر في القرآن ﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾[4] ؛ ﴿ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾[5]؛ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾[6]، ﴿ أو لم يسيروا﴾[7] ؛ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾[8]؛ وأشباه

---

(1) البقرة ٢٦٠.
(2) تفسير القرآن الكريم – البقرة ٣/ ٢٩٨ – ٢٩٩.
(3) البقرة ٤٤.
(4) وردت في ثلاثة عشر موضعا : البقرة ٤٤ ، ٧٦ ، ال عمران ٦٥ ، الأنعام ٣٢ ، الأعراف ١٦٩ ، يونس ١٦ ، هود ٥١ ، يوسف ٩-١ ، الأنبياء ١٠،٧٦ ، المؤمنون ٨٠ ، القصص ٦٠ ، الصافات ١٣٨.
(5) وردت سبعة مواضع:يونس٣،هود٣٠،٢٤ ،النحل١٧،المؤمنون٨٥،الصافات ١٥٥ ، الجاثية ٢٣.
(6) وردت في أربعة مواضع : يوسف ١٠٩ ، الحج ٤٦ ، غافر ٨٢ ، محمد ١٠.
(7) وردت في ثلاثة مواضع : الروم ٩ ، فاطر ٤٤ ، غافر ٢١.
(8) يونس ٥١.

ذلك ، يعني أنه يأتي حرف العطف بعد همزة الاستفهام، وهمزة الاستفهام لها الصدارة في جملتها ؛ ولا صدارة مع وجود العاطف ، لأن الفاء عاطفة ، فقال بعض النحويين : إن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة عُطفت عليها الجملة التي بعد حرف العطف ، وهذه الجملة تقدر بما يناسب المقام وقال آخرون : بل إن الهمزة مقدمة ؛ وإن حرف العطف هو الذي تأخر – يعني زُحلق حرف العطف من مكانه، وجعلت الهمزة مكانه؛ وعلى هذا فيكون التقدير: فألا تعقلون ؛ أما على الأول فيكون التقدير : أجهلتم فلا تعقلون ؛ أو : أسفهتم فلا تعقلون . . . المهم يقدر شيء مناسب حسب السياق؛ فالقول الأول أدق ؛ والثاني أسهل لأن الثاني لا يحتاج عناء وتكلفا فيما تقدره بين الهمزة والعاطف)[1].

---

(1) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة البقرة – ١/ ٢٥٣ – ٢٥٤ ، وينظر : المصدر نفسه ١/ ٢٧٥ ، ٣٢١ – ٣٢٢ ، وتفسير القرآن الكريم – الصافات – ٢٨٩.

٢٧ – إبدال النكرة من المعرفة :

ينقسم البدل مع المبدل منه من حيث التعريف والتنكير على أربعة أقسام[1] ؛ قسمان متفق عليهما وهما إبدال المعرفة من المعرفة ، نحو : (مررت بأخيك زيد) ، وإبدال النكرة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً. حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً ﴾[2] ، أمَّا القسمان الآخران فقد اختلف النحويون فيهما، وهما إبدال المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللهِ﴾[3]، وإبدال النكرة من المعرفة ، نحو : (مررت بأخيك رجلٍ صالح) .

الكوفيون[4] لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة والعكس إلاَّ إذا وصفت النكرة كما في المثالين السابقين ، أو إذا اتحد اللفظان ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[5]، ونسب الأخير إلى البغدادي[6]

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٦٣٦ – ٦٣٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٦.
(2) النبأ ٣١ – ٣٢.
(3) الشورى ٥٢ - ٥٣.
(4) ينظر : شرح اللمع في النحو للضرير الواسطي١١٢،وارتشاف الضرب٤/ ١٩٦٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٨١.
(5) العلق ١٥ – ١٦.
(6) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٨١.

أمَّا البصريون[1] فقد أجازوا ذلك دون قيد أو شرط ؛ لورود ذلك في كلام الله تعالى ، وفي لغة العرب ، وقد نسبه السيوطي إلى الجمهور[2].

و العثيمين يذهب إلى قول البصريين ، حيث أعرب (قتال فيه) من قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[3] أعربها بدلا : فقال : ((وقتال فيه) بدل اشتمال ، فيكون السؤال عن القتال فيه))[4]، وعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[5] قال: (ناصية بدل من الناصية الأولى، وهي بدل نكرة من معرفة ، وهي جائزة في اللغة العربية وإنما قال:(ناصية) من أجل أن يكون ذلك توطئة للوصف الآتي بعدها وهو قوله: ﴿ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)﴾[6] .

ولعل الراجح لدى الباحث هو قول البصريين أيضاً ؛ لأن البدل منقطع من المبدل منه ومستقل عنه ، فكأن كلا منهما واقع في جملة أخرى ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل .

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٦٣٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠٠.

(2) ينظر : همع الهوامع ٣/ ١٧٩.

(3) البقرة ٢١٧.

(4) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ٣/ ٥١.

(5) العلق ١٥ – ١٦.

(6) تفسير القرآن الكريم – جزء عم – ٢٦٤.

المبحث الحادي عشر – النداء :

٢٨ – بناء المنادي المفرد العلم على الضم :

المنادى على ضربين ؛ ضرب منصوب في اللفظ ، وهو المضاف والشبيه به ، والنكرة – غير المقصودة – ، والضرب الثاني منصوب المحل ، وهو المفرد المعرفة – ومنه النكرة المقصودة التي اكتسبت التعريف من النداء – ، والضرب الثاني اختلف فيه النحويون أ معرب هو أم مبني ؟

الكوفيون[1] يرون أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، واحتجوا بأنه اسم معرف قبل النداء ، والنداء ليس مما يوجب البناء بدليل أنه لما دخل – أي النداء – على المضاف والشبيه به لم يغير إعرابه .

أما البصريون[2] فيرون أنه مبني على الضم في محل نصب لوقوعه موقع الضمير المبني ، نحو : (يا أنت) ، أو لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو : (أدعوك) ، وهي الكاف المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، وإنما احتاج إلى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ؛ « لأن الاسم لا يبنى إلاَّ لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني »[3] .

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٢٣ ، والتبيين ٤٣٨ ، وائتلاف النصرة ٤٥ .

(2) ينظر : المصادر السابقة ، وشرح المفصل ١/ ٢٤٩ – ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦ ، وحاشية الصبان ٣/ ١٩٧ .

(3) حاشية الصبان ٣/ ٢٠٣ .

وقد وافق الفراء[1] الكوفي البصريين في القول ببنائه وخالفهم في العلة فجعلها المشابهة لـ (قبلُ وبعدُ) .

أمَّا العثيمين فقد رجح قول البصريين ، إذ قال في باب النداء:(فتقول: « يا زيد » ولا يصح أن تقول : (يا زيداً) بل يجب أن تقول : (يا زيدُ) . قال المؤلف[2] : (يبنيان على الضم)[3] أي في محل نصب ؛ لأنه يتكلم عن منصوبات الأسماء ، فيكون المعنى أنه يبنى على الضم أو ما ينوب عن الضم في محل نصب في محل نصب)[4].

والقول ببناء المنادى المفرد العلم هو الصواب في نظر الباحث ؛ إذ لو كان معربا لنصب على المفعولية اللفظية أو المعنوية ، ولَمَّا حذف منه تنوين الرفع الأصلي ، إذ لا موجب لسقوطه .

---

(1) ينظر : التبيين ٤٠٤، فقد أفرد هذا القول في مسألة مستقلة.

(2) أي ابن آجروم.

(3) متن الآجرومية ١٩.

(4) شرح الآجرومية ٤٨٩.

٢٩- الميم في (اللهم) :

ذهب الكوفيون[1] إلى أن الميم المشددة في (اللهم) بقية جملة ، وليست عوضا عن (يا) التي للنداء ، فأصل اللهم :(يا الله أَمَّنا بخير) ، أي : اقصدنا بخير ، فحذف ما بعد المنادى طلباً للخفة ، وبقي منه الميم المشددة ، والحذف طلبا للخفة كثير في لغة العرب ، كقولهم :أيش ،أي : أي شيء .

وأيد الكوفيون قولهم السابق بأنه قد ورد في الشعر الجمع بين هذه الميم و (يا) النداء ؛ مما يدل على أنها ليست عوضا عنها ؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض ، قال الشاعر :[2]

إني إذا ما حدثٌ ألمَّا أقولُ يا اللهمَّ يا اللهما

أمَّا البصريون[3] فقد ذهبوا إلى أن هذه الميم عوض من (يا) النداء ، وأصل اللهم (يا الله) ، فلما حذفت (يا) وهي حرفان ، جيء بالميم المشددة ، وهي حرفان أيضاً ؛ لتكون عوضا عنها ، ولا يجمع بينهما إلاَّ في ضرورة الشعر .

---

(1) ينظر:الإنصاف١/ ٢١٦ ،والتبيين٤٤٩ ،واللباب للعكبري ١/ ٣٣٨ ، ورصف المباني ٣٤٧.

(2) هذا البيت منسوب لأمية بن الصلت في الخزانة ٢/ ٢٩٥ ، ومنسوب لخراشة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦ ، ومغني اللبيب ٢١٣.

(3) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٦١ ، والتبيين ٤٤٩ – ٤٥٠ ، وتوجيه اللمع ٣٢٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٩٣ ، وائتلاف النصرة ٤٧ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٣.

واختار العثيمين مذهب البصريين ، فبعد قوله ﷺ:(اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث)[١] قال : (اللهم أصلها يا الله فهي منادى لكن حرف النداء ياء[٢] حذفت وعوض عنها الميم . لماذا حذفت للبدء باسم الله ولكثرة الاستعمال وعوض عنها ميم لإفادتها للجمع كأن الداعي يجمع قلبه على الله سبحانه وتعالى كأنه يقول يا الله قد اجتمع قلبي على دعائك والإقبال عليك ولهذا عوض عنها بالميم وجعلت في الآخرة لما أشرنا إليه)[٣].

وما كان مرجحا عند العثيمين فهو المرجح أيضاً لدى الباحث للأسباب الآتية :

لو كان الأصل (يا الله أمَّنا بخير) لجاز أن يعطف على هذه الجملة فيقال : (اللهم وارحمنا) ، فعدم جواز ذلك وصحة جواز قول : (اللهم ارحمنا) دليل على أن الأصل ليس كذلك .

ولو كان الأصل كذلك لكان استخدام (اللهم) مقصورا على ما فيه خير ، فلما جاز استخدام هذا اللفظ في غير ذلك مما ليس خيرا ، كقولهم :

---

(1) رواه البخاري (١٤٢ ، ومسلم (٣٧٥) عن أنس بن مالك.

(2) الصواب (يا) بدون همزة ؛ لأنها حرفان.

(3) فتح ذي الجلال والإكرام ١/ ٣٠١ ، وينظر الشرح الممتع ٥/ ٢٩٣.

(اللهم أهلكه) ، دل ذلك على أن الأصل غير صحيح ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1] .

وما استدل به الكوفيون من شعر فهو ضرورة سهلها أن العوض في آخر الاسم ، والمعوض في أوله .

(1) الأنفال ٣٢.

المبحث الثاني عشر : إعراب الفعل

٣٠ – (لن) ليست للنفي المؤبد :

لن من نواصب الفعل المضارع ، وتفيد نفيه وتخلصه إلى الاستقبال ، وهل تفيد التأبيد ؟ الزمخشري[١] يرى أنها تقتضي التأبيد ، ووافقه ابن عطية[٢] ، بينما الجمهور[٣] يرون أنها لا تفيد التأبيد ولا تقتضيه . وقد رد على الزمخشري كثير من النحويين منهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية[٤] ، والرضي في شرح الكافية[٥]، وابن هشام في المغني[٦] ، والسيوطي في همع الهوامع[٧] والأشموني في شرحه على الألفية[٨] ، وغيرهم .

وافق العثيمين الجمهور ، ورد على من يقول بذلك القول مستدلا ببعض الآيات ، جاء ذلك في شرحه نواصب المضارع ، إذ يقول:(هل « لن »

---

(1) ينظر : الأنموذج ١٠٢.
(2) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٣٦٦.
(3) ينظر : الكتاب ٣/٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٤.
(4) ينظر : ٢/ ١١٥.
(5) ينظر : ٤/ ٣٥.
(6) ينظر : ٢٨١.
(7) ينظر : ٢/ ٣٦٥.
(8) ينظر : ٣/ ٤٠٧.

تفيد: النفي دائما أي على سبيل التأبيد أو تنفي نفياً يمكن أن يثبت ؟

الجواب:إذا نفت لا تنفي دائماً ، ولهذا بطل استدلال أهل التعطيل بقوله تعالى: ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾[1] على انتفاء رؤية الله في الآخرة . فـ (لن) ليست للنفي المؤبد . ودليل ذلك أن الله قال في أهل النار : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [2] ، وقال عنهم وهم في النار: ﴿ وَنَادَوْا يَمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[3] .

ومعنى : (ليقض) ليُمِتْنَا .إذن ، تمنوه ودعوا به.والله تعالى قال: ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ ﴾ إذن : دلت الآيتان على أن (لن) لا تقتضي التأبيد ، وعلى هذا قول ابن مالك:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا فقوله اردد وسواه فاعضدا[4]) [5]

وفي مكان آخر رد عليهم من وجوه متعددة فقال : (والرد عليهم من وجوه :

---

(1) الأعراف ١٤٣.

(2) البقرة ٩٥.

(3) الزخرف ٧٧.

(4) الألفية رقم ٦٨٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥ ، برواية (اعددا) بدلا من(فاعضدا).

(5) شرح الآجرومية ١٧١ – ١٧٢.

- الأول : منع كون (لن) للنفي المؤبد لأنه مجرد دعوى)[1]

وقد ذكر العثيمين عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[2] ذكر أن(لن) تفيد التأبيد معللا ذلك بأن المقام مقام تحدٍ ، فقال:(و«لن» هنا للتأبيد لأن المقام مقام تحدٍ)[3]

ولا يعد هذا تناقضا منه ، فإن ما ذكره هنا مؤيد بأمور خارجية ، مع كونه للتحدي ، ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾[4]

وما ذهب إليه الجمهور ووافقهم العثيمين عليه هو الراجح لدى الباحث ؛ لما يأتي :

- أن القول بإفادتها التأبيد يلزم منه لوازم باطلة ، « لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً ﴾) مريم / ٢٦ (، ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾) البقرة / ٩٥) .

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ٤٥٦.

(2) البقرة ٢٤.

(3) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٨٤.

(4) الحج ٧٣.

ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى:﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾)يوسف/ ٨٠(.وتأبيد النفي في﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً﴾)الحج/ ٧٣) لأمر خارجي لا من مقتضيات (لن) »[١].

- أن الدافع الذي دفع الزمخشري للقول بأنها للتأبيد هو اعتقاده الباطل ، اعتقاد المعتزلة في أن الله لا يُرى في الآخرة مستدلين بقوله تعالى لموسى : ﴿ لَنْ تَرَانِي﴾[٢]، مع أن هذه الآية تتعلق بنفي الرؤية في الدنيا وليس في الآخرة ، لأن موسى لم يطلب رؤية الله في الآخرة ، وإنما طلبها في الدنيا كما هو واضح من سياق الآية ، وقد ثبتت رؤية الله في الآخرة في أكثر من خمس آيات وحديثين[٣].

---

(1) شرح التصريح ٢/ ٣٥٧.

(2) الأعراف ١٤٣.

(3) ينظر : شرح العقيدة الواسطية للفوزان ٨٨/ ١٠٦.

المبحث الثالث عشر – لولا :

٣١ – الضمير المتصل بعد (لولا) :

الأصل والأكثر أن يلي (لولا) الامتناعية اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل ، غير أنه سمع عن العرب[1] مجيء الضمير المشترك بين النصب والجر بعدها ، نحو (لولاك ولولاي) وقد اختلف النحويون في إعراب هذا الضمير المتصل ، الكوفيون[2] والأخفش[3] يرون أنه في محل رفع بالابتداء ، فاستعير ضمير الجر لضمير الرفع . بينما البصريون[4] يرون أنه في محل جر و (لولا) حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى ما يتعلق به .

ورجح العثيمين رأي البصريين ، إذ قال :) وإذا ولي (لولا) ضمير فحقه أن يكون ضمير رفع ، نحو : ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[5] ، وسمع قليلا: (لولاي ولولاك ولولاه) .

---

(1) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٧٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٧١ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧.

(2) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٨٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٥١ ، ورصف المباني ٣٦٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧ . ومغني اللبيب ٢٧٢ ، وائتلاف النصرة ٦٥ .

(3) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٤ .

(4) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٨٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٧ .

(5) سبأ ٣١.

قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، فإذا عطف عليها اسم ظاهر تعين رفعه، مثل لولاي وزيد، لأنها لا تخفض الظاهر)[1].

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح لدى الباحث لما يأتي:

ـ اطراد الباب في الموقع الإعرابي للاسم بعد لولا وهو الرفع.

ـ أن الاسم الظاهر الذي وقعت هذه الضمائر موقعه مرفوع.

ـ أن الاسم الظاهر إذا عطف على هذا الضمير وجب رفعه، وإذا نظرنا إلى المعطوف على المجرور بالحرف الزائد أو الشبيه به، وجدنا أنه يجوز فيه العطف على اللفظ والعطف على المحل، فمنعه العطف على اللفظ هنا إشارة إلى أن هذا الضمير مرفوع.

أن (لولا) ليست حرف جر؛ «لأن المضمر فرع الظاهر، وهي لا تجر الأصل فكيف تجر الفرع»[2] ولو كانت مما يخفض «لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز»[3].

---

(1) مختصر مغني اللبيب ٧٠، وهو اختياره في إعراباته، وينظر: تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٢٢٦.

(2) همع الهوامع ٢/ ٤٥٩.

(3) الإنصاف ٢/ ٦٨٨.

الفصل الثالث

الاتجاه الكوفي في اختياراته

الفصل الثالث

كما وافق العثيمين المدرسة البصرية في مسائل الفصل السابق ، فإنه قد وافق المدرسة الكوفية في مسائل أخرى هي مسائل هذا الفصل ، وهذا شأن أكثر النحويين المتأخرين ؛ يوازن أحدهم بين الأقوال ثم يختار ما اقتنع به دون هوى وتعصب ، بخلاف ما كان عليه النحويون البصريون والكوفيون قديما الذين يتعصبون للمنهج الذي يسلكونه .

والمنهج المتبع في عرض مسائل هذا الفصل هو المنهج المتبع في الفصل السابق نفسه.

المبحث الأول – المعرب والمبني :

١ – عدد الأسماء الخمسة :

البصريون[1] يرون أن عدد هذه الأسماء ستة، وهي(أبوك، أخوك، حموكِ، فوك،ذو مال، هن]،بينا يرى الفراء[2] ، والزجاج[3]،وابن آجروم[4] ، والمعلمي اليماني[5] أنها خمسة بإسقاط (هن).

وقد احتج الفراء بأن استعمال الهن يكون منقوصاً بحذف لامه وهي الواو(هنو) فيعرب بالحركات الظاهرة على النون،لا بالحروف كالخمسة الأخرى،فتقول:(هذا هنُك ورأيت هنَك ونظرت إلى هنِك).

وعدها العثيمين خمسة ، وذلك عند شرحه قول ابن آجروم : (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم ، وفي الأسماء الخمسة)[6] ، إذ قال : الثاني: (وفي الأسماء الخمسة) الأسماء الخمسة : هذه

---

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٥ ، وشرح ابن الناظم ١٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٥
(2) ينظر : همع الهوامع ١/ ١٣٥ ، وشرح قطر الندى ٦٤
(3) ينظر : تذكرة النحاة ٤٨٧ ، وشرح شذور الذهب ٤٣
(4) ينظر : متن الآجرومية ٩
(5) ينظر : اللطيفة البكرية ٥٤ – ٥٥
(6) متن الآجرومية ٦٠

أسماء حصرها النحويون ولا يمكن أن نزيد عليها إلاَّ واحدا اختلف فيه .

لكن المؤلف كوفي يرى أن الأسماء خمسة ، وابن مالك بصري يرى أنها ستة وزاد فيها (هنٌ) ولكن نتَبع مؤلفنا)[١]، ولعل إضافة (هن) إليها لتصبح ستة هو الذي يختاره الباحث ؛ لنقل سيبويه[٢] عن العرب أنها تجريها مجرى الخمسة في الإعراب بالحروف ، فتقول : (هذا هنوك ، رأيت هناك ، نظرت إلى هنيك)، « ومن حفظ حجة على من لم يحفظ»[٣] .

ولعل قول الفراء بأنها خمسة جعل العثيمين ينسبه إلى مذهب الكوفة كما فعل كثير ممن صنف في المسائل الخلافية فيجعلون قول علم واحد قولا لمذهبه .

---

(1) شرح الآجرومية ٦٢

(2) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٦٠

(3) شرح الأشموني ١/ ١٠٥

المبحث الثاني : الموصول :

٢ – (أل) الموصولية:

من الأسماء الموصولة المشتركة (أل) ، وهي التي تتصل بالصفة الصريحة (اسم الفأل واسم المفعول والصفة المشبهة) ، مثل : المتصدق يرجو ثواب ربه فهل له محل من الإعراب ؟

يرى البصريون[1] أن لـ (أل) محلاً من الإعراب ، ولأنها لا تتحمل العلامة الإعرابية لمجيئها على صورة الحرف ، فإنها تكون مبنية وتنتقل حركتها إلى الصفة ، أما الكوفيون[2] فلا يرون لها محلاً من الإعراب ، وأن الإعراب تخطاها إلى الصفة الصريحة مباشرة وهذا لا يبطل اسميتها ولا يصلح أن يكون دليلاً على حرفيتها .

والقول الراجح عند العثيمين هو قول الكوفيين ، إذ قال :(أل الموصلية في مذهب البصريين يقع الإعراب عليها ثم نقل إلى اسم الفأل أو

---

(1) ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٩٩ ،وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٤٠، وحاشية الخضري ١/ ١٤٦

(2) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٢٨ و ٢٤٠ ، ومعاني النحو ١/ ١٢٨ ، وشذرات نحوية ولطائف معرفية ٧٣– ٧٤

اسم المفعول ، والصحيح أننا ننقل الإعراب مباشرة إليهما)[1]

٣- حذف العائد المجرور :

يأتي العائد على الموصول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، والمجرور لا يخلو أن يكون مجروراً بالإضافة أو مجروراً بالحرف ، فالمجرور بالحرف لا يجوز حذفه عند البصريين[2] إلاَّ بثلاثة شروط:[3]

١- أن يكون الاسم الموصول مجروراً بحرف الجر ، فلا يجوز:(جاء الذي مررت)،أي :به.

٢- أن يكون الحرف الذي جر العائد مطابقا للحرف الذي جر الموصول لفظا ومعنى ، فلا يجوز : (مررت بالذي غضبت) ، أي : عليه .

٣- أن يكون العامل الذي يتعلق به الحرفان موحداً لفظاً ومعنى، فلا يجوز:(مررت بالذي فرحت) أي:به .

---

(1) شرح الألفية ١٣/ ب أوسطه

(2) ينظر :الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/ ١٨١ – ١٨٢وشرح التصريح ١/ ١٧٦ – ١٧٨.

(3) أوصلها البعض إلى سبعة شروط ، ينظر : شرح التصريح ١/ ١٧٨ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٢.

والمثال الذي اجتمعت فيه هذه الشروط هو : (مررت بالذي مررت) أي:به، وقوله تعالى:﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[1] أي : منه .

والكوفيون[2] لا يشترطون شيئا لحذفه ، بل الحذف جائز عندهم في كل حال

ومذهب الكوفيين هو الراجح عند العثيمين ففي توضيحه قول صاحب[3] تفسير الجلالين عند قوله تعالى : ﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾[4] قال : (وقدر المؤلف العائد بقوله : (به) والمعروف أن العائد المجرور لا يحذف إلاَّ إذا كان عامل الموصول موافقا لعامل المحذوف لفظا ومعنى ، هذا هو المعروف عند النحويين ، ولكن الراجح أنه يجوز حذف العائد ، سواء كان عامله من جنس عامل الموصول ، أو من غير جنسه ، وأن القاعدة التي ذكرها ابن مالك بقوله: (وحذف ما يعلم جائز)[5] عامة لكل شيء ليست خاصة بالمبتدأ والخبر بل لكل شيء)[6]

---

(1) المؤمنون ٣٣.

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٣ ، وشرح ابن الناظم ٦٧ – ٦٨ .

(3) هو جلال الدين المحلي.

(4) يس ٥٢ .

(5) الألفية رقم ١٣٦

(6) تفسير القرآن الكريم – يس – ١٨٧

المبحث الثالث : الابتداء ونواسخه :

٤- المبتدأ الوصف :

إذا جاء المبتدأ وصفا -اسم فاعل ، اسم مفعول ،صفة مشبهه - ،فإن البصريين[1] يشترطون لعمله أن يُسبق بنفي أو استفهام ، نحو : أقائم الزيدون . ولم يشترط الكوفيون[2] لعمله شيئاً من ذلك ، فيجوز عندهم : قائم الزيدون ، على أن (الزيدون) فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر ، وأجاز ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة[3]

والراجح عند العثيمين قول الكوفيين ، فعند شرحه قول ابن مالك:[4]

وقِسْ ، وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو " فائز أولو الرشد "

قال : (كلام ابن مالك يدل على أن الأصل أنه لا يستغنى بمرفوع المبتدأ عن الخبر إلاَّ إذا اعتمد على استفهام أو نفي ، لكن قد يجوز على وجه قليل ، وهذا القول وسط بين قول الكوفيين السمحين السهلين الذين يقولون يجوز أن يستغنى بمرفوع المبتدأ وإن لم يعتمد مطلقا ، وبين المتشددين

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٥٤ ، وائتلاف النصرة ٧٩ ، و ٨٦

(2) ينظر : أوضح المسالك ١/ ١٩١ ، وائتلاف النصرة ٧٩ وَ ٨٦

(3) ينظر : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢١٢.

(4) متن الألفية رقم ١١٥.

من البصريين الذين يقولون لا يجوز أبدا . كيف لا يجوز والعرب يقولون : خبير بنو لهب[1] ، قالوا (خبير) خبر مقدم – سبحان الله – خبير مفرد ، و (بنو لهب) جمع ، فكيف يخبر بالجمع عن المفرد ؟ قالوا : إن خبير كلمة قد يخبر بها عن الجمع ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[2] ولم يقل ظهيرون . ولكن الصواب ما ذهب إليه الكوفيون بناء على القاعدة العريضة عندنا وهو التسهيل أنه إذا اختلف النحاة على قولين أخذنا بالأسهل)[3]

ولعل موافقة الكوفيين تعد تيسيراً في النحو العربي ؛ ولذلك رجح الباحث قولهم .

٥- وقوع شبه الجملة خبراً :

إذا جاءت شبه الجملة – الظرف والجار والمجرور – بعد المبتدأ أو ما أصله المبتدأ وكان مجيئها متمماً الكلام ، فقد اختلف النحويون في الحكم عليها ، أتكون هي الخبر أم أن الخبر محذوف و هي مرتبطة معنويا بهذا الخبر المحذوف ؟

---

(1) قائله رجل من طي : وهو من شواهد ابن عقيل ١/ ١٥٤.

(2) التحريم ٤ .

(3) شرح الألفية ١٥/ ب أوسطه.

فالبصريون[1] عدوا الخبر محذوفاً ، والكوفيون[2] عدوها هي الخبر ، وتبعهم في هذا القول ابن السراج[3] غير أنه لا يرى التعليق؛ لأن الإخبار بشبه الجملة من نوع المفردات والأصل في الخبر أن يكون مفرداً .

وفي تقدير العامل الذي نصب الظرف ومحل الجار والمجرور خلاف ،الكوفيون يرون أن العامل معنوي ، وهو المخالفة بين المبتدأ والخبر في المعنى ، فإذا لم يختلفا كانا مرفوعين ؛ لأن الخبر في المعنى هو المبتدأ ، نحو : (زيدٌ قائمٌ) فـ (قائمٌ) في المعنى هو (زيد) ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[4] لكن في (زيد أمامك) لم يكن الخبر (أمامك) في المعنى هو (زيد) ؛ ولذلك انتصب ، ويرى ثعلب[5] أن العامل فعل محذوف غير مراد تقديره (حلَّ) ، فقولك : (زيد أمامك) معناه : حلَّ أمامك فلما كان (أمامك)

---

(1) ينظر : شرح المفصل ١/ ١٧٣،وشرح الكفاية للرضي ١/ ٢٥١، وارتشاف الضرب٣/ ١١٢١.

(2) ينظر : شرح المفصل ١/ ١٧٥، وارتشاف الضرب٣/ ١١٢١. وشرح التصريح ١/ ١٠٧.

(3) ينظر : الأصول ١/ ٦٥، وشرح المفصل ١/ ١٧٤.

(4) ينظر : شرح المفصل ١/ ١٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥١ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١.

(5) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤٥ ، وائتلاف النصرة ٣٥.

منصوبا مع الفعل فكذلك يكون بعد حذفه ، أما البصريون[1] فيرون أن العامل مقدر ؛ لأن الظرف مفعول فيه ، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، واختلفوا في هذا التقدير ،جمهورهم يقدرونه فعلا (استقر، كان) والآخرون يقدرونه اسم فاعل (مستقر،كائن).

والراجح عند العثيمين في وقوع شبه الجملة خبرا هو قول الكوفيين، فقال : (وقال بعض العلماء إن الجار والمجرور والظرف نفسه هو الخبر، فيقولون :(زيدٌ في البيت) ، (في البيت) جار ومجرور خبر المبتدأ ،ولا حاجة إلى التقدير،وعلى هذا يكون الخبر ثلاثة أقسام مفرد، وجملة،وشبه جملة ،وهذا القول هو الراجح بناء على القاعدة الراجحة الصحيحة الواضحة وهي أن الأصل التيسير وعدم التقدير ، فنقول الجار والمجرور نفسه هو الخبر، والظرف هو الخبر)[2].أمَّا فيما يختص بالعامل فتارة يختار مذهب البصريين فيقدره اسم فاعل[3]، وتارة أخرى يختار مذهب ابن السراج فلا يقدر ولا يعلق[4]

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٤٥ – ٢٤٧ ، والتبيين ٢٤٩ – ٢٥١ وَ ٣٧٦ – ٣٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٤.
(2) شرح الألفية ١٧/ ب آخره.
(3) ينظر : شرح الآجرومية ٢٥٩.
(4) ينظر : تفسير القرآن الكريم – البقرة – ٢/ ٣١ وَ ٢٩٦ وَ ٣٠٤.

والباحث يرى أن شبه الجملة هي الخبر ولا حاجة إلى التقدير، ويرى أنها تحتاج إلى ما تتعلق به وهو في نظره فعل مقدر ؛ إذ هو الأصل في العمل، وتقدير الأصل في العمل أولى من تقدير الفرع – أي الاسم –، وإن كان الفرع في العمل هو الأصل في غير العمل – أي الاشتقاق– ؛إذ المسألة تتعلق بالعامل ، « ولا يمكن أن يكون العامل هو المخالفة وإلاَّ لكان المبتدأ أيضاً منصوباً كالظرف فليس نصب أحدهما بأولى من الآخر»[1] ؛ إذ الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، بل لابد من اثنين أو أكثر .

٦- العامل يلي معمول الخبر :

اختلف النحويون في جواز إتيان المعمول بعد عامل ما عمل فيه العامل نفسه ، سواء أكان في باب كان وأخواتها أم في غيرها[2] ، فذهب البصريون[3] إلى أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها

معمول خبرها إلاَّ إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً ، فلا يجوز عندهم (كان طعامَك زيد آكلا) ، ولا (كان طعامَك آكلاً زيد) ؛ لأن (طعامك) معمول

---

(1) ائتلاف النصرة ٨٩.

(2) ينظر : الإنصاف ١/ ١٧٣ ، والتبيين ٣٣٠.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٩٩ ، وائتلاف النصرة ١٦٦، وشرح التصريح ١/ ٤٣٢.

الخبر (آكلا) وليس ظرفا أو جارا ومجرورا .

وذهب الكوفيون[1] إلى جواز ذلك ولو كان المعمول غير شبه جملة كالمثال السابق .

ويجوز عندهم جميعاً[2] (طعَامَك كان زيدٌ آكلا) و (كان آكلا طعَامَك زيدٌ) .

والراجح عند العثيمين مذهب الكوفيين ، فقال متعجباً : (وهذا من الغرائب أن نجوز طعامك كان زيد آكلا ، ولا نجوز كان طعامك زيد آكلا ، مع أن الثانية قد تكون أولى بالجواز ؛ لأنها أسلس من الأولى طعامك كان زيد آكلا ، فيها ثقل على اللسان وعلى السمع ، لكن كان طعامك زيد آكلا أخف بلا شك فالذي يجوز الصورة الأولى طعَامَك كان زيدٌ آكلا ينبغي أن يجوز كان طعَامَك زيدٌ آكلا ، ولهذا نحن على القاعدة التي أصلناها في باب النحو أنه عند الاختلاف يرجع إلى الأسهل . فيجوز كان طعَامَك زيدٌ آكلا ، كان زيد طعامك آكلا ، كان طعَامَك آكلا زيدٌ ، طعَامَك كان زيدٌ آكلا ، طعَامَك كان آكلا زيدٌ ، يعني كل الصور ليس فيها مانع ؛ لأن إذا جاز الشيء جاز ما كان نظيره أو أولى منه ، ولا فرق بين الظرف والجار والمجرور ، وقوله تعالى:

---

(1) ينظر : همع الهوامع ١/ ٤٣٢.
(2) ينظر : المصدر السابق ١/ ٤٣٣.

﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [1] ، فقدم المعمول على الأداة ؛ لأن (أنفسهم) مفعول لـ (يظلمون) التي هي الخبر ، وقدمت على الأداة .. فقول الكوفيين أسد وأصلح)[2].

وهذا أقرب للصواب ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

٧- (كأن) للتحقيق والتقريب :

المعنى الأساسي والمتفق عليه لـ (كأن) هو التشبيه ، وهل تأتي بمعنى التحقيق والتقريب ؟ أنكره البصريون[3]، وأثبته الكوفيون[4]، وجعلوا من التحقيق قول الشاعر:[5]

فأصبح بطنُ مكة مقشعِراً   كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ

والمعنى : لأن الأرضَ ليس بها هشام : « إذ لا يكون تشبيها ، لأنه ليس في الأرض حقيقة»[6].

---

(1) الأعراف ١٧٧.

(2) شرح الألفية ٢٢/ ب أوسطه.

(3) ينظر : مغني اللبيب ١٩٦ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥.

(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٨ – ١٢٣٩ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥ وحاشية الخضري ١/ ٢٥٢.

(5) قائله : الحارث بن خالد يرثي هشام بن المغيرة : ديوانه ٩٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٩٦ .

(6) مغني اللبيب ١٩٦.

ومن التقريب قولهم : (كأنك بالفرج آت)[1]، والمعنى تقريب إتيان الفرج .

والعثيمين يذهب مذهب أهل الكوفة في إثبات هذين المعنيين لها ، ففي حديثه عن معاني (كأن) يقول : (الثاني : التحقيق ، ذكره الكوفيون والزجاجي ، قلت : ومنه حديث الثلاثة : (كأنني أعرفك)[2].

الثالث : التقريب ،(قاله الكوفيون ، نحو : (كأنك بالفرج آت))[3] وما ذهب إليه البصريون هو الأرجح لدى الباحث ؛ لأن الأولى بقاء « كأن » على معنى التشبيه ، وما خرج عن هذا المعنى يمكن حمله عليه ، ثم إن البيت الذي استشهدوا به على أنها للتحقيق يفيد التعليل ، أي : لأن الأرض ليس بها هشام .

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٩ .

(2)وهو حديث الثلاثة :الأبرص، والأعمى، والأقرع، رواه البخاري رقم(٣٤٦٤ وَ ٦٦٥٣)، ومسلم(٢٩٦٤).

(3) مختصر مغني اللبيب٥٨ .وضربه مثالاً بالحديث السابق يدل على أنه اختياره؛لان المثال ليس في المغني.

٨- **الإلغاء في أفعال القلوب :**

الإلغاء يعني إبطال العمل لفظا ومحلا[1] ، وهو خاص بأفعال القلوب، فإذا تأخر الفعل القلبي عن مفعوليه أو توسط فإن الإلغاء جائز ، نحو : زيد قائم ظننت ، زيد ظننت قائم ، أما إذا تقدم الفعل على مفعوليه فلا يجوز الإلغاء عند البصريين[2]وما جاء ظاهره الإلغاء يخرِّجونه على تقدير ضمير الشأن، ويجوز عند الكوفيين[3] ومن وافقهم، نحو : (ظننت زيد قائم).

واختار العثيمين قول الكوفيين فقال مفصلا ومرجحا : [**الحالة الأولى** : أن تتقدم الأداة فيمتنع الإلغاء ، **الحالة الثانية** : أن تتوسط الأداة فيجوز الوجهان على السواء ، الحالة الثالثة : أن تتأخر الأداة فيجوز الوجهان والإلغاء أرجح؛ لضعفها بالتأخر .

وقال الكوفيون يجوز الإلغاء وإن كانت الأداة سابقة ، فإذا قلت : ظننتُ زيد قائم ، فهو جائز عند الكوفيين، ... وقد ورد هذا في كلام العرب، أيها أرجح ؟ التسهيل على القاعدة ..؛ لأن كلام العرب في النحو بمنزلة

---

(1) ينظر : البهجة المرضية ١٨٦ ، وتعجيل الندى ١٦٣.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧ ، وائتلاف النصرة ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٥٢.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٨ ، وشرح المكودي ٨٤ ، وشرح التصريح ١/ ٣٧٥.

الدليل في الأحكام الشرعية)[1] .

ولورود ذلك في لغة العرب[2] فإن مذهب الكوفيين هو الراجح عند الباحث.

---

(1) شرح الألفية ٣٠ / أآخره ٣٧٥.

(2) ينظر : همع الهوامع ١/ ٥٥٢ – ٥٥٣.

المبحث الرابع – الفاعل :

٩ – تقديم الفاعل على فعله :

منع البصريون[1] تقديم الفاعل على فعله ، فلا يصح عندهم (زيدٌ ضَرَبَ) على أن (زيد) فاعل مقدم ؛ ومن حججهم « أن الفاعل كالجزء من الفعل وجزء الشيء لا يقدم عليه»[2] ومذهب الكوفيين[3]جواز تقديم الفاعل على الفعل .

وأخذ العثيمين بمذهب الكوفيين امتدادا للقاعدة التي يمشي عليها في اختيار الأسهل،فقال : (وقال الكوفيون يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله فتقول : (زيد قام) ، (زيد) فاعل مقدم ، و (قام) فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب ، وفاعله (زيد) المتقدم ، وهذا لاشك أسهل ، وما ذهب إليه البصريون أقعد – أقرب للقواعد – ، لكن لو قال قائل أيهما أقدم الفعل أو الفاعل؟ الفاعل ؛ لأن الفعل وصف يقوم به ، أو فعل يفعله فهو متقدم لكن لا عبرة بذلك)[4].والباحث يرى أن مذهب الكوفيين أقل تقديراً .

---

(1) ينظر : توجيه اللمع ١٢١ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠ .
(2) توجيه اللمع ١٢١ .
(3) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٦ .
(4) شرح الألفية ٣١/ آآخره.

المبحث الخامس – الاستثناء :

١٠ – (سوى) ولزومها الظرفية :

تستخدم في الاستثناء وهي عند البصريين[1] ظرف ملازم للظرفية المكانية في الأصل ، وعند الكوفيين[2] يجوز أن تخرج عن الظرفية إلى الاستثناء، فتتصرف رفعا ونصبا وجرا ،وقد رجح العثيمين مذهب الكوفيين ، فعند شرح قول ابن مالك في الألفية[3]:

ولسِوًى سُوًى سواء اجعلا ... على الأصحِّ ما لغيرَ جُعِلا

قال العثيمين : (وقول المؤلف (على الأصح) يشير إلى أن هناك خلافا مرجوحا ، وهو خلاف سيبويه الذي جعل سِوى وسُوى وسواء دائما النصب على الظرفية ، وما ورد خلاف ذلك فمؤول.

ولا ريب أن هذا القول لاحظ له من النظر .

وتوسط قوم وقالوا إن الأكثر أنها منصوبة على الظرفية للاستثناء فتكون كغير، لكن رأينا رأي ابن مالك أن حكمها حكم غير، وغير حكمها حكم المستثنى بالا على حسب التفصيل السابق)[4].

ولعل الذي يراه الباحث هو قول الكوفيين ؛ لخلوها من معنى الظرفية كثيراً .

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٤.

(2) ينظر : التبيين ٤١٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٥ ، وائتلاف النصرة ٤٠.

(3) البيت رقم ٣٢٧.

(4) شرح الألفية ٤١ / أأوله.

المبحث السادس : حروف الجر :

١١- (مِنْ) لابتداء الزمان :

لا تأتي (مِنْ) عند البصريين[1] إلاَّ لابتداء المكان ، وأجاز الكوفيون[2] مجيئها لابتداء الزمان ، واستدلوا بقوله تعالى﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[3]

والشاهد قوله : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ وهذا ابتداء زمان .

ومذهب الكوفيين هو المختار عند العثيمين فقد قال : (وقد تأتي لبدء الأزمنة ... وهي كثيرة لكن نسبتها إلى الأمكنة قليلة)[4] .

ولعل قول الكوفيين هو المختار أيضاً عند الباحث لورود ذلك في القرآن والسنة وكلام العرب شعرا ونثراً[5].

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٧٠ ، وشرح المفصل ٨/ ٨٤٥ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦١ .

(2) ينظر : الكناش ٢/ ٧٤ ، ومغني اللبيب ٣١٣ ، وائتلاف النصرة ١٤٢ .

(3) التوبة ١٠٨ .

(4) شرح الألفية ٤٤/ ب أوله.

(5) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٤٦١ .

١٢ – نيابة بعض حروف الجر عن بعض في المعاني :

لا خلاف بين النحويين في المعاني الأصلية لحروف الجر ، وإنما وقع اختلافهم على المعاني الخارجة والنائبة عن تلك المعاني الأصلية .

فقد ذهب البصريون(1) إلى أن لكل حرف من حروف الجر معنى خاصاً به، لا يجوز أن يخرج عنه حتى لا يتم التباس في المعنى ، وما جاء ظاهره الخروج عنه يخرَّج بإحدى أربع طرائق(2).

- يؤول تأويلا يتناسب مع المعنى الأصلي .
- يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف .
- يحمل على المجاز .
- إن لم تصلح إحدى الطرائق السابقة يحكم عليه بالشذوذ .

بينا الكوفيون(3) يجيزون خروج حروف الجر عن معانيها الأصلية . وثمة

---

(1) ينظر : الجنى الداني ٢٦٨ ، ومغني اللبيب ١٢١ ، وشرح التصريح ١/ ٦٣٧ .

(2) ينظر : شرح التصريح ١/ ٦٣٧ ، وحاشية الصبان ٢/ ٣١٢ ، وحاشية الخضري ١/ ٤٦٥ ، وظاهرة النيابة في العربية ٢٩٣ – ٢٩٦ ، والحمل على غير الظاهر ١٠٠-١٠١ .

(3) ينظر : مغني اللبيب ١٢٠ ، وشرح التصريح ١/ ٦٣٧ وحاشية الصبان ٢/ ٣١٢ ، وحاشية الخضري ١/ ٤٦٥ .

مذهب ثالث لابن جني[1]، هذا المذهب لا يقول بنيابة الحروف في كل الأحوال وإنما « في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له »[2]، وهو ظاهر قول الكوفيين ، إذا أخذنا في الحسبان أنه لا أحدا يقول بالنيابة في كل الأحوال[3].

وهذا المذهب هو المرجح لدى العثيمين ، فقد خرَّج بعض ما خرج عن معناه الأصلي على التضمين ، فعند تفسير قوله تعالى : ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾[4]، قال : (وهنا سيقول قائل : لماذا قال : (يشرب بها) ؟ هل هي إناء يحمل حتى يقال شرب بالإناء ؟

فالجواب : لا . لأن العين والنهر لا يحمل . إذن لماذا لم يقل يشرب منها المقربون ؟ والجواب عن هذا الإشكال من أحد وجهين : فمن العلماء من قال: (الباء) بمعنى (من) فمعنى (يشرب بها) أي يشرب منها . ومنهم من قال : إن يشرب بمعنى يروى ضمنت معنى

---

(1) ينظر : الخصائص ٢/ ٣٠٨ ، والاقتضاب ٢/ ٢٦٤.

(2) الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(3) ينظر : اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ٢/ ٥٣٤.

(4) المطففين ٢٨.

يروى فمعنى (يشرب بها) أي يروى بها المقربون . وهذا المعنى أو هذا الوجه أحسن من الوجه الذي قبله ؛ لأن هذا الوجه يتضمن شيئين يرجحانه وهما : **أولا** : إبقاء حرف الجر على معناه الأصلي . **والثاني** : أن الفعل (يشرب) ضمن معنى أعلى من الشرب وهو الري ، فكم من إنسان يشرب ولا يروي ، لكن إذا روي فقد شرب ، وعلى هذا فالوجه الثاني أحسن وهو أن يضمن الفعل (يشرب) بمعنى يروي)[1].

وفي تفسير قوله تعالى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾[2] قال : (فمن نظر إلى أن هذا الفعل عدي بـ (إلى) قال : إن (استوى) هنا ضمن معنى قصد ؛ ومن نظر إلى أن الاستواء لا يكون إلا في علوّ جعل (إلى) بمعنى (على) لكن هذا ضعيف)[3] وفي مواضع أخرى أخذ بظاهر قول الكوفيين ، والمسوغ ديني – عقدي أو فقهي – ، فمثلا عند قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تزال جهنم يُلقى فيها ، وهي تقول : هل من مزيد ، حتى يضع ربُّ العزة فيها رجله

---

(1) تفسير القرآن الكريم – جزء عم – ١٠٥ – ١٠٦ ، وينظر : مختصر مغني اللبيب ١٠٨ ، وتفسير القرآن الكريم -آل عمران –٢/ ٤٥٩ .

(2) البقرة ٢٩.

(3) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ١٠٩.

(وفي رواية : عليها قدمه) ، فيزوي بعضها إلى بعض، فتقول: قط قط) [1]، قال العثيمين : (وقوله :(فيها رجله) ، وفي رواية : (عليها قدمه):

(في) و (على) : معناهما واحد هنا ، والظاهر أن (في) بمعنى (على)؛ كقولـــــه :

﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ (طه : ٧١) ؛ أي :عليها)[2]، ومن ذلك جعله اللام بمعنى الباء في حديث زيد بن خالد : (صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر)[3] ، قال : (أي إماما ؛ لأن الإمام يصلي لنفسه ولغيره ، ولهذا يتبعه المأموم ، وقيل : إن اللام بمعنى الباء،وهذا قريب ، وقيل: إن اللام للتعليل؛أي: صلى لأجلنا)[4]، وعند استدلاله بالقرآن على أن وقت صلاة العشاء ينتهي عند منتصف الليل ذكر قوله تعالى :﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾[5] قال : (أي : من دلوك الشمس ... والدليل على أن اللام بمعنى (من) : الغاية (إلى) ، والغاية يكون لها ابتداء ،

---

(1) رواه البخاري (٧٣٨٤) ، ومسلم (٢٨٤٨).
(2) شرح العقيدة الواسطية ٢/ ٣١.
(3) رواه البخاري (٣٢٠) ، ومسلم (٥ ٧٣).
(4) القول المفيد ٢/ ١٥٢ – ١٥٣.
(5) الإسراء ٧٨.

كأنه قال : (من دلوك الشمس إلى غسق الليل) لكن أتى باللام إشارة إلى أن دخول الوقت عله في الوجوب).[1] وغير ذلك من المعاني المتناوبة .[2]

ولئلا نتكلف في التأويل ، أو نقول بالمجاز مع إمكانية قول الحقيقة ، أو بالشذوذ في القرآن الكريم ولغة العرب ،فإن الذي يترجح لدى الباحث هو القول بنيابة الأفعال – التضمين- ،والاقتصار على المسموع بالنسبة إلى نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في المعنى ، أو وجود مسوِّغ شرعي لخروج الحرف عن معناه الأصلي .

---

(1) الشرح الممتع ٢/ ١٣٧ – ١٣٨.

(2) ينظر : الشرح الممتع ١/ ٢٤٦ وَ ٥/ ٢٩٧ ، وشرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٧٥ ، ٣٩٨– ٣٩٩ ، وشرح المنظومة البيقونية ٦٠.

١٣- الجر بالواو بعد (رُبَّ) و رُبَّ مقدرة :

جاء في بعض الشواهد جر الاسم النكرة بعد حرف الواو - واو رُبَّ - ، فاختلفت كلمة النحويين في العامل الذي عمل الجر . ذهب البصريون[1] إلى أن العامل هو (رُبَّ) المقدرة ، أمَّا الواو فإنها عاطفة بدليل ظهورها مع (رب) ، نحو : (وربَّ بلدٍ) . بينما ذهب الكوفيون[2] إلى أن الواو هي نفسها التي عملت الجر ، وتابعهم المبرد[3] وابن الشجري[4]، واحتجوا بأن هذه الواو نابت عن (رب) والنائب يعمل عمل ما ناب عنه ، فهي كواو القسم لما نابت عن الباء عملت عملها .

ذهب العثيمين إلى القول بأن العامل هو الواو نفسها . وهو مذهب الكوفيين، إذ قال في باب (المخفوضات من الأسماء) . (واو رب : هي التي تأتي بمعنى رُبَّ كقول امرئ القيس[5]:

وليل كموج البحر أرخى سدوله   عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

(1) ينظر : الكتاب ١/ ١٣٣، والإنصاف ١/ ٣٧٦، وشرح المفصل٨/ ٥٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٨ .

(2) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٧ ، والكناش ٢/ ٧٩ ، وائتلاف النصرة ١٤٥.

(3) ينظر : المقتضب ٢/ ٣٤٧ ، والإنصاف ١/ ٣٧٦ ، ومغني اللبيب ٣٥٠.

(4) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٤ – ١٣٥.

(5) ينظر : ديوان امرىء القيس ١٥١ ، وشرح الزوزني ١٠٦.

الشاهد قوله : وليلٍ ، لأن معنى وليل : ورُبَّ ليل فواو رب هي التي تأتي بمعنى رُبَّ)[1]

وفي إعراب الشاهد السابق يقول : (الواو : واو رب حرف جر . (ليل) : اسم مجرور بواو رُبَّ ، وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة على آخره)[2] .

وبعد النظر في أدلة الفريقين تبين للباحث صحة ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن هذه الواو عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ولأن قياسها على واو القسم لا يصح ؛ إذ أنه قياس مع الفارق ، وبيان ذلك « أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بين العوض والمعوض ، فأما قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[3] فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ؛ فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دلَّ على أنها ليست عوضا عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف».[4] فالعامل (رُبَّ) مقدرة.

---

(1) شرح الآجرومية ٥٢٦.
(2) المصدر نفسه ٥٣٠.
(3) الأنبياء ٥٧.
(4) الإنصاف ١/ ٣٨١.

١٤- تعلق الباء في (بسم الله الرحمن الرحيم) :

تبدأ البسملة بحرف الجر الباء ، وأهل النحو يرون أن حروف الجر الأصلية لابد لها من متعلق ؛ يقوي ضعفها ويربطها به .

هذا المتعلق يكون فعلا – وهو الأصل – أو ما يشبهه من المشتقات ؛ « لأن فيهما دلالة على الذي يتم تعلق شبه الجملة به دلالياً وتركيبيا»[1].فإن لم يكن في الجملة ما يصح أن يعلق به من حيث المعنى ، يقدر له متعلق يصح به المعنى ويتم به الكلام ، والبسملة ليس فيها ما يصح أن يكون متعَّلقاً ، مما يعني أنه محذوف جوازا ، وفي تقديره خلاف بين النحويين ، ذهب البصريون[2] إلى أن الباء متعلق باسم يقدر مبتدأ ، مثل ابتدائي ، تأليفي ، فتكون الجملة اسمية.

أما الكوفيون[3] فيقدرون المتعلق فعلا ، فتصير الجملة فعلية ونسب ابن هشام[4] هذا المذهب إلى الأكثرين ، وأصحاب هذا المذهب اختلفوا في

(1) ظاهرة النيابة في العربية ١٤٧.
(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦ – ٧ ، وائتلاف النصرة ١٥٨ ، وحاشية الخضري ٦.
(3) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٣ ، وائتلاف النصرة ١٥٩ ، وحاشية الخضري ٥.
(4) ينظر : مغني اللبيب ٤٢٧.

لفظ تقديره ،هل يقدر بـ (ابتدىء) أم بـ (اقرأ ، اكتب ، اذبح ...) وغيرها مما يناسب المقام ؟ كما اختلفوا في موقعه أهو في أول الجملة – كما هو عند أكثر النحاة – أم في آخرها ؟

وقد رجح العثيمين مذهب الكوفيين الذين يقدرون المتعلق بفعل متأخر مناسب للمقام الذي ذكرت فيه البسملة – غير ابتدىء – فقال مرجحا ومعللا : [والبسملة فيها جار ومجرور ، ومضاف إليه ، وصفة .

فالجار والمجرور هو(بسم)، والمضاف إليه هو لفظ الجلالة (الله)، والصفة هي (الرحمن الرحيم) .

وكل جار ومجرور لابد له من التعلق إما بفعل كقام ، أو معناه كاسم الفاعل ، أو اسم المفعول مثلا .

فالبسملة متعلقة بمحذوف فما هو المحذوف ؟

اختلف النحويون في تقدير هذا المحذوف ، لكن أحسن ما قيل فيه وهو الصحيح : أن المحذوف فعلٌ متأخرٌ مناسب للمقام . مثاله : إذا قال رجل بسم الله، وهو يريد أن يقرأ النظم فإن التقدير يكون: بسم الله أقرأ، وإذا كان الناظم هو الذي قال : بسم الله فإن التقدير يكون: بسم الله أنظم .

ولماذا قدرناه فعلا ، لأن الأصل في العمل الأفعال ، ولهذا يعمل الفعل بدون شرط ، وما سواه من العوامل الاسمية فإنها تحتاج إلى شرط .

ولماذا قدرناه متأخراً ؟

نقول قدرناه متأخراً لوجهين :

١ - لإفادة الحصر ؛ وذلك لأن تأخير العامل يفيد الحصر ، فإن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر . فإذا قلت : بسم الله أقرأ ، تعين أنك تقرأ باسم الله لا باسم غيره .

ونحن قدرناه مناسباً للمقام لأنه أدل على المقصود ، ولأنه لا يخطر في ذهن المبسمل إلاَّ هذا التقدير .

مثاله : لو أنك سألت الرجل الذي قال عند الوضوء بسم الله عن التقدير في قوله بسم الله لقال: بسم الله أتوضأ .

ولو قال قائل : أنا أريد أن أقدر المتعلق بسم الله ابتدىء . فإننا نقول : لا بأس بذلك ، لكن ابتدىء : فعل عام يشمل ابتداءك بالأكل ، والوضوء

والنظم ، وكما قلنا فإن هذا التقدير لا يتبادر إلى ذهن المبسمل)[1]

وما رجحه العثيمين هو الراجح أيضاً في نظر الباحث ؛ للأسباب الآتية:

- أن الأصل في المتعلق أن يكون فعلا ، لا سيما وقد ورد في القرآن ما يؤيد مسألتنا هذه ، قال تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾[2]
- أن الأفعال تعمل بدون قيد أو شرط ، على خلاف الأسماء والاسم المقدر هنا مصدر ومن شروط عمل المصدر ألا يكون محذوفاً بل لابد من ظهوره .
- أن الجملة الفعلية المكونة من هذا التقدير «تفيد...التجدد الاستمراري وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد من الاسمية»[3].
- أن هذا التقدير « هو المشهور في التفسير »[4].

---

(1) شرح المنظومة البيقونية ١٧ – ١٨ ، وينظر : الشرح الممتع ١ / ٧ وتفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٤٠٥.

(2) العلق ١.

(3) حاشية الخضري ١ / ٥.

(4) ائتلاف النصرة ١٥٨ ، وينظر :تفسير الطبري ١/ ٧٨، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنـون ١/ ٥٥ – ٥٦.

المبحث السابع - الإضافة :

١٥ - الإضافة بمعنى (في) :

أثبت جميع النحويين أن الإضافة تأتي بمعنى اللام فتفيد الملكية، نحو:(هذا ثوبُ زيدٍ) ، أي : لزيد ، وبمعنى (من)، نحو : (خاتمُ فضةٍ) ، أي : من فضة.

وهناك معنى ثالث للإضافة اختلف فيه ، وهو أن تكون بمعنى (في) . أكثر النحويين بل جمهورهم[1] لا يذكرونه بل وأنكره بعضهم كابن الناظم الذي استدل على المنع بثلاثة أمور بعد أن نسب هذا القول إلى سيبويه وأكثر المحققين[2].

غير أن جماعة من النحويين قد أثبتوا ذلك وصفهم الأزهري[3] بأنهم طائفة قليلة ، منهم عبد القاهر الجرجاني[4]، وابن الحاجب[5] ، وابن مالك[6]،

(1) ينظر : شرح التصريح ١/ ٦٧٦ ،والأشموني ٢/ ٢٣٨.
(2) ينظر : شرح الألفية ٢٧٣ – ٢٧٤.
(3) ينظر : شرح التصريح ١/ ٦٧٥.
(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠٢.
(5) ينظر : شرح الكافية ١/ ٢٣٧.
(6) ينظر : ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٧.

وابن هشام[1]، والسيوطي[2]، وغيرهم بل ونسبه صاحب الدر المصون إلى الكوفيين[3]، وجعلوا من هذا النوع قوله تعالى :

﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[4] أي : في الخصام ، وقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[5]، وقوله تعالى : ﴿ يَصَحِبَيِ السِّجْنِ﴾[6]، وغير ذلك من الشواهد[7]

وهذا المذهب الأخيرهو الذي رجحه العثيمين مشيراً إلى الضابط الذي ذكره ابن هشام[8] والأزهري[9] بأن يكون الثاني ظرفا للأول ، جاء ذكر العثيمين لهذه المسألة عند شرحه عنوان باب من أبواب الفقه يحمل عنوان (باب شروط الصلاة) [10] فقال : (الإضافة هنا على تقدير اللام ، أي شروط

---

(1) ينظر : أوضح المسالك ٣/ ٧٢.

(2) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٥٠٢ ، والبهجة المرضية ٣١١.

(3) ينظر : ١/ ٥٥٢.

(4) البقرة ٢٠٤.

(5) البقرة ٢٢٦.

(6) يوسف ٣٩.

(7) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٧.

(8) ينظر : أوضح المسالك ٣/ ٧٢.

(9) ينظر : شرح التصريح ١/ ٦٧٥.

(10) زاد المستقنع ٦٧.

للصلاة ، وذلك لأن الإضافة تارة تكون على تقدير (في) وتارة تكون على تقدير (من) وتارة تكون على تقدير اللام .

فتكون على تقدير (من) إذا كان الثاني جنسا للأول مثل : خاتم حديد، أي:من جديد ، وباب خشب ، أي من خشب .

وتكون على تقدير (في) إذا كان الثاني ظرفا للأول كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ : ٣٣) أي في الليل والنهار .

وما عدا ذلك تكون على تقدير اللام ، وهو الأكثر)[1]

وهذا القول هو الراجح أيضاً عند الباحث ؛ لكثرة الشواهد عليه من كلام الله وكلام العرب ، وحمل هذه الشواهد على معنى اللام يؤدي إلى أمرين [2]: التكلف في التأويل والحمل على المجاز دون قرينة ، وكلاهما مرجوح .

١٦- إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية :

الأصل في أدوات الشرط ألاَّ يليها إلاَّ فعل ، فإن وليها اسم ، كقوله

(1) الشرح الممتع ٢ / ١١ . وينظر : تفسير القرآن الكريم – البقرة – ٢/ ٤٤٣.
(2) ينظر : اختيارات أبي حيان النحوية ١/ ٢٣٢.

تعالى : ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾[1]

فإن آراء أهل النحو قد تباينت في تخريج ذلك إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب البصريين[2] أن الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية مرفوع على الفاعلية بفعل مقدر يفسره الفعل الظاهر الذي يليه ، والتقدير : (وإن خافت امرأة) . **المذهب الثاني** : مذهب الكسائي[3] والأخفش[4] أن هذا الاسم مرفوع على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده بشرط أن يكون فعلها ماضيا .

المذهب الثالث : مذهب الكوفيين[5] أنه مرفوع على الفاعلية بالفعل الظاهر الذي يليه .

والذي رجحه العثيمين هو مذهب الكوفيين معللا له بالسهولة ، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ

---

(1) الانشقاق: ١.

(2) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦١٥ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣ ،وائتلاف النصرة ١٢٩ ، وشرح التصريح ١/ ٣٩٦.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩.

(4) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣ ، ومغني اللبيب ١٠٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٨١.

(5) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٩٨ ، وائتلاف النصرة ١٢٩ ، وشرح التصريح ١/ ٣٩٦.

كَلامَ اللَّهِ ﴾[1] :((أحد) هذه اسم ، و(إنْ) أداة شرط ، والاسم إذا ولي أداة الشرط فقد ولي أداة لا يليها إلاَّ الفعل ، فاختلف النحويون في هذا :

فقال بعضهم : إنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وعليه يكون (أحد) فاعل لفعل محذوف ، والتقدير:وإن استجارك أحد من المشركين ؛ فأجره ، ومثلها : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[2] و (السماء) : فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : إذا انشقت السماء .

القول الثاني وهو قول الكوفيين وهم في الغالب أسهل من البصريين : أن (أحد) فاعل مقدم ، والفعل استجار ، مؤخر ، ولا حاجة للتقدير .[3]

والقول الثالث : أن ورود الأسماء بعد أدوات الشرط في القرآن كثيرا يدل على عدم امتناعه ، وعلى هذا القول يكون الاسم الواقع بعد أداة الشرط مبتدأ إذا كان مرفوعاً ، فيكون (أحد) : مبتدأ ، و (استجارك) خبر المبتدأ .

والقاعدة عندي أن ما كان أسهل من أقوال النحويين ؛ فهو المتبع حيث لا

---

(1) التوبة ٦.

(2) التوبة ٦.

(3) لعل الصواب : (ولا حاجة إلى التقدير).

مانع شرعا من ذلك) .[1]

واضح مما سبق أن العثيمين لا يرى فرقا بين أداتي الشرط (إذا) و (إنْ) في هذا الحكم ، وعند قوله صلى الله عليه وسلم لأمراء الجيوش ومن معهم: (اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ... وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال .. فإن أبوا هم ؛ فاسألهم الجزية) [2].قال العثيمين(« هم »عند البصريين:توكيد للفاعل المحذوف مع فعل الشرط، والتقدير: فإن أبوا هم ، وعند الكوفيين مبتدأ خبره الجملة بعده .

والقاعدة عندي إذا اختلف النحويون في مسألة : أن نتبع الأسهل ، والأسهل هنا إعراب الكوفيين) .[3]

ولعل الراجح عند الباحث هو مذهب الكوفيين أيضاً ؛ لأن فيه أخذاً بالظاهر ، واستغناء عن تقدير مالا يحتاج إليه الكلام ، وتيسيراً على المتعلمين، وتنظيرا بين إنْ وإذا الشرطيتين في مثل هذا الاستعمال [4]، أي : في مثل هذا الحكم .

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٤٢٥ – ٤٢٦.

(2) رواه مسلم رقم (١٧٣١) عن بريدة.

(3) القول المفيد ٣/ ٣١٢ – ٣١٣.

(4) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩٢.

المبحث الثامن – أفعل التفضيل :

١٧- صوغ أفعل التفضيل من الألوان :

اشترط النحويون لصوغ اسم التفضيل عدة شروط ، من هذه الشروط أن لا يكون الوصف منه على زنة أفعل الذي مؤنثه فعلاء سواء دل على لون أم عيب ، وهذا الشرط لم يكن محل اتفاق النحويين ، فالبصريون[1] يعدونه شرطا، ويجعلون الألوان والعيوب بمنزلة الخلق كاليد والرجل من حيث الثبات . بينما الكوفيون [2] لا يشترطون ذلك لا سيما في اللونين الأبيض والأسود ؛ لورود ذلك عن العرب .[3]

وقد أجاز العثيمين صوغ أفعل التفضيل من الألوان عامة ، فقال بعد أن ذكر شروط صوغه : (وهذا الشرط الأخير فيه خلاف ، والصحيح أنه جائز ، تقول :حبر هذا أسود من هذا، وتقول : هذا البساط أحمر من هذا البساط ، وتقول : هذا أصفر من هذا ، فالصواب جوازه، إذا قال قائل : إذا أجزتم التفضيل من هذا لزم من هذا اللبس ، وهو التباس الوصف

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ١٤٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٢.

(2) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/ ٥١٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٨٠٢ والكناش ١/ ٣٤٠.

(3) ينظر : التبيين ٢٩٣.

بالتفضيل . قلنا لا لبس بينهما ، ذكر المفضل عليه ، ما أقول : هذا البساط أسود فقط أو أحمر فقط ، قلت هذا البساط أحمر من هذا البساط ، إذاً (من) هي التي تعين أنه اسم تفضيل ، والذين منعوا ما عندهم شبهة إلا أنه يلتبس هذا بهذا ، ونحن نقول إن الالتباس يزول بتقدير (من) أو وجودها)[1]

ولعل شيوع أفعل التفضيل من الألوان يسوغ جواز صياغته منها .

---

(١) شرح الألفية ٥١ / أ آخره

المبحث التاسع – التوابع :

١٨ – مجيء الواو العاطفة زائدة :

يرى البصريون(1) أن الواو العاطفة لا يجوز أن يحكم عليها بالزيادة ؛ لأنه حرف وضع لمعنى . أمَّا الكوفيون(2) فإنهم يرون جواز مجيئها زائدة ؛ لورودها كثيراً في كلام الله ، وكلام العرب ، حيث وقعت في جواب الشرط ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾(3) ، وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا و فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾(4)، وقوله : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾(5) .

وقد وافق العثيمين الكوفيين في جواز مجيئها زائدة ، إذ قال في تعداده لمعاني الواو المفردة:(الثامن : الزائدة ، كقوله : ﴿وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(6)

---

(1) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٥٦ ، التبيان في إعراب القرآن ٦٧٦ ، وائتلاف النصرة ١٤٨ .

(2) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٥٦ ، وشرح المفصل ٨/ ٦١٢ ، ورصف المباني ٤٨٧ ، والكناش ٢،١٤٤ ، وائتلاف النصرة ١٤٨ .

(3) الصافات ١٠٣ – ١٠٤ .

(4) الزمر ٧١.

(5) الانشقاق ١–٢.

(6) مختصر مغني اللبيب ٨٨ ، واختاره في بعض إعراباته.

والباحث يرى أن مذهب البصريين أسلم ، «وما استدل به الكوفيون يَخرَّج ذلك كلَّه إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره أبلغ من ذكره »[1] فالواو عاطفة .

١٩ – (ثم) تأتي زائدة :

مذهب البصريين[2] أن حرف العطف (ثم) لا تأتى زائدة ، أمَّا الكوفيون[3] فيرون أنها تأتي زائدة ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾[4] وغيرها من الشواهد .

وقد رجح العثيمين مذهب الكوفيين ، ففي تعليقه على حديث بريدة في صحيح مسلم[5]، قال :كان ﷺ إذا أمَّر أميرا على جيش أو سرية ، أوصاه بتقوى الله، وبمن معه من المسلمين خيرا ، فقال : (اغزوا باسم الله في سبيل

---

(1) رصف المباني ٤٨٧.
(2) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٠٠ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٩.
(3) ينظر : شرح المفصل ٨/ ٦١٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٩ وهمع الهوامع ٣/ ١٩٦.
(4) التوبة ١١٨.
(5) كتاب الجهاد ، باب تأمير الأمراء ، رقم (١٧٣١).

الله ، قاتلوا من كفر بالله ... وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلال) ، فأيتهن ما أجابوك ؛ فاقبل منهم ، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام) قال العثيمين : [قوله : « ثم ادعهم » « ثم » : زائدة ؛ كما في رواية أبي داود ، ولأنه ليس لها معنى ، ويمكن أن يقال : إنها ليست من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل من كلام الراوي على تقدير ثم قال ادعهم](1) ،ولعل قول البصريين هو الراجح لدى الباحث ، وتخرج الآية على أن الجواب ليس (تاب عليهم) ، وإنما هو محذوف تقديره : (فرج الله عنهم، أو لجؤوا إلى الله ، ثم تاب)(2)

٢٠– (أو) بمعنى الواو وبمعنى (بل) :

لحرف العطف (أو) معان متعددة منها ما أتفق عليه كالشك والتقسيم والتخيير والإباحة، ومنها ما اختلف فيه، وهي أن تكون بمعنى الواو ، وبمعنى (بل) (3)، البصريون(4) لم يثبتوها وأثبتها الكوفيون(5) والعثيمين أثبت

---

(1) القول المفيد ٣/ ٣٠٩– ٣١٠.

(2) حاشية الصبان ٣/ ١٤١ .

(3) ينظر : رصف المباني ٢١٠ – ٢١٢ ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى ٣٠٣.

(4) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٧٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٣/ ١٠١١ ومغني اللبيب ٧٤ و٧٦.

(5) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٧٨ ، وائتلاف النصرة ٧٥ ، ١٤٨ والحجج النحوية ١٣٣ .

هذين المعنيين موافقا الكوفيين في ذلك ، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[1] قال :(قال كثير من النحويين : إن (أو) بمعنى : بل ؛ أي بل أشد ؛ وهو هنا متوجِّه ؛ ويشبهها من بعض الوجوه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات:١٤٧)؛ وقد ذكر ابن القيم في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أن (أو) هنا ليست بمعنى (بل) ؛ ولكنها لتحقيق ما سبق – يعني : إن لم يزيدوا فلن ينقصوا – ؛ وبناء على هذا نقول مثله في هذه الآية : أي كذكركم آباءكم – إن لم يزد فلا ينقص – ؛ إلا أنه هنا إذا جعلناها بمعنى (بل) تكون أبلغ ؛ لأن ذكر الله يجب أن يكون أشد من ذكر الآباء).[2]

٢١ – العطف على الضمير المتصل المجرور:

البصريون[3] يمنعون العطف على الضمير المتصل المجرور نحو:(مررتُ بك وزيدٍ) إلاَّ بإعادة حرف الجر(مررتُ بك وبزيدٍ)؛ لأن الجار مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد ، فإذا عُطف على هذا الضمير فكأن العطف وقع على الحرف وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

---

(1) البقرة ٢٠٠.

(2) تفسير القرآن الكريم – البقرة – ٢/ ٤٣٢ ، وينظر : المصدر نفسه ١/ ٢٤٦ ، و ٣/ ١٦٧ .

(3) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٦٣ ، وشرح المفصل ٣/ ١١-١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٣-٢ ، وائتلاف النصرة ٦٣.

واشترط الجرمي[1] والزيادي[2] أن يؤكد الضمير المجرور بضمير رفع منفصل عند عدم إعادة الجار مرة أخرى ، أي : (مررتُ بك أنت وزيدٍ) .

أما الكوفيون[3] فيرون أن ذلك جائز في سعة الكلام دون قيد أو شرط لمجيئه في القرآن الكريم كثيراً وفي كلام العرب شعرا ونثرا . ومن أشهر أدلتهم قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[4] بجر (الأرحامِ)[5]

ومذهب الكوفيين هو الراجح عند العثيمين، فقد قال في قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[6]:(« والمسجد الحرام » بالجر : يحتمل أن تكون معطوفة على الضمير في قوله تعالى (به)، ويحتمل أن تكون معطوفة على قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهَّ ﴾)[7] ويبدو ترجيحه أكثر وضوحا في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُّ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[8]،

---

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٣-٢.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٣-٢.

(3) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٦٣ ، واللباب للعكبري ٢/ ٤٣٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٣٥٧ ، وائتلاف النصرة ٦٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢١.

(4) النساء ١.

(5) وهي قراءة حمزة ، ينظر : النشر ٢/ ١٨٦ ، والبحر المحيط ٣/ ١٥٨.

(6) البقرة ٢١٧.

(7) تفسير القرآن الكريم الفاتحة والبقرة – ٣/ ٥٢.

(8) الأنفال ٦٤.

فقال: (« من » : اسم موصول مبنية على السكون ، وفي عطفها رأيان لأهل العلم في : حسبك الله ، وحسبك من اتبعك من المؤمنين ؛ فـ (من) معطوفة على الله لأنه أقرب ؛ ولو كان العطف على الكاف في حسبك ؛ لوجب إعادة الجار ... وهذا ضعيف والجواب عنه من وجوده : ... ثانياً : قولهم : لو عطف على الكاف لوجب إعادة الجار ، والصحيح أنه ليس بلازم ، قال ابن مالك[1] إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً ... فالصواب أنه معطوف على الكاف في قوله: (حسبك) ؛ أي : وحسب من اتبعك من المؤمنين : فتوكلوا عليه جميعا أنت ومن اتبعك)[2]

ولعل مذهب الكوفيين الذي رجحه العثيمين هو الراجح أيضا لدى الباحث لكثرة وروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب نظما ونثرا .

---

(1) الألفية ٥٦٠.

(2) القول المفيد ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

المبحث العاشر – النـداء :

٢٢- حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة :

الأصل أن الحروف لا تحذف ؛ « لأن الحروف إنما جيء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال ... فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف»[١]، غير أن من الحروف ما يجوز حذفه في مواضع دون خلاف ، وفي مواضع أخرى بخلاف ، نحو حرف النداء ؛ فإنه يجوز حذفه اتفاقا مع المفرد العلم ، وبخلافٍ مع أسماء الإشارة ، فإن البصريين[٢] لا يجيزون حذفه في سعة الكلام ، وأجازه الكوفيون[٣]؛ لأنه معرفة قبل النداء .

والعثيمين يرجح مذهب الكوفيين ، فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[٤]: (و (هؤلاء) منادى حذف منه حرف النداء – أي: يا هؤلاء وليست خبر المبتدأ ، و (أنتم): مبتدأ خبره جملة:

---

(1) شرح المفصل ٢/ ٢٩١.

(2) ينظر:شرح المفصل٢/ ٢٩٢،وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٣.

(3) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٢٩٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٨٧ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٠ ، وائتلاف النصرة ٥٦ – ٥٧ وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٢٠٣.

(4) البقرة ٨٥.

(تقتلون))[١]

ولعل مذهب الكوفيين هو الصواب لدى الباحث أيضاً ؛ لوروده في كلام الله تعالى ، كما سبق ، وفي كلام العرب ، كقول ذي الرمة :[٢]

إذا هملَتْ عينـَي لها قاَل صاحبي　　　بمثلكِ هذا لوعةٌ وغـرامُ

أي : يا هذا .

(1) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٢٧٤.

(2) ديوان ذي الرمة ٥٦٣.

المبحث الحادي عشر - إعراب الفعل :

٢٣- نصب المضارع بعد (كي) :

من عوامل نصب الفعل المضارع الحرف (كي)، وهو عند البصريين[1] ينصب بنفسه تارة ،إذا دخلت عليه اللام ،نحو قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[2] ، وتارة أخرى ينتصب المضارع بعده بـ (أَنْ) مضمرة وجوبا ، وهو حرف جر ، بمعنى اللام في إفادة التعليل .

أمَّا عند الكوفيين[3] فإنه حرف خاص بالأفعال ينصب المضارع بنفسه في كل الأحوال، ودخول اللام عليه في الآية السابقة دليل على أنه لا يأتي حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله .

وقد رجح العثيمين قول الكوفيين ، فقد قال عند شرحه نواصب المضارع : (الرابع : (كي) أيضاً تنصب الفعل المضارع . فإذا قلت لشخص : (لماذا جئت ؟ فقال : (كي اقرأ) نقول كي : حرف نصب ينصب الفعل

---

(1) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٧٠ . شرح الكافية للرضي ٤/ ٥٠ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٦٤٥ ، وشرح التصريح ٣/ ٣٥٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٤١١.

(2) الحديد ٢٣.

(3) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ٥٠ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٥ ومغني اللبيب ١٨٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦٨.

المضارع اقرأ : فعل مضارع منصوب بـ (كي) .

هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح . أن (كي) تنصب بنفسها ؛ أما البصريون فيقولون : (كي) لا تنصب بنفسها ؛ لأنها حرف جر . فـ (كي) نقول فيها : حرف تعليل ، و الفعل بعدها منصوب بـ (أن) . أي : كي أن ، ولكن الصحيح ما ذهب إليه المؤلف][1] وما رجحه العثيمين هو الراجح أيضاً لدى الباحث ؛ لسهولة ذلك على المتعلمين ، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

٢٤ – نصب المضارع بعد (حتى) :

إذا جاء الفعل المضارع – مستقبلا أو ماضياً له حكم المستقبل– بعد حتى التعليلية أو الغائية – ، فإنه يكون منصوباً ، البصريون[2] ينصبونه بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى) ؛ لأن حتى عندهم حرف جر مختص بالدخول على الأسماء .

---

(1) شرح الآجرومية ١٧٤.

(2) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٩٨ ، وشرح المفصل ٧/ ٢٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٥٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦١ – ١٦٦٢ ، وائتلاف النصرة ١٥٤.

أمّا الكوفيون[1] فينصبونه بـ (حتى) نفسها دون حاجة إلى تقدير .

ومذهب الكوفيين هو الراجح عند العثيمين ، فقد قال عند شرحه نواصب الفعل المضارع : (السابع (حتى) : تنصب الفعل المضارع .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[2] فـ (يرجع) هنا منصوب بـ (حتى) وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح ؛ لأنه أسهل ، والبصريون يقولون : منصوبة بـ (أن) بعد (حتى) ، لأنهم يقولون : (حتى)حرف جر.

وعلى هذا نقول في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ حتى: حرف غاية ونصب ، ينصب الفعل المضارع . يرجع : فعل مضارع منصوب بـ (حتى) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره[3]).

وما رجحه العثيمين هو الراجح أيضاً لدى الباحث لسببين :

- لأن هذا الاختيار يعد تيسيراً للنحو العربي .

---

(1) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٩٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٣ ، والجنى الداني ٥٤٤ ، ومغني اللبيب ١٣٣ – ١٣٤ ، وائتلاف النصرة ١٥٣.

(2) طه ٩١.

(3) شرح الآجرومية ١٧٦.

- أن (حتى) « إما أن تكون بمعنى كي كقولك (أطع اللهَ حتى يدخلَك الجنةَ) أي : كي يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أنْ كقولك (أذكر اللهَ حتى تطلعَ الشمسُ) أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، وكي تنصب، فكذلك ما قام مقامَها، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها »،[1] فإنه ينصب .

٢٥ – نصب المضارع بعد فاء السببية :

إذا وقع الفعل المضارع بعد الفاء السببية فإنه يكون منصوبا إذا كانت الفاء واقعة في جواب نفي أو طلب محضين – والطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام – .

النحويون اختلفوا في الناصب له فذهب البصريون[2] إلى أن الناصب (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء ، ولا يقال ، إنها الفاء ؛ لأنها حرف عطف غير مختص فتارة تدخل على الأسماء ، وتارة على الأفعال .

---

(1) الإنصاف ٢/ ٦٩٨.

(2) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٥٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٦٦٨ ، والفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن ١٤٦ – ١٤٩.

أمَّا الكوفيون[1] فلهم مذهبان : **الأول** أن الناصب هو الخلاف – معنوي – ، أي مخالفة الجواب لما قبله من الأمور الستة ، فجواب الأمر ليس أمرا ، وهكذا . **والثاني** : أن الناصب هو الفاء نفسها .

العثيمين رجح القول الثاني من المذهب الكوفي ، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[2]

قال: ((فتكونا) وقعت جوابا للطلب – وهو قوله تعالى : (تقربا) ؛ فالفاء للسببية ؛ والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية؛ وقيل : لأن الفعل منصوب بنفس الفاء ، القول الأول للبصريين ، والثاني للكوفيين والثاني هو المختار عندنا بناء على القاعدة أنه متى اختلف علماء النحو في إعراب كلمة أو جملة فإننا: نأخذ بالأسهل ما دام المعنى يحتمله).[3]

ولسهولة ما رجحه العثيمين على الدارسين فإن الباحث يقول به .

---

(1) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٥٧ ، شرح المفصل ٧/ ٢٤٩ ، واللباب العكبري ٢/ ٣٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٥٤ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨.

(2) البقرة ٣٥.

(3) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ١٢٩.

الفصل الرابع

أثر آراء أعلام النحويين في اختياراته

الفصل الرابع

لمَّا لم تكن المسائل الخلافية منحصرة بين المدرستين ، بل لم يتسع الخلاف بين المدرستين لجميع مسائل الخلاف النحوي ، كان الخلاف واقعا بين أفراد النحويين سواء أكانوا ينتمون إلى مدرسة واحدة أم لا .

وفي هذا الفصل نستعرض تأثير هذا النوع من الخلاف في اختيارات العثيمين في بعض المسائل النَحوية .

والمنهج المتبع في الفصلين السابقين هو المتبع في هذا الفصل .

المبحث الأول – المعرب والمبني :

١- بناء الفعل الماضي :

من المسائل التي اتفق عليها النحويون أن الفعل الماضي مبني ، لكنهم اختلفوا في الحركة التي يبنى عليها ؛ فقد قال جمهور النحويين[1] أنه يبنى على الفتح في كل الأحوال حتى لو اتصل به واو الجماعة أو ضمير رفع متحرك ، فإنهم يقدرون الفتح بينما ذهب آخرون[2] إلى أنه مبني على الفتح إلاَّ في مسألتين :

المسألة الأولى : إذا اتصلت به واو الجماعة فإنه يبنى على الضم .

المسألة الثانية : إذا اتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يبنى على السكون .

وقد رجح العثيمين هذا القول الأخير ، فعند شرحه قول ابن آجروم : (فالماضي مفتوح الآخر أبدا)[3] ، قال : (وظاهر كلام المؤلف أنه مبني على الفتح مطلقاً وإن اتصل به واو الجماعة ، أو ضمير الفاعل ، تقول : (ضربوا)، (ضَرَبتُ) . ظاهر كلام المؤلف أن (ضربوا) مبنية على الفتح ، فتقول على كلام المؤلف : ضربوا: ضرب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال

---

(1) ينظر: المفصل ٢٤٤ ، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٣٠٤ ، ومجيب النداء إلى شرح قطر الندى ٤٤ ، وفرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة ٢١.

(2) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢٢٥ ، و شرح ابن عقيل ١/ ٣٨.

(3) متن الآجرومية ١٢.

المحل بحركة المناسبة ، كذا ؟ إذن ؛ على كلامه يكون الفتح قدرا (ضربتُ) ، ضربتُ : ضربَ : فعل ماض مبنيٌّ على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره المناسبة . ولكن بعض العلماء قال : هو مبني على الفتح ويستثنى منه مسألتان :

إذا اتصلت به واو الجماعة بني على الضم ، وإذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك بُني على السكون .

وهذا القول أصح ؛ لأن هذا لا يحتاج إلى تكلف ولا يحتاج إلى تقدير ، خلق هكذا . (ضربوا) هكذا نطق العربُ ليس هناك تقدير ولا شيء أصلا ، وما دار في فكرهم أن هناك فتحة في هذا السياق . فنقول في إعراب ضربوا : ضرب : فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة .

ونقول في (ضربت) ضرب : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك)[1].

---

(١) شرح الآجرومية ١٥١ — ١٥٢.

المبحث الثاني : الموصول :

٢- إطلاق (ما) على مَن يعقل :

الأصل في (ما) الاسمية الموصولة أن تكون لما لا يعلم ، وللمجهول الماهية والحقيقة، كقولنا للبعيد المشكوك فيه هل هو إنسان أو لا : ما هذا الذي يُرى؟

ويجوز أن تقع على ما لا يعلم مع من يعلم ، كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السماوات وَالأَرْضِ﴾[1]

وهل تقع (ما) على آحاد من يعلم حال إفرادهم ؟

ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنها تقع على آحاد من يعلم حال إفرادهم،منهم سيبويه[2]، والفراء[3]، وأبو عبيدة[4]، وابن درستويه[5]، وابن خروف[6]، وابن مالك[7] والرضي[8] ، وابن هشام[9] ومن المعاصرين الفوزان.[10]

---

(1) النحل ٤٩ .

(2) ينظر: الكتاب ٦/ ٤١٦ .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٥٢.

(4) ينظر : المصدران أنفسهما.

(5) ينظر : المصدران أنفسهما.

(6) ينظر : المصدران أنفسهما.

(7) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ١١٦ .

(8) ينظر : شرح الكافية ٣/ ١٣٨ .

(9) ينظر : مغني اللبيب ٣٠٣ ، وخالفه في أوضح المسالك ١/ ١٥٥ .

(10) ينظر : دليل السالك ١/ ١٢٩ .

واستدل هؤلاء بظاهر ما ورد في بعض الآيات، كقـوله: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾(١) ، وقوله:﴿ إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُم(٢)﴾، وقوله: ﴿ وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾(٣) ، وغيرها .

بينما ذهب آخرون إلى أنها لا تقع على مَن يعلم حال إفرادهم ، وما جاء من ذلك يحمل على النوع والصفة . ومن هؤلاء الزجاجي(٤)، وابن يعيش(٥)، وابن الناظم(٦)، وإبراهيم ابن القيم(٧).

وهذا القول الأخير هو الذي رجحه العثيمين ، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ(٨)﴾: (ولم يقل : لمن خلقت ؛ لأن المراد هنا آدم؛ باعتبار وصفه الذي لم يشركه أحد فيه، وهو خلق الله إياه بيده، لا باعتبار شخصه. ولـهذا لما أراد إبليس النيل من آدم وحط قدره ، قال: ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾(٩).

---

(١) النساء ٣ .

(٢) المؤمنون ٦، والمعارج ٣٠.

(٣) الكافرون ٣.

(٤) ينظر : حروف المعاني ٥٤.

(٥) ينظر : شرح المفصل ١/ ١٤٠ –١٤١.

(٦) ينظر : شرح الألفية له ٥٨.

(٧) ينظر : ارشاد السالك ١/ ١٤٦.

(٨) ص ٧٥.

(٩) الإسراء ٦١.

ونحن قد قررنا أنه إذا عُبّر بـ (ما) عما يعقل ؛ فإنه يلاحظ فيه معنى الصفة لا معنى العين والشخص ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾(١) ، ولم يقل : (من) ؛ لأنه ليس المراد عين هذه المرأة ، ولكن المراد الصفة .

فلما قال :(لما خلقت) ؛ أي : هذا الموصوف العظيم الذي أكرمته بأنني خلقته بيدي ، ولم يقصد ، لمن خلقت ؛ أي : لهذا الآدمي بعينه)(٢)

وإذا كان الاسم الموصول (ما) عائدا إلى الله فقد وضع العثيمين قاعدة عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَلا أَنْتُمْ عَبِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾(٣) فقال: (و«ما» هنا في قوله: (ما أعبد) بمعنى (من) لأن اسم الموصول إذا عاد إلى الله فإنه يأتي بلفظ (من))(٤).

وهذا هو الراجح عند الباحث ، ولا وجه لما نقله الأزهري عن بعض النحويين من الاعتراض على قول أصحاب هذا المذهب أن ما جاء مخالفٌ لذلك يحمل على النوع والصفة ؛ ووجه الاعتراض « بأن النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله « لما لا يعقل »، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال : أنكحوا الطّيِّب أو الطّيِّبة ،

---

(١) النساء ٣.
(2) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٩١ – ٢٩٢.
(3) الكافرون ٣.
(4) تفسير جزء عم ٣٣٦.

لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات ».[1] فهذا الاعتراض غير وارد لأن قولهم ذلك يعني أنها تستعمل « في ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة والبكارة والثيوبة ... لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهي من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم »[2]

وفيما يتعلق بلفظ الجلالة الله فإن عودة (ما) إليه يحمل على أنهم جاهلون به مع عظمته وقدرته، ومن أجل ذلك فُضِّل استخدام (ما يعلم وما لا يعل) على (ما يعقل ومالا يعقل) لأن العلم من صفات الله الذاتية .

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٥٧.

(2) حاشية الصبان ١/ ٢٢٣.

المبحث الثالث : الابتداء ونواسخه :

٣- الإخبار باسم الجثة عن اسم المعنى :

ينقسم كل من المبتدأ والخبر من حيث الماهية إلى قسمين[1] جثة ومعنى؛ فالجثة ما كان شخصا أو جسما محسوسا ، أو ظرف مكان ، نحو : زيدٌ ،و حجرٌ ،و فوقٌ . والمعنى هو الحدث كالقيام والقعود والشرب ، وظروف الزمان ، وغيرها . فإذا كان المبتدأ اسم معنى ، فهل يجوز الإخبار عنه باسم الجثة ، والعكس ؟ جمهور البصريين[2] لا يجيزون ذلك ، وما جاء كذلك يخرج على حذف المضاف ، نحو : الليلةَ الهلالُ ، أي : الليلة طلوع الهلال .

وأجاز جماعة[3] إذا كان يفيد الشرط ، نحو : الرطب الحر ، أي : الرطب إذا جاء الحر .

واشترط آخرون[4] لجوازه أن يكون مفيدا ، سواء بتقدير مضاف أو بمشابهة اسم الجثة لاسم المعنى في التجدد والظهور في بعض الأوقات دون بعض، أو بغير ذلك من أنواع الإفادة .

---

(1) ينظر : توجيه اللمع ١١٢ .
(2) ينظر : توجيه اللمع ١١٢ ، وشرح المفصل ١/ ١٧٢ –١٧٣ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٨ .
(3) ينظر : همع الهوامع ١/ ٣٧٧ .
(4) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٥٥٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٧ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٧ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٩٨ ، وحاشية الخضري ١/ ١٨٣ .

والقول الأخير هو الذي رجحه العثيمين ذكر ذلك عند قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[1] فقال :(وقد استشكل كون الخبر (أشهر) ؛ ووجه الإشكال : أن الحج عمل ، والأشهر زمن ، فكيف يصح أن يكون الزمن خبرا عن العمل ؟ وأجيب بأن هذا على حذف مضاف ؛ والتقدير : الحج ذو أشهر معلومات ؛ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛

وقيل : التقدير : الحج وقته أشهر معلومات ؛ والتقدير الأول أقرب)[2] وذكر هذه المسألة في مكان آخر . فعند قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾[3]، قال : ((البر) اسم معنى ؛ و (من اتقى) اسم جثة ؛ كيف يخبر بالجثة عن اسم المعنى ؟ فالجواب أنه يخرج على واحد من أوجه ثلاثة:

الوجه الأول : أن يكون المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل ؛ أي : ولكن البار .

الوجه الثاني: أن يكون المصدر على تقدير محذوف ؛ أي : ولكن البر بر من اتقى .

الوجه الثالث : أن هذا على سبيل المبالغة أن يجعل (من اتقى) نفس البر ، كما يصفون بالمصدر فيقولون : فلان عدل ، ورضا).[4]

---

(1) البقرة ١٩٧

(2) تفسير القرآن الكريم — البقرة — ٢/ ٤١٣ ، وينظر شرح الألفية ١٨ / آخره.

(3) البقرة ١٨٩.

(4) تفسير القرآن الكريم — البقرة — ٢/ ٣٧٠ ، وينظر ٢/ ٤١٣ وَ ٣/ ١٦٦.

ولعل الذي يبدو للباحث عدم إنكار مجيء ذلك ، والغرض من مجيئه « هو المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه »[1]، وهذا يقوي المعنى .

٤- حذف الخبر وجوبا :

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال لا تصلح أن تكون خبرا لكنها سدت مسده ، وتقدير هذا الخبر فيه خلاف ، ذهب البصريون[2] إلى أن الخبر محذوف و(مسيئا) خبر كان المحذوفة، والتقدير : ضربي العبد حاصل إذا كان مسيئا ، وذهب الكوفيون[3] إلى أن الخبر محذوف أيضاً ، و(مسيئا) معمول للمصدر، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً حاصل . أمَّا ابن درستويه[4] فقد ذهب إلى أن الخبر قـام من حيث المعنى كما في (أَقائمٌ الزيدان) ، والتقدير : ضربت العبد مسيئا ، فلا حاجة إلى تقدير الخبر .

ويرى العثيمين أن لا حاجة إلى تقدير الخبر ، وأن الحال سدت مسده، وهو مفهوم من قول بن درستويه ، فبعد أن ذكر الخلاف في هذه المسألة قال:(ولنا أن نقول : الحال أغنت عن الخبر ؛ لأن المخاطب إذا قلت له ضربي العبد مسيئا ،

---

(1) معاني النحو ١/ ١٩٣.

(2) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٣٥ ، والمساعد ١/ ٢١٠ –٢١١.

(3) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٣٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٤ .

(4) ينظر : شرح المفصل ١/ ٩٥ –٩٨ ، وظاهرة الاستغناء في النحو العربي ١٣ ٨.

ركوبي الفرس مسرجا يفهم المعنى ، أليس كذلك ؟ يفهم أن ركوبك حصل في حال كونه مسرجا ، فلا حاجة إلى الخبر ، يعني لو قيل أنه في هذا الحال لا نحتاج إلى تقدير الخبر إطلاقا[1] واجعلوا هذا قولا ثالثا ، إن شئتم قلتم إن كان أحد قال به ، وإن شئتم أقول قولا ثالثا لم يقل به أحد[2]؛ لأن مخالفة الإجماع في باب النحو جائزة – إن شاء الله –).[3]

٥- (كان) ودلالتها على الاستمرار :

الزمن الذي تدل عليه كان هو الزمن الماضي ، لكن هل هذا الزمن الماضي لـ(كان) منقطع أو مستمر ؟

ذهب بعض النحويين إلى أن زمنها منقطع ، وأنها لا تدل على الاستمرار بنفسها ، فإن دل زمنها على الاستمرار فإن هذا الاستمرار ليس بدلالة (كان)، وإنما لقرينة أخرى. ويمثل هذا المذهب الرضي[4] ، وابن الناظم[5]، وأبو حيان[6] في أحد قوليه .

---

(1) العبارة تحتاج إلى تقدير جواب نحو (لكان صوابا) بدليل ما قبله وما بعده ، وهذا الحذف يحصل كثيرا في المؤلفات التي عن طريق الإملاء.

(2) وقد اثبت البحث أن هذا القول هو قول ابن درستويه ، وليس مما تفرد به العثيمين.

(3) شرح الألفية ٢٠/ أ أوله.

(4) ينظر : شرح الكافية ٤/ ١٨٢ .

(5) ينظر : شرح الألفية له ٩٨.

(6) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٤.

بينما ذهب آخرون إلى أن (كان) تدل بنفسها على الاستمرارية، وحينئذ يسلب منها الزمن ، فتدل على الماضي والحاضر والمستقبل : وممن قال بهذا القول ابن مالك[1] ، وابن عقيل[2]، والسيوطي[3]، والفوزان[4] وقد اختار العثيمين القول بأنها تدل على الاستمرارية إذا كان خبرها فعلا مضارعا - غالبا – وفائدتها تحقق اتصاف الموصوف بهذه الصفة ، وقد عبر العثيمين بـ (الاستمرار) تارة ، و بـ (سلب الزمن) تارة أخرى . ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لأدم فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾[5] ، قال : (زعم بعض العلماء أن المراد : كان من الكافرين في علم الله بناء على أن (كان) فعل ماض؛ والمضي يدل على شيء سابق ؛ لكن هناك تخريجا أحسن من هذا : أن تقول : إن (كان) تأتي أحياناً مسلوبة الزمان ، ويراد بها تحقق اتصاف الموصوف بهذه الصفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (النساء: ٩٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ (النساء ١٥٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (النساء: من الآية١٣٤) ، وما أشبهها ؛ هذه

---

(1) ينظر : المساعد ١/ ٢٦٧.
(2) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٢٧.
(3) ينظر : همع الهوامع ١/ ٤٣٧.
(4) ينظر : دليل السالك ١/ ١٩٦.
(5) البقرة ٣٤.

ليس المعنى أنه كان فيما مضى ، بل لا يزال ؛ فتكون (كان) هنا مسلوبة الزمان ، ويراد بها تحقيق اتصاف الموصوف بما دلت عليه الجملة ؛ وهذا هو الأقرب وليس فيه تأويل ، ويجري الكلام على ظاهره)[1].

وعند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَّ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَّ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾[2] ، قال : (وقوله تعالى : (كان) : هذه فعل ، لكنها مسلوبة الزمن ، فالمراد بها الدلالة على الوصف فقط ؛ أي : أن الله متصف بالسمع والبصر ، وإنما قلنا : إنها مسلوبة الزمن ؛ لأننا لو أبقيناها على دلالتها الزمانية؛ لكان هذا الوصف قد انتهى ؛ كان في الأول سميعا بصيرا ، أمَّا الآن ؛ فليس كذلك ومعلوم أن هذا المعنى فاسد باطل ، وإنما المراد أنه متصف بهذين الوصفين السمع والبصر على الدوام ، و (كان) في مثل هذا السياق يراد بها التحقيق).[3]

وفي موضع آخر يقول : (كان فعل ماض وهي تدل على الاستمرار غالبا لا دائما إذا كان خبرها فعلا مضارعا أما إذا كان خبرها غير مضارع فإنها تدل على اتصاف اسمها بالخبر مطلقا كما إذا قلت كان زيد ذاكرا أما إذا كان خبرها فعلا مضارعا

---

(١) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ١٢٥ – ١٢٦.

(2) النساء ٥٨.

(3) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢١٠ –٢١١ . وينظر : تفسير سورة الكهف ١٤٨.

فإنها تدل على الاستمرار في الغالب لأنه يأتي أشياء كثيرة خارجة عن الاستمرار)[1]

ولعل الصواب عند الباحث أن كان « لا تفيد في نفسها عدما سابقا ، ولا انقطاعا طارئا ، ولا استمراراً دائما ، فحيث وقع الإخبار – بـ (كان) عن صفة ذاتية (لله) فالمراد الأخبار عن وجودها . وإنها لم تفارق ذاته ولهذا يقررها بعضهم بما زال، فرارا مما يسبق إلى الوهم ، إن كان يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان ..

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل نحو كان الله خالقا ورازقا ومحييا ومميتا ، وتارة تحقيق نسبته إليه نحو﴿ وَكُنَّا فَعِلِينَ ﴾ (الأنبياء ٧٩) ، وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه نحو ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ (القصص ٥٨) .

وحيث أخبر بها عن صفات الآدميين ، فالمراد التنبيه على أنها فيه غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه نحو ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولاً ﴾ (الإسراء:من الآية١١) .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان، نحو ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ (الأنبياء ٩)»[2]، فإن أفاد الكلام شيئا من ذلك فهو مستفاد من دليل آخر أو قرينة أخرى .

---

(١) فتح ذي الجلال والإكرام ١/ ٣-٥.
(2) البرهان ٤/ ١٢٤ – ١٢٥.

٦- معنى (كاد) :

تفيد (كاد) مقاربة وقوع الفعل، ودلالتها على النفي إذا دخل عليها حرف نفي، وعلى الإثبات إذا لم يدخل عليها شيء، فيه ثلاثة أقوال:[1]

القول الأول : أن نفيها إثبات وإثباتها نفي عكس بقية الأفعال، فقولك : (ما كادَ زيدٌ يسقط) إثبات سقوطه ، بينما (كادَ زيدٌ يسقطُ) نفي سقوطه .

القول الثاني: نفيها نفي في نفي المستقبل ، وفي نفي الماضي والحاضر على العكس، نحو قوله تعالى:﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[2]

القول الثالث : نفيها نفي وإثباتها إثبات كسائر الأفعال .

والقول الأخير هو الراجح عند العثيمين ، فقد قال بعد أن استعرض الخلاف:(الصحيح أنها كغيرها من الأفعال ، إثباتها إثبات ونفيها نفي ، ولا يمكن أن يكون نفيها إثبات إلا بقرينة ، والقرائن لها أحوال ، وهذا الذي رجحه ابن هشام في المغني)[3].

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٧ –٢٠٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢١٨ – ٢٢٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٠٤ – ٩٠٥ ، والكناش ٢/ ٤٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٢ – ٤٨٣.

(2) النور ٤٠ .

(3) شرح الألفية ٢٤/ ب آخره .

ولعل الراجح أنها تفيد مقاربة الفعل نفيا وإثباتا .

٧- (لعل) للتعليل :

المعنى الأصلي المتفق عليه لـ (لعل) هو الترجي والاشفاق ، وهل تأتي للتعليل ؟

ذهب الأخفش[1]، والكسائي[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4] إلى أن (لعل) تأتي للتعليل، وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّر ﴾[5] أي ليتذكر:وقوله تعالى:﴿ وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[6] أي : كي تفلحوا ، وكقولهم : افرغ عملك لعلنا نتغذى ، أي : لنتغذى .

وافق العثيمين هؤلاء في أن التعليل من معاني(لعل)،فعند تفسير قوله تعالى:﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠ ، ومغني اللبيب ٢٨٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٦.

(2) ينظر : شرح المفصل ٨/ ٦٠٠.

(3) ٧٥ينظر : شرح التسهيل ٣٨٧ ، والأشموني ١/ ٣٩٩.

(4) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة – ٢/ ٣٤٣ ، وينظر مختصر مغني اللبيب ٧٤ –.

(5) طه ٤٤.

(6) آل عمران ١٣٠.

لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[1] قال معللا: ((لعل)للتعليل ؛ وكلما جاءت لعل في كتاب الله فإنها للتعليل؛ إذ إن الترجي لا يكون إلاَّ فيمن احتاج، ويؤمل كشف ما نزل به عن قرب؛ أما الرب ﷻ فإنه يستحيل في حقه هذا))[2].ولعل القول بإرجاع جميع معاني (لعل) إلى الترجي والإشفاق هو الصواب عند الباحث ، وإذا كان الدافع للقائلين بخروج معناها إلى التعليل استحالة الترجي في حق الله القادر على كل شيء ، فإن صرف الرجاء للمخاطبين يزيل الإشكال .

---

(1) البقرة ١٨٦.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠ ، وأوضح المسالك ١/ ٣١٦، ومغني اللبيب ٢٨٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٦.

المبحث الرابع – الفاعل :

٨- الجمع بين الفاعل والتمييز في نعم وبئس :

في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول : أن ذلك لا يجوز ، واختاره جماعة من النحويين منهم سيبويه[1] والسيرافي[2] ؛ « إذ لا إبهام يرفعه التمييز »[3]

المذهب الثاني : يجوز الجمع بينهما إذا كان في التمييز زيادة فائدة على الفاعل ، وعليه ابن عصفور[4]، نحو: نعم الرجل رجلا عالما .

المذهب الثالث:جواز ذلك ؛ لأن التمييز ربما جاء للتوكيد ، وعليه المبرد[5] وابن السراج[6] والفارسي[7] وابن مالك[8]، وابنه[9]

---

(1) ينظر الكتاب ٢/ ١٧٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٧.

(2) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩١٤ ، وشرح الأشموني ٣/ ٤٩.

(3) همع الهوامع ٣/ ٣١.

(4) ينظر : المصدر نفسه.

(5) ينظر : شرح ابن الناظم ٣٣٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٠.

(6) ينظر : الأصول ١/ ١١٧.

(7) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٠ ، وهمع الهوامع ٣/ ٣١.

(8) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٤٧.

(9) ينظر : شرح ابن الناظم ٣٢١.

وقد رجح العثيمين المذهب الثالث فقال بعد عرض الخلاف: (إذن فنقول يجوز لك أن تجمع بين التمييز والفاعل ، ويجوز ألاَّ تجمع ، فمن قال : نعم قوما معشرهم قلنا صواب ، ومن قال نعم القوم قوما معشرهم قلنا صواب)س[1]

وهذا هو الأقرب للصواب لمجيء اللغة به .

---

(١) شرح الألفية ٥٠ / ٢ أوسطه.

المبحث الخامس : التنازع :

٩- التنازع (الإعمال) :

عرف النحويون التنازع بأنه تقدم عاملين أو أكثر على معمول أو أكثر مع صحة عمل كل واحد منهما فيه[1] ، نحو : (ضربت وأكرمت زيدا)،واختلف النحويون في الأولى بالعمل، مذهب الكوفيين[2] إعمال الأول لسبقه ، ومذهب البصريين[3] إعمال الثاني لقُرْبه ، وجمع الفراء[4] بين المذهبين فرأى إعمال الفعلين معاً في الاسم الظاهر .

ورجح العثيمين قول الفراء فقال وهو يعرب أحد أبيات الألفية : (وأظن أنه مرّ علينا في باب التنازع أن فيه قولاً للنحويين –وهو الذي اخترناه –وهو الأصل أن كلها مسلطة فتعمل فيه كلها).[5]

ولعل الراجح عند الباحث هو قول البصريين ؛ لقلة التقدير والإضمار، وعدم الفصل بين العامل الأول ومعموله ، ولأن العاملين ربما طلب أحدهما مرفوعا وطلب الآخر منصوبا .

---

(1) ينظر : شرح شذور الذهب ٤٢٠ ، وشرح كتاب الحدود ٢٠٣.
(2) ينظر : الإنصاف ١/ ٨٣ ، واللباب ١/ ١٥٣ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٢.
(3) ينظر : التبيين ٢٥٢ ، وائتلاف النصرة ١١٣.
(4) ينظر : معاني القرآن ٢/ ١٦٠ ، وتذكرة النحاة ٣٤٣.
(5) شرح الألفية ٤٤/ ب أوله.

المبحث السادس – الاستثناء :

١٠ – (حاشا) بين الحرفية والفعلية والاسمية :

تباينت أقوال النحويين في نوع هذه الكلمة ، وإلى أي قسم من أقسام الكلام تنتمي .

البصريون[1] يرون أنها في الاستثناء حرف جر فقط بمنزلة (إلاَّ) ، لعدم جواز دخول (ما) المصدرية عليها .

وذهب الكوفيون[2] إلى أنها في الاستثناء فعل ماض فقط ، لتصرفها ، ودخول الحذف فيه ، والفاعل إمَّا محذوف ، وإمَّا المصدر ، وإمَّا العائد على (مَن) المفهوم من الكلام . وجعلوا من ذلك قوله تعالى :﴿ حَاشَ للهِّ ﴾[3].

وقد جمع بين المذهبين جماعة منهم الأخفش[4]، والجرمي[5]، والمازني[6]، والمبرد[7]، وابن مالك[8]، فقالوا إنها فعل وحرف . وزاد قوم أنها تأتي اسما إلى جانب

---

(1) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٧٨ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٢ ، مغني اللبيب ١٣١ ، وشرح التصريح ١/ ٥٣٨.

(2) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٧٨ ، والتبيين ٤١٠ ، ورصف المباني ٢٥٦ ، ومغني اللبيب ١٣٠ – ١٣١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٤.

(3) يوسف ٣١ وَ ٥١.

(4) ينظر : مغني اللبيب ١٣١ ، وشرح التصريح ١/ ٥٣٨ ، وحاشية الخضري ١/ ٤٢٧.

(5) ينظر : المصادر أنفسها .

(6) ينظر : المصادر أنفسها.

(7) ينظر : المصادر السابقة ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٤ .

(8) ينظر : حاشية الخضري ١/ ٤٢٧.

مجيئها فعلا وحرفا، وممن قال بهذا القول الزجاج[١] والرضي[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]، والسيوطي[٥]، والأشموني[٦]، وغيرهم من المتأخرين.

والقول بأنها فعل واسم وحرف هو الذي رجحه العثيمين فقال في أنها تجيء فعلا وتجيء حرفا: (خلا وعدا وحاشا إن سبقت بـ(ما) فالمستثنى منصوب لا غيرُ. وإن لم تسبق بها جاز فيها وجهان: النصب، والجر. والنصب على أنه مفعول به بـ (خلا وعدا وحاشا)؛ لأن الثلاثة هذه إذا نصبت فهي أفعال، وإن جرَّت فهي حروف جرٍّ)[٧]

وقال في اسميتها عند ذكره للأوجه التي تأتي بها: (الثاني: تنزيهية، نحو: حاش لله، والصحيح أنها اسم بمعنى البراءة، تشبيها بـ (حاشا) الحرفية)[٨]

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٦٠، ورصف المباني ٢٥٦.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١٥٤.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ١٣١.
(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨٣.
(٦) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٤٦.
(٧) شرح الآجرومية ٤٥٧.
(٨) مختصر مغني اللبيب ٣٣.

المبحث السابع - الحال :

١١ - مجيء الحال من المضاف إليه :

جمهور النحويين(١) لا يجيزون مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه، نحو: جاءني غلامُ هِنْدٍ ضاحكةً؛ لأن المضاف إليه لا يعمل النصب؛ ولأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت فالعامل فيهما واحد.

وقد جوز الفارسي(٢) مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا.

ومذهب الفارسي هو الراجح عند العثيمين،ففي شرح قول ابن مالك في الألفية(٣):

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلاّ إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءَ ماله أضيفا ... أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفا

قال العثيمين : [والصواب أن الحال تجيء من المضاف إليه سواء كانت من الأحوال الثلاثة التي ذكرها ابن مالك أو لا ، لكن بشرط أن يستقيم المعنى].(٤) ولا يرى الباحث مانعاً لمجيء الحال من المضاف إليه .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥١٢ .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٥١٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٧.

(3) البيتان رقم ٣٤١ و ٣٤٢ .

(4) ألفية ابن مالك ٤٢/ آآخره.

المبحث الثامن – حروف الجر :

١٢ – الكاف للتعليل :

الكاف الحرفية معناها الأصلي هو التشبيه ، نحو : محمد كالأسد ، وهل تكون للتعليل ؟

أكثر النحاة على نفي ذلك[1]، وأثبته مطلقا جماعة من النحويين منهم : الأخفش[2]، وابن برهان[3]، وابن هشام[4]، والسيوطي[5]وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[6] أي : اعجب لأنه لا يفلح الكافرون وقيده آخرون بأن تلحق الكاف (ما) الكافة لتكون مكفوفة ومن هؤلاء : الخليل[7] ، وسيبويه[8] ، وابن مالك[9]، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾[10]، أي : لَمَّا أرسلنا فيكم رسولا فاذكروني .

---

(1) ينظر : مغني اللبيب ١٨٢.
(2) ينظر : المصدر نفسه.
(3) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٤.
(4) ينظر : مغني اللبيب ١٨٢.
(5) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٤٤٧.
(6) القصص ٨٢.
(7) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٥.
(8) ينظر : الكتاب ٣/ ١٤٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٧.
(9) ينظر:شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٥ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٤ ، ومغني اللبيب ١٨٣.
(10) البقرة ١٥١.

وافق العثيمين القائلين بمجيء الكاف تعليلية ، وبالنظر في إعراباته نجد أنه يقيد ذلك باتصال (ما) الكافة بها ، وإن لم يصرح بذلك ، فعند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[1] قال : (قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ؛ أمر بالذكر مرة أخرى لكن لأجل التعليل الذي بعده – وهو الهداية–؛ لهذا الكاف هنا للتعليل ؛ و (ما) مصدرية تسبك وما بعدها بمصدر؛ فيكون التقدير : واذكروه لهدايتكم ؛ والكاف تأتي للتعليل ، كما قال ابن مالك في الألفية[2]:

شبه بكاف وبها التعليل قد ... يعني وزائدا لتوكيد ورد

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا ﴾(البقرة:١٥١) وكما في التشهد في قوله:(اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم)[3] أي لأنك صليت على إبراهيم فصل على محمد؛ فهذا توسل إلى الله تعالى بفعل سبق منه نظير ما سألته)[4].

ولعل ما ذهب إليه العثيمين هو الراجح أيضاً لدى الباحث مراعاة للمعاني.

---

(1) البقرة ١٩٨.

(2) الألفية ٣٧٧.

(3) رواه البخاري (٦٣٥٧) ، ومسلم (٤٠٦).

(4) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ٢/ ٤٢٣ ،وينظر الشرح الممتع ٣/ ٢٣٠ – ٢٣٢.

١٣- الكاف الاسمية ترادف (مثل) :

المعنى المتفق عليه عند النحويين للكاف المفردة هو التشبيه ، وقد اختلفوا في نوع هذه الكاف أاسم هي أم حرف ؟

ذهب ابن مضاء القرطبي[1] إلى أنها اسم في كل حال ولا تأتي حرفا على الإطلاق ، وذهب جماعة من النحويين إلى أنها حرف في كل حال ولا تأتي اسما في سعة الكلام، من هؤلاء سيبويه[2] والأعلم الشنتمري[3] ، والمالقي[4]، وابن هشام[5] وغيرهم: ونسبه ابن هشام[6] إلى المحققين ، ودليل هؤلاء[7] مجيئُها زائدة ، وعلى حرف واحد ،وهذا من شأن الحروف لا الأسماء.

وثمة مذهب ثالث جمع بين المذهبين المتناقضين وهذا المذهب يجيز أصحابه وقوعها اسما في سعة الكلام ،ومن هؤلاء الأخفش[8] ، وابن جني[9] ،وابن

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤٥١.

(2) ينظر : الكتاب ١/ ٤٠٨.

(3) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٢٥.

(4) ينظر : رصف المباني ٢٧٤.

(5) ينظر : مغني اللبيب ١٨٦.

(6) ينظر : المصدر نفسه ١٨٥.

(7) ينظر : رصف المباني ٢٧٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦.

(8) ينظر : معاني القرآن له ٢/ ٣٠٣.

(9) ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨.

يعيش[1]، والرضي[2] ، وغيرهم، ودليل اسميتها[3] مجيؤها مرادفة لـ(مثل) في المعنى،ووقوعها موقع الاسم من حيث الفاعلية والمفعولية والجر .

وقد رجح العثيمين المذهب الثالث ، ففي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[4] قال : (« كالحجارة » أي مثلها)[5]

وفي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾[6] قال : (قال المعربون : إن الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى (مثل) وأنها منصوبة على المفعولية المطلقة ؛ وأن (ذلك) اسم إشارة يشير إلى المصدر ؛ أي مثل ذلك القول قال :(الذين لا يعلمون) ، يعني : الذين لم يقرؤوا كتابا ، وكلمة (مثل قولهم « تأكيد لـ(كذلك) قالوا : لأن العامل الواحد لا ينصب معمولين بمعنى واحد)[7]

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٨/ ٥٣٠.

(2) ينظر : شرح الكافية ٤/ ٣٢٤.

(3) ينظر : رصف المباني ٢٧٢ – ٢٧٤ ، وشرح الكافية ٤/ ٣٢٤–٣٢٥ .

(4) البقرة ٧٤.

(5) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٢٤٦ .

(6) البقرة ١١٣ .

(7) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ١/ ٣٧٣.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾[1] قال: (والكاف اسم بمعنى مثل ، فالمعنى أو مثل صيب ، ويجوز أن نقول إن الكاف حرف تشبيه والتقدير أو مثلهم كصيب).[2]

وفي أماكن أخرى يذكر القولين أحرف أم اسم دون ترجيح بينهما [3] ولعل القول بأنها تأتي اسما مع كونها حرفا هو الراجح لدى الباحث لتصرفها تصرف الأسماء[4] من حيث كونها تأتي فاعلا ومفعولا؛ ولدخول حرف الجر عليها؛ إذ الحروف لا تدخل على الحروف .

---

(1) البقرة ٢٠.

(2) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة –١/ ٦٦،وينظر: ٢/ ٣٥٠، و -آل عمران – ٢/ ٨.

(3) ينظر: مختصر مغني اللبيب ٥٤،وتفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة– ٣/ ٢٨٦–٢٨٧.

(4) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٥ –٢٦٦ ، ،و رصف المباني ٢٧٢ ، ٢٧٣.

١٤- الجر على الجوار:

الجوار في عرف النحاة يقصد به « الظاهرة الإعرابية التي تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات أو الحروف »[١]. ومن الأحكام التي تتعلق بالجوار الجر به، كقول العرب: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)[٢] وفي جواز الجر بالجوار انقسم النحويون على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنكر أصحابه وقوعه، وما جاء منه إمَّا أولوه على حذف المضاف إليه، وإما جعلوه من الضرورة والشواذ، ويمثل هذا المذهب الزجاجي[٣] والسيرافي[٤]، وابن جني[٥].

المذهب الثاني: أجاز أصحابه الجر على الجوار مطلقا في جميع التوابع، النعت، والعطف والبدل والتوكيد، ويمثل هذا المذهب الأخفش[٦] والفراء[٧]، والشنقيطي[٨]

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٥٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، والإنصاف ٢/ ٦٠٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٦.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/ ٢١٨ – ٢٢٧، ومغني اللبيب ٦٤٧.

(٦) ينظر معاني القرآن ١/ ٧٥ و ٢٥٥ و ٢٦٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٧٤ – ٧٥.

(٨) ينظر: أضواء البيان ٢/ ٨ – ١٥.

المذهب الثالث : وهو مذهب الجمهور[1]، أجازوه ولكن بضوابط وشروط ، ومن أهم هذه الشروط قصره على النعت دون غيره ؛ لأن النعت يكون تابعا لما قبله مباشرة ، بخلاف العطف فإن حروف العطف فاصل بين المتجاورين، والبدل على نية تكرار العامل ، فالعامـل المنوي فاصل بين المتجاورين ، أو « لأنه في التقدير من جملة أخرى »[2] ورجح العثيمين المذهب الثاني الذي يجيز الجر على الجوار دون قيد أو شرط في النعت والعطف وغيرهما .

وقد جاء ترجيحه عند تخريجه قراءة :» أرجلكم «[3] بالجر من قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[4] فقد قال في الوجه الأول من التخريج : (أن الجر هنا على سبيل المجاورة ، بمعنى أن الشيء يتبع ما جاوره لفظا لا حكما، والمجاور لها (رؤوسكم) بالجر فتجر بالمجاورة. ومنه قول العرب: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) بجر خرب ، مع أنه صفة لجحر المرفوع

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٥.

(2) شرح شذور الذهب ٣٣٢.

(3) وهي قراءة ابن كثير ، وخلف ، والنصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص ، ينظر : النشر ٢/ ١٩١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٩/ ٢.

(4) المائدة ٦.

ومقتضى القواعد رفع حزب ، لأن صفة المرفوع مرفوع ولكن العرب جرت به على سبيل المجاورة)[1] .

وهذا المذهب أيضاً هو الراجح لدى الباحث لكثرة وروده في كلام الله ، وفي كلام العرب شعراً ونثراً[2].

---

(1) الشرح الممتع ١/ ٢٤٧.

(2) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢-٦٠٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢ – ١٩١٤ ،الحمل على الجوار في القرآن الكريم ٤٤ –٥٨ وظاهرة قياس الحمل ٥١٤ –٥٢٢.

المبحث التاسع : الإضافة :

١٥ –إعراب (لبيك) :

اختلاف النحويين في إعراب لبيك ناتج عن اختلافهم في نوعها أهي مفردة أم مثناة ؟

ذهب يونس[1] إلى أن (لبيك) مفرد أصله (لَبَّى) قلبت ألفه ياء عند إضافته إلى الضمير ، كانقلاب ألف (لدى ، وإلى ، وعلى) عند إضافتها إلى الضمير (لديك ، وإليك ، وعليك) . بينما ذهب سيبويه[2] ومتابعوه[3] إلى أنه مثنى أصالة ، فلما قصد به التكرار والتكثير خرجت عن المثنى فصارت ملحقة به ، وأعربت إعرابه نظرا للأصل ، فالياء حرف إعراب .

وقد رجح العثيمين مذهب سيبويه فعند قول صاحب متن زاد المستنقع (لبيك)[4]، قال مبينا نوعها ومعناها وإعرابها : (والتثنية في التلبية هل المقصود بها

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٤٦٥ ، وشرح المفصل ١/ ٢٣١ . وشرح ابن عقيل ٣/ ١٥ ، والبهجة المرضية ٣١٧.

(2) ينظر : الكتاب ١/ ٣٥١ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٥ .

(3) ينظر : اللباب للعكبري ١/ ٤٦٥ ، وشرح المفصل ١/ ٢٣١ – ٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨ ،وإرشاد السالك ١/ ٤٨٧ –٤٨٨، وشرح التصريح ١/ ٦٩٨ ،وحاشية الخضري ٢/ ٥٠٤ .

(4) ٣٥.

حقيقة التثنية ، أي أجبتك ، مرتين ، أو المقصود بها مطلق التكثير؟

الجواب : الثاني ؛ لأن المعنى إجابة بعد إجابة ، وإقامة بعد إقامة فالمراد بها مطلق التكثير ، أي مطلق العدد ، وليسَ المراد مرتين فقط . ولهذا قال النحويون : إنها ملحقة بالمثنى وليست مثنى حقيقة ؛ لأنه يراد بها الجمع والعدد الكثير .

ولماذا جاءت بالياء الدالة على أنها منصوبة ؟

قالوا : لأنها مصدر لفعل محذوف وجوبا ، لا يجمع بينه وبينها ، والتقدير ألبيت إلبابين لك .

ألبيت ، يعني : أقمت بالمكان إلبابين .

لكن حصل حذف حرف الهمزة ، وصارت لبين بعد حذف الهمزة .

ثم قيل : نحذف أيضاً الباء الثانية ، فنقول لبيك ، الياء علامة للإعراب)[1]

١٦ –(إذ) وإفادتها المستقبل :

من الظروف الزمانية المبنية (إذ) ودلالتها على المستقبل مختلف فيه .الجمهور[2] على أنها تفيد الزمن الماضي فقط ، وما أفاد وقوع الشيء في المستقبل فإنه من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع أو أنها تقلبه إلى الماضي.

---

(1) الشرح الممتع ٧/ ١١٩ .

(2) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨١ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٣ ، ومغني اللبيب ٩٢.

وأثبت آخرون استخدام (إذ) للدلالة على الزمن المستقبل ،منهم المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، وابن مالك[٤]، والسيوطي[٥]، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِم ﴾[٦]، وقوله :﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٧].

والعثيمين يرى أن (إذ) للماضي أصلا ،إذ يقول :(وهنا أدوات ثلاث:إذ،وإذا ، وإذاً؛ وهذه الأدوات الثلاث تنازعت الأزمنة: (إذ) للماضي؛ و(إذا) للمستقبل؛ و(إذاً) للحاضر)[٨]، غير أنه يرى في موضع آخر أنها تأتي للمستقبل بمعنى (إذا)،وذلك إذا كان متعلقها مضارعا،ذكر ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾[٩] فقال:((إذ) ظرف بمعنى(حين)؛ أي حين يرون العذاب ؛ وقال

---

(١) ينظر الجنى الداني ٧٥.
(2) ينظر : المصدر نفسه.
(3) ينظر :المصدر نفسه.
(4) ينظر : همع الهوامع ٢/ ١٧٢.
(5) ينظر : المصدر نفسه.
(6) غافر ٧٠–٧١.
(7) الزلزلة ٤.
(8) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة– ٢/ ١٣٦.
(9) البقرة ١٦٥.

بعض المعربين : (إذ) هنا بمعنى (إذا) وتأتي (إذ) بمعنى (إذا) ؛ لأنها إذا تعلقت بمضارع لا تكون للماضي ، إذ إن الماضي للماضي ؛ والمضارع للمستقبل ؛ فتكون (إذ) بمعنى (إذا ؛ ونظيرها قوله تعالى : ﴿إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[1] أي إذا الأغلال في أعناقهم؛ فكلمة (إذ) إذا كان العامل فيها فعلا مضارعا فهي للمستقبل بمعنى (إذا) ؛ والحكمة في كونها جاءت للماضي – وهي في الحقيقة للمستقبل – بيان تحقق وقوعه فصار المستقبل كأنه أمر ماض)[2]

ولعل هذا القول هو الصحيح عند الباحث بالشرط المذكور ؛ أي أن يكون الفعل الذي تتعلق به مضارعا .

١٧- مجيء(إذ) مفعولاً به :

من أسماء الزمن الماضي (إذ) ، ومذهب الجمهور[3]أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ، وإنما تلزم الظرفية أو الإضافة إليها ، ففي « نحو قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾[4] ظرف لمفعول محذوف ، أي ، واذكروا نعمة الله

---

(1) غافر ٧١.

(2) تفسير القرآن الكريم – الفاتحة والبقرة – ٢/ ٢٢٤،وينظر أحكام من القرآن الكريم ٢/ ١٧٥ .

(3) ينظر : مغني اللبيب ٩١ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٣ .

(4) الأعراف ٨٦.

عليكم إذ كنتم قليلا ، وفي نحو : (إذ انتبذت)[1] ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم ، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً ﴾[2]»[3]

وقد ذهب جمع من أهل النحو إلى أنها تأتي مفعولا به كما في الآية الأولى ، ومن هؤلاء الأخفش[4]، والزجاج[5]، وابن مالك[6]، والأزهري[7]، وبعض المعربين[8].

أمَّا العثيمين فنراه يرجح مجيئها مفعولا به ، فقد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾[9] : ((إذ) تأتي في القرآن كثيرا ؛ والمعربون يعربونها بأنها مفعـول لفعل محذوف ؛ تقديره : اذكر ؛ وإذا كان الخطاب لأكثر من واحد يقدر : اذكروا ، أي اذكروا إذ أخذنا ميثاقكم)[10].وقد مشى على هذا في كثير من

---

(1) مريم ١٩.
(2) آل عمران ١٠٣ .
(3) مغني اللبيب ٩١.
(4) ينظر : ارتشاف الضرب٣/ ١٤٠٢ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٦.
(5) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠٣ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٣.
(6) ينظر : همع الهوامع ٢/ ١٧٣.
(7) ينظر شرح التصريح ١/ ٦٩٨.
(8) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٠ ، ٩٠.
(9) البقرة ٩٣.
(10) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة– ١/ ٣٠٢ ، وينظر : مختصر مغني اللبيب ٢٦.

الإعرابات لـ (إذ) ولا سيما التي تكون في أوائل القصص ،مثل قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾[1] قال العثيمين: ((إذ): مفعول فعل محذوف ، والتقدير : اذكر إذ قال))[2]، وفي قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ ﴾[3]، قال : (قوله تعالى : (وإذ) مفعول لفعل محذوف والتقدير (اذكر إذ قال) يعني واذكر إذ قال موسى لفتاه))[4].وفي بعض المواضع نراه يعرب (إذ) ظرفا[5] لفعل محذوف ففي تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾[6] قال : (إذ) للظرفية ؛ وهي متعلقة بمحذوف تقديره : (أذكر) ؛ يعني : اذكر يا محمد للناس هذا الأمر الذي صيرناه للناس)[7] ومثل ذلك قال في تفسير قوله : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا[8]﴾ قال : ((إذ) ظرف عامله محذوف ؛ والتقدير : اذكر إذ تبرأ))[9]. ولعل مجيء (إذ) مفعولاً به هو الصواب عند الباحث .

وأما إعرابها ظرفاً عامله محذوف فمردود ؛ « لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك

---

(1) البقرة ٢٦٠.

(2) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة ٣/ ٢٩٨.

(3) الكهف ٦٠.

(4) تفسير سورة الكهف ١٠٧.

(5) وقد دافع السيوطي عن هذا الإعراب في همع الهوامع ٢/ ١٧٣.

(6) البقرة ١٢٥.

(7) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة – ٢/ ٤٤.

(8) البقرة ١٦٦.

(9) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة – ٢/ ٣٣٧.

الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ،وذلك الوقت قد مضى تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه»[1]

١٨- حذف المضاف :

يحذف المضاف إليه كثيرا في لغة العرب ، ويقدر لفظه ، ويبقى المضاف ، فإن عطف هذا المضاف على مضاف مثله فلا يلحقه التنوين إن كان مفردا ، ولا النون إن كان مثنى أو مجموعا ، ومثال ذلك (قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَن قالها) ، واختلف النحويون في تخريج هذا المثال على ثلاثة مذاهب :

الأول : أن الحذف من الأول (يد) ، والثاني هو المضاف إلى المذكور ، ويه قال المبرد[2]، وابن مالك[3].

الثاني : أن الحذف من الثاني (رجل) ، أي : عكس الأول ، والتقدير : قطع الله يد ورجل من قالها ، وبه أخذ سيبويه[4] وابن عصفور[5].

الثالث: أنه لا حذف ، لا من الأول ولا من الثاني ، وأن الاسمين مضافان إلى (من

---

(1) مغني اللبيب ٩١ .

(2) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٥٢٢.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٤٣.

(4) ينظر : مغني اللبيب ٥٨٣.

(5) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٢٢.

قالها) ، وهذا القول منسوب إلى الفراء[1] .

وقد رجح العثيمين قول الفراء، فقال مفصلا الخلاف، ومرجحا:(القول الأول ما مشى عليه المؤلف – ابن مالك – أن الحذف من الأول ؛ لدلالة الثاني عليه ، والأصل : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها .وقيل الحذف من الثاني والذي بعده تبع الأول ، وأقحم الثاني بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : قطع الله يد من قطعها ورجل ، يعني : ورجل من قطعها، وهذا قول ضعيف بلا شك ، لأن الأصل أن يكون المضاف مواليا للمضاف إليه ثم هذا الإقحام إقحام بالواو فيقتضي أنه لم يقحم ، مستقل معطوف.

القول الثالث – وهو الأسهل – يقول إن الاسمين مضافان إلى المضاف إليه الأخير، فتقول (يد) مضاف و (رجل) مضاف ، و (من قطعت) مضاف إليه، وواو العطف جعلت الاسمين كاسم واحد ، هذا أسهل على القاعدة يكون هو الراجح ،فتقول : قطع الله ، (قطع) فعل ماض ، و (الله) فاعل ، و (يد) مفعول به ، والواو حرف عطف ، و (رجل) معطوف على (يد) ، وهما مضافان إلى (مَن))[2].

ولعل قول سيبويه أقرب إلى المعنى عند الباحث .

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٤٣.

(2) شرح ألفية ابن مالك ٤٨ / أآخره.

المبحث العاشر – أفعل التفضيل :

١٩ – مجيء أفعل التفضيل مجردا من معنى التفضيل :

أفعل في التفضيل اسم يدل على اشتراك شيئين في صفة ما وزيادة أحدهما في هذه الصفة(١)، وهل من الممكن أن يأتي اسم تفضيل مجرد من معنى التفضيل؟ ذهب بعض النحويين إلى عدم إمكانية ذلك ،وتأولوا ما خالف قولهم(٢)بينما ذهب أبو عبيدة(٣) والمبرد(٤) إلى إمكانية ذلك ، كقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾(٥)، وأصحاب هذا القول يؤولون اسم التفضيل باسم الفاعل كالآية السابقة ، أي (عالم) ، أو بالصفة المشبهة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾(٦) ، أي :(هين)، وقد وافق مجمع اللغة العربية على هذا القول وأصدر قرارا بذلك(٧).

واختار العثيمين القول الأخير ، غير أنه خالف من قال به في تأويل اسم التفضيل باسم الفاعل أو غيره ، فعند شرحه قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾(٨) قال : (كلمة (أعلم) هنا اسم تفضيل ، ولقد تحاشاها

---

(١) ينظر : تعجيل الندى بشرح قطر الندى ٢٧٩.
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٥ –٢٣٢٦، وشرح الأشموني مع الصبان ٣/ ٧٢-٧٤.
(٣) حكاه عنه الأنباري، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٩٢٩.
(٤) ينظر : المساعد ٢/ ١٧٦.
(٥) الإسراء ٥٤.
(٦) الروم ٢٧.
(٧) ينظر : القرارات النحوية والتصريفية ٢٣٧.
(٨) الإسراء ٥٥.

بعض العلماء ، وفسر (أعلم) بـ (عالم) ، فقال : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (النحل : ١٢٥) ؛ أي : هو عالم بمن ضل عن سبيله، وهو عالم بالمهتدين قال : لأن (أعلم) اسم تفضيل، وهو يقتضي اشتراك المفضَل والمفضَّل عليه ، وهذا لا يجوز بالنسبة لله ، لكن (عالم) اسم فاعل ، وليس فيه مقارنة ولا تفضيل .

فنقول له : هذا غلط ؛ فالله يعبر عن نفسه ويقول : (أعلم) وأنت تقول : عالم وإذا فسرنا (أعلم) بـ (عالم) ؛ فقد حططنا من قدر علم الله ؛ لأن (عالم) يشترك فيها غير الله على سبيل المساواة ، لكن (أعلم) مقتضاه أن لا يساويه أحد في هذا العلم ؛ فهو أعلم من كل عالم ، وهذا أكمل في الصفة بلا شك .

ونقول له : إن اللغة العربية بالنسبة لاسم الفاعل لا تمنع المساواة في الوصف، لكن بالنسبة لاسم التفضيل تمنع المشاركة فيما دل عليه .

ونقول أيضا: في باب المقارنة لا باس أن نقول :

اعلم ؛ بمعنى : أن تأتى باسم التفضيل ، ولو فرض خلو المفضل عليه من ذلك المعنى ، كما قال الله تعالى: ﴿ أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (الفرقان :٢٤]؛ فجاء باسم التفضيل، مع أن المفضَّل عليه ليس فيه شيء منه إطلاقاً .

وفي باب مجادلة الخصم ومحاجته يجوز أن تأتي باسم التفضيل ، وإن كان المفضَّل عليه ليس فيه شيء منه ، قال الله تعالى : ﴿ ءآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النمل: ٥٩)، ومعلوم أن ما يشركون ليس فيه خير . وقال يوسف: ﴿ءأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف : ٣٩) ، والأرباب ليس فيها خير .

فالحاصل أن نقول : إن (أعلم) الواردة في كتاب الله يُراد بها معناها الحقيقي، ومن فسرها بـ (عالم)؛ فقد أخطأ من حيث المعنى ومن حيث اللغة العربية)[1].

والباحث يرى جواز مجيء اسم التفضيل عاريا ومجردا من معنى التفضيل، ولا سيما فيما يتعلق بالله عز وجل، وكذا في مقام التحدي والتهكم.

٢٠ – أفعل التفضيل يرفع الظاهر :

مذهب جمهور[2] النحويين أن أفعل التفضيل يكون فاعله مستترا ، ولا يكون ظاهرا إلاَّ بشرطين :

- أن يسبق بنفي أو استفهام .
- أن يصح وقوع فعل في موقعه بنفس المعنى .

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ١/ ١٣٢ –١٣٣ ، وينظر مثلا : القول المفيد ١/ ٣٠١ ، و ٢/ ١٧٨ ، و٣٩٥، و٣٩٦.

(2) ينظر : اللباب للعكبري ١/ ٤٤٧ ، وشرح ابن الناظم ٣٤٦ ، والكناش ١/ ٣٤٧ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٥.

ووجد الشرطان في مسألة الكحل (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينَيه الكحْلُ منه في عينِ زيدٍ) فقد سبق بنفي ، وصح وقوع الفعل (يحسن) مكانه .

وأجاز سيبويه [1] أن يكون اسما ظاهرا ، فقد سمع العرب يقولون : (مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه) .

وقد رجح العثيمين قول سيبويه ، فقال مفصلا الخلاف :(والمسألة فيها خلاف ، فمنهم من يقول إنه لا يرفع الظاهر مطلقا ، ومنهم من يقول يرفعه في هذه المسألة إذا عاقب الفعل ومنهم من يقول إنه يرفعه مطلقا ، ولا مانع أن يرفعه ، وهذا هو الأقرب أنه يرفع ؛ لأنه إذا كان هو بمعنى الفعل ولكنه يدل على الزيادة والفضل ، فما الذي يمنع من أن يكون رافعاً للظاهر ، أليس هو يرفع الضمير ؟ ثم إنه يرفع ضميرا مستترا تقديره هو ، والذي تقديره هو استتاره جائز وليس بواجب)[2].

ولعل الراجح في نظر الباحث منع جواز رفعه للظاهر في غير مسألة الكحل وما أشبهها لضعف شبهه بالفعل من حيث عدم الدلالة على الحدث.

---

(1) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٤ ، وارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٥٨٩.
(2) شرح الألفية ٥٢ / أ أوله.

المبحث الحادي عشر – التوابع :

٢١ – إعراب الجمل بعد النكرات وبعد المعارف :

تنقسم الجمل في النحو العربي من حيث الإعراب إلى قسمين ؛ جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى ليس لها محل ، ومن الجمل التي لها محل من الإعراب جملة الصفة والجملة الحالية ، وللتفريق بينها وضع النحويون قاعدة تقول : الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال[١] غير أنهم لاحظوا أن الجملة إذا ارتبطت بمعرفة غير محضة فإن الاحتمال في إعرابها وارد ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ الأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [٢] ، وقوله :﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾[٣]، فالأوجه الممكنة في إعراب جملتي (أحييناها ويحمل) هي[٤]:

١ – أن تكون حالا ، تطبيقا للقاعدة ، وعليه الأكثرون .

٢– أن تكون صفة ، والمسوغ لوصف المعرفة بالنكرة – لأن الجمل نكرات – أن الموصوف (الأرض ، الحمار) اسم جنس عام غير مقصود به أرض بعينها أو حمار بنفسه ؛ وهذا يقرب المعرفة من النكرة من حيث المعنى .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٤١٠.

(2) يس ٣٣.

(3) الجمعة ٥.

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٧١ ، و٧٤٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٥ ، والدر المصون ٥/ ٤٨٣ – ٤٨٤.

٣- أن تكون مستأنفة .

وكونها مستأنفة هو الراجح عند العثيمين فعند تفسير آية يس عقب على قول صاحب[1] تفسير الجلالين أنها صفة ، فقال العثيمين : (ولكن الصحيح أن (أحييناها) جملة استئنافية لبيان وجه الآية في هذه الأرض ، لأن محط الفائدة ليس هو موت الأرض ، ولكن الله تعالى أحياها بعد موتها ، أمَّا على رأي المؤلف فإذا جعل (أحييناها) صفة ، فإنه يشكل علينا أن هذا مخالف للقاعدة المعروفة : (أن الجمل بعد المعارف أحوال) .والجواب على ذلك أن يقال : إن الأرض هنا المراد بها الجنس فهي بمعنى النكرة ونظيرها قول الشاعر[2]:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثمَّت قلتُ لا يعنيني

قال : (اللئيم يسبني) : وتقديره (على لئيم يسبني) ، ومنه أيضا على قول بعض المعربين ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾[3] على أن جملة (يحمل) صفة الحمار ؛ لأن المراد به الجنس، فهو بمعنى كمثل حمار يحمل أسفارا ، أمَّا على القول الذي اخترناه، فنقول : إن جملة (أحييناها) استئنافية لبيان وجه الآية في هذه الأرض الميتة).[4]

---

(1) المقصود به جلال الدين المحلي.

(2) قائله رجل من سلول في شرح ابن عقيل ٢/ ٥٧ ، وشرح التصريح ٢/ ١١١ ، وبدون نسبه في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٩ ، ومغني اللبيب رقم ١٥١ و ٧٩٢ و١٠٣.

(3) الجمعة ٥.

(4) تفسير القرآن الكريم – يس – ١١٧ –١١٨.

٢٢- (إمَّا) ليست حرف عطف :

تأتي (إمَّا) بعدة معان منها الشك، والإبهام، والتخيير والإباحة، والتفصيل. وهي حرف عطف عند أكثر[1] النحاة المتقدمين ، ووصف المالقي هذا القول بـ (مذهب أئمة المتأخرين المحذقين)[2]، وبعضهم يجعل الثانية هي العاطفة ، أي المسبوقة بمثلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾[3].

بينما منع جماعة من النحويين أن تكون حرف عطف، منهم يونس[4]، وابن كيسان[5] وابن السراج[6]، وأبو علي الفارسي[7]، وابن برهان[8]، وابن يعيش[9]، وابن مالك[10]، ونقل ابن عصفور[11] الإجماع على ذلك ، وقوله مردود بما سبق من الخلاف، فالإجماع منخرق .

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٩ ، والكناش ٢/ ١٠٢ ، ومغني اللبيب ٧١.
(2) رصف المباني ١٨٤.
(3) الكهف ٨٦.
(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦ ، ومغني اللبيب ٧١ ، وهمع الهوامع ٣/ ٢٠٨.
(5) ينظر :المصادر السابقة ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٩ ، وشرح ابن الناظم ٣٨٠.
(6) ينظر : شرح المفصل ٨/ ٤٠٣.
(7) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦ ، ورصف المباني ١٨٣ ، ومغني اللبيب ٧١.
(8) ينظر : شرح التصريح ٢/ ١٧٥ .
(9) ينظر : شرح المفصل ٨/ ٤٠٣.
(10) ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٩.
(11) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٦ ، وهمع الهوامع ٣/ ٢٠٩.

وعدم جعل (إما) من حروف العطف هو الراجح عند العثيمين ، فقال مبينا السبب في ذلك : (و(إما) : حرف عطف وهي محل خلاف بين علماء النحو منهم من قال إنها حرف عطف فتقول : (جاء إمَّا زيد إمَّا عمرو) ويجعلون (إما عمرو) بمعنى : أو عمرو . وبعضهم أنكر أن تكون إمَّا حرف عطف . وقال : إن « إما » لا تأتي إلاَّ مقرونة بالواو وحينئذ يكون العطف بالواو لا بـ (إما) منه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[1] ، فداء هذه معطوفة على (منا) لكن ما العاطف ؟ الواو . و المؤلف – رحمه الله – من الذين يرون أنها عاطفة ، ولكن الصحيح أنها ليست حرف عطف إنما هي حرف تفصيل فقط، وأما أن تكون حرف عطف فلا ؛ لأنها لا تأتي إلاَّ مقرونة بحرف العطف ، ويكون العاطف ذلك الحرف لا هي)[2].

ولعل ما رجحه العثيمين هو الراجح أيضاً عند الباحث ؛ لأمرين :

أحدهما : تقدمها على المعطوف عليه .

والثاني :وقوعها بعد الواو ،«والعاطف لا يتقدم المعطوف عليه، ولا يدخل على عاطف غيره»[3].

---

(١) محمد ٤.

(2) شرح الآجرومية ٣٢١ –٣٢٢.

(3) شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٠.

المبحث الثاني عشر – النداء :

٢٣- دخول (يا) النداء على ما لا يصلح للنداء :

النداء يقتضي الخطاب،ولا يكون الخطاب إلاَّ لعاقل فإذا نودي ما لا يصلح للنداء،كغير العاقل، والفعل ، والحرف ، والجملة الاسمية ؛ فهل حرف النداء(يا)ما زال للنداء،أو أنه للتنبيه ؟

الجمهور[1] على أنه للتنبيه فقط وليس للنداء ، بينما ذهب آخرون[2] إلى أنه للنداء ، والمنادى محذوف يقدر بحسب السياق ، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي[3] والعكبري[4]

والعثيمين يجيز الأمرين ، ففي تعليقه على تفسير الجلالين لقوله تعالى:﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾[5]، قال : (قال المؤلف : (حرف تنبيه) يعني (يا) حرف تنبيه وليست حرف نداء ، لأنها دخلت

---

(١) ينظر: رصف المباني ٥١٤ ، ومغني اللبيب ٣٦٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٨٧ –٥٨٨.

(2) ينظر : مغني اللبيب ٣٦٢.

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٨.

(4) ينظر : المصدر نفسه.

(5) يس ٢٦.

على حرف و(يا) التي للنداء لا تدخل إلاَّ على اسم فإذا دخلت على ما لا يصح دخولها عليه فإنها لا تكون للنداء ، وقد مرّ علينا في علامات الاسم أن من علاماته دخول النداء عليه ، فإذا دخلت (يا) على غير اسم فهي للتنبيه، سواء دخلت على حرف مثل:(يليت قومي يعلمون)أو دخلت على فعل ، وأكثر ما تدخله من الأفعال على فعل الأمر فإنها تكون للتنبيه ، ويجوز أن تكون حرف نداء ، والمنادى محذوف ، ويقدر بحسب السياق ، فمثل هذه الآية:(يليت قومي يعلمون) نقدره فنقول : يا رب ليت قومي يعلمون ، فصار في إعرابها وجهان:أحدهما:أنها للتنبيه ،والثاني:أنها للنداء:والمنادى محذوف،ويقدر بحسب السياق][1].ولعل قول الجمهور هو الراجح عند الباحث ؛ لعدم التقدير ؛ ولأن المنادى هو المقصود بالنداء فكيف يحذف ؟ .

---

(١) تفسير القرآن الكريم –يس– ٩١ ، وينظر : تفسير القرآن الكريم –الكهف– ٨٤ ، ويس ١٨٥ .

المبحث الثالث عشر – التحذير:

٢٤ – إعراب (إِيَّا) في التحذير :

إن تنبيه المخاطب على الاحتراز من مكروه يسمى تحذيرا،وله أربع صور[1]:

الأولى : الإفراد نحو : (الشرَّ) .

الثانية : تكرار الكلمة المحذر منها منصوبة ، مثل : (الشرَّ الشرَّ) .

الثالثة : عطف كلمة على الكلمة المحذر منها بوساطة الواو ، مثل : (الشرَّ والخيانةَ).

الرابعة : الاتيان بـ (إِيَّا) في أول الجملة ، مثل : (إِيَّاكَ والخيانةَ) .

والتحذير بـ (إِيَّا) هو الأكثر استخداما ، وهو منصوب بفعل أمر واجب الحذف ، أمَّا الاسم المعطوف على (إِيَّا) ، نحو : (إِيَّاكَ والخيانةَ) ، فقد اختلف النحويون في ناصبه ، ذهب ابن طاهر[2] وابن خروف[3] إلى أن الناصب فعل آخر مقدر غير الذي قدر في (إِيَّا) ، فيكون التقدير في المثال السابق: إياك باعد من الخيانة

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٢٨١ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢ ، وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٠٦.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨١.

(3) ينظر : المصادر أنفسها.

واحذر الخيانة .بينما ذهب السيرافي[1] ونسبه الأشموني[2] إلى الأكثرين – إلى أن الناصب هو الفعل نفسه الذي عمل النصب في (إيا) ، والتقدير : أحذر نفسك والخيانة ؛ لأن (احذر) يتعدى بنفسه .

وهذا القول الأخير هو الذي رجحه العثيمين فعند قوله ﷺ: (إياكم والغلو ؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو)[3] قال: [قوله : إياكم . للتحذير. قوله: (والغلو) . معطوف على إياكم وقد اضطرب المعربون اضطراباً كثيرا ، وأقرب ما قيل للصواب وأقله تكلفا : أن إيا منصوبة بفعل أمر مقدر تقديره إياك أحذر ؛ أي : احذر نفسك أن تغرك ، والغلو معطوف على إياك ، أي : واحذر الغلو][4]

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣ ، حاشية الخضري ٢/ ٦٧٨.

(2) ينظر : شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان ٣/ ٢٨١.

(3) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، ينظر : السلسلة الصحيحة للألباني رقم (١٢٨٣).

(4) القول المفيد ١/ ٤٧٩.

المبحث الرابع عشر – إعراب الفعل :

٢٥- الجزم في جواب الأمر :

ورد في القرآن الكريم وفي لغة العرب كثير من الشواهد تدل على أن الفعل المضارع إذا لم يقترن بالفاء بعد الأمر يكون مجزوما ، نحو قوله تعالى : ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾ [1] وقوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [2] ، فاختلف النحويون في عامل الجزم ، ومن ثم في إعرابه . الجمهور[3] على أن العامل هو أداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط ، وإعرابه عندهم جوابُ لشرط مقدر .وذهب الخليل[4]، وسيبويه[5]، والسيرافي[6]، والفارسي[7]، وابن مالك[8] وغيرهم إلى أن العامل الطلب – الأمر – نفسه ، ويعربونه جوابا للأمر .

وقد خالف العثيمين الجمهور ، معللا لاختياره القول الثاني باليسر

---

(1) مريم ٢٥ .
(2) الأنعام ١٥١ والفعل مجزوم بحذف الواو.
(3) ينظر : شرح المفصل ٧/ ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢.
(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢.
(5) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤ .
(6) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢.
(7) ينظر : المصدران أنفسهما.
(8) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٩.

والسهولة وهو المنهج الذي يسير عليه في اختياراته ، فعند حديث النبي صلى الله عليه وسلم في وفاة أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي طالب: (يا عم قل : لا إله ألاَّ الله ، كلمة أحاج لك بها عند الله)[1] ، قال: (قوله : « أحاجُّ » بضم الجيم وفتحها : فعلى ضم الجيم فهي صفة لكلمة ، وإذا كانت بالفتح فهي مجزومة جوابا للأمر : « قل » ؛ أي : إن تقل أحاج .

قال بعض المعربين : إنها جواب لشرط مقدر ؛ أي : إن تقل أحاج ، وبعضهم يرى أنها جواب للأمر مباشرة ، وهذا أسهل ؛ لأن الأصل عدم التقدير)[2].

ولعل القول بأنه مجزوم بالأمر هو المختار لدى الباحث أيضاً ، تيسيرا للإعراب .

٢٦ – الجزم بـ (كيف) الشرطية :

كيف اسم ؛ لدلالتها على معنى في نفسها من غير أن تقترن بزمن ، وتستخدم في الاستفهام كثيراً ، وهو الأصل فيها كما أنها تستخدم شرطية بشرط أن يكون جوابها يماثل شرطها ، أي أن يتفقا في اللفظ والمعنى ، نحو : (كيف تصنعْ أصنعْ) ، ولا يجوز : (كيف تجلس أذهبْ) ، وليس في ذلك خلاف ، وإنما وقع الخلاف في كونها عاملة أم لا ؟

---

(١) رواه البخاري (١٣٦٠، ٣٨٨٤، ٤٦٧٣٥، ٤٧٧٢، ٦٦٨١) ، ومسلم (٣٩).

(2) القول المفيد ١/ ٤٤٩ – ٤٥١.

ذهب الكوفيون[1] وتابعهم قطرب[2] إلى أنها عاملة فتجزم فعليها ، نحو : (كيف تجلسْ أجلس) ؛ لمشابهتها أدوات الشرط الجازمة من حيث المعنى والاستفهام ، مثـــل (أين) و (متى) .

أمَّا البصريون[3] فقد ذهبوا إلى عدم إعمالها الجزم مطلقا ، فهي عندهم شرطية معنى لا عملا ، نحو : (كيف تجلسُ أجلسُ) ؛ لمخالفتها أدوات الشرط في أمرين :

الأول : وجوب موافقة جوابها لشرطها ، أما الأدوات الأخرى فقد يتفقان ، نحو : (متى تجلسْ أجلسْ) ، وقد يختلفان نحو : (متى تجلسْ اركبْ) .

والثاني : أن جوابها لا يكون إلاَّ نكرة ؛ لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا تكون إلاَّ نكرة ، بينما سائر الأدوات تجاب بالنكرة والمعرفة.

(1) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٤٣ ، ومغني اللبيب ٢٠٩ ، وائتلاف النصرة ١٥٦ ، ومحمد بن عمر الحضرمي دراسة نحوية صرفية ١٠٣.

(2) ينظر : مغني اللبيب ٢٠٩.

(3) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٤٣ – ٦٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨٨ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٨ ، وائتلاف النصرة ١٥٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٠.

وهناك مذهب ثالث[1] حاول التوسط بين المذهبين السابقين ، أصحاب هذا المذهب اشترطوا لعملها أن تقترن بـ (ما) ، نحو : (كيفما تكن أكن) ، وممن قال بهذا القول الجرمي[2]، وابن آجروم[3]

وهذا المذهب الأخير رجحه العثيمين ، إذ يقول: (« وكيفما »: أيضا من أدوات الشرط التي تجزم فعلين . مثل : أن تقول : كيفما تكنْ أكنْ ، « كيفما تجلسْ أجلس » ، يعني : على أي كيفية تجلسُ أجلسُ أنا)[4]

ومذهب البصريين هو الراجح لدى الباحث ؛ فمخالفتها أدوات الشرط في وجوب اتفاق فعلَي الشرط والجواب لفظا ومعنى ؛ ولأن قولهم : (كيف تكن أكن) يعد ضمانا لمن تخاطبه أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وهذا متعذر، بينما قولك : (متى تذهب أذهب) فإنه ضمان له أن تذهب معه في أي زمان ذهب ، وهذا غير متعذر .

(1) ينظر : مغني اللبيب ٢٠٩ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٠.
(2) ينظر : المسائل البصريات ١٨٣.
(3) ينظر : متن الآجرومية ١٣.
(4) شرح الآجرومية ٢٠٤ -٢٠٥.

٢٧ –(لَمَّا) بين الاسمية والحرفية :

تأتي (لَمَّا) بمعنى (إلا) كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1]، وتأتي حرف نفي وجزم وقلب فتختص بالمضارع ، كقوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[2]، وتأتي أداة شرط تختص بالماضي[3] ، فتحتاج إلى فعلين ؛ فعل شرط وفعل جواب[4]، وهذه (لما) الشرطية اختلف النحويون هل هي اسم أو حرف ؟

سيبويه[5] يرى أنها حرف وجوب لوجوب ،ورجحه المالقي[6] أمَّا ابن السراج[7] والفارسي[8] وابن هشام[9] وغيرهم فيرون أنها ظرف زمان بمعنى (حين)

---

(1) الطارق ٤.

(2) البقرة ٢١٤ .

(3) اوقد جوز المجمع العربي بالقاهرة وقوع جوابها مضارعا تبعا للفراء وابن عصفور وابن مالك والرضي . ينظر : القرارات النحوية والتصريفية ٣١٥ –٣١٨.

(4) ينظر : رصف المباني ٣٥١ –٣٥٣

(5) ينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٤

(6) ينظر : رصف المباني ٣٥٤

(7) ينظر : الأصول في النحو ٣/ ١٧٣

(8) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٧

(9) ينظر : مغني اللبيب ٢٧٨.

أو (إذ) . وقد جمع ابن مالك[1] بين المذهبين فجعلها حرف وجوب لوجوب وظرفية .

ورجح العثيمين قول ابن مالك ، فمن أقواله بحرفيتها قوله : (« لو » حرف امتناع لامتناع .. و (لولا) حرف امتناع لوجود ، و (لما) حرف وجود لوجود، فهذه الأدوات الثلاث تنازعت الوجود والعدم)[2] ، وأمَّا قوله باسميتها فقد قال في (لما ظلموا) من قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[3]: (المراد بالظلم هنا الكفر،أي حين كفروا)[4]

وعند تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[5] قال :(« لما» هنا شرطية ؛ وهي على أربعة أنحاء في اللغة العربية : شرطية ، ونافية جازمة ، وبمعنى « إلا » وبمعنى حين)[6]

ولعل القول بحرفيتها هو المرجح لدى الباحث ، ومن الممكن حمل (لَمَّا) في آية سورة الكهف على أنها تفيد السببية ، أي : بسبب ظلمهم .

---

(1) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٤١٧ –٤١٨.
(2) تفسير القرآن الكريم –يس– ٢٣٥ ، وينظر : القول المفيد ١/ ١٦٤ ، وفتح ذي الجلال والإكرام ١/ ١٥٢
(3) الكهف ٥٩
(4) تفسير القرآن الكريم –الكهف– ١٠٧ ، ويسمع شرح الدرة اليتيمة ٥/ أ أوله
(5) البقرة ١٠١
(6) تفسير القرآن الكريم ١/ ٣٢٣

٢٨ - إعراب (أمّا بعد) :

أمّا حرف من الحروف، تأتي لثلاثة معان:[1]

الأول : أن تكون حرف توكيد، نحو : (أمّا زيد فذاهب) .

الثاني : أن تكون حرف تفصيل يدل على الشرط فتكرر غالبا، نحو قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ . وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[2].

الثالث : أن تكون حرفا متضمنا معنى الشرط ؛ ولذلك جيء بالفاء في الجواب .

وقد اختلف النحويون في تحديد ما نابت عنه، فبعضهم يقول بنيابتها وإقامتها مقام أداة الشرط (مهما) وجملة الشرط[3]، وبعضهم يقول أنها قامت مقام أداة الشرط وفعل الشرط - أي تضمنت معناهما[4] - وقيل غير ذلك.[5]

والتقدير: «مهما يكن من شيء بعد حمد الله فنابت (أما)مناب أداة الشرط

---

(1) ينظر : مغني اللبيب ٦٧- ٩، وشرح التصريح ٢/ ٤٢٦ -٤٢٨، وهمع الهوامع ٥٧٩ - ٥٨٠.

(2) ينظر : مغني اللبيب ٦٧- ٩، وشرح التصريح ٢/ ٤٢٦ -٤٢٨، والهمع ٥٧٩ - ٥٨٠. الضحى ٩ - ١١.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ١٨٩٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٦

(4) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨١، شرح ابن الناظم على الألفية ٥٠٩، وشرح المكودي ٢٩٦، وحاشية الصبان ٤/ ٦٢

(5) ينظر : ظاهرة النيابة في العربية ٤٠٢

وفعله»[1] بعدا أن حذفا .

وكذلك اختلفوا في الجواب المحذوف لمن يكون ؟ سيبويه[2] يجعله لـ (أمَّا) ، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب (أمَّا) ،وأبو علي الفارسي[3] يجعله جوابا ،للشرط المحذوف ، وجواب (أمَّا) محذوف دل عليه جواب الشرط . أمَّا الأخفش[4] فقد جعله جوابا لـ (أمَّا) والشرط معا .

وكون (أمَّا) نائبة مناب اسم الشرط (مهما) وفعله ، هو المختار عند العثيمين ، غير أن منهجه في التيسير جعله يرجح أنها قامت مقام الجملة كاملة ، فقال معللا:[« أما بعد » :(أما) هذه نائبة عن اسم شرط وفعله ، التقدير : مهما يكن من شيء ؛ قال ابن مالك[5]:

أمَّا كمهما يكمن شي وفا لتلو تلوها وجوبا أُلِفا

فقولهم : أمَّا بعد : التقدير : مهما يكن من شيء بعد هذا ؛ فهذا .

وعليه ؛ فالفاء هنا رابطة للجواب ، والجملة بعدها في محل جزم جواب

---

(1) رصف المباني ١٨٢

(2) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٤ ، وحاشية الصبان ٤/ ٦٧.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٤ ، وحاشية الصبان ٤/ ٦٧.

(4) ينظر : المصدران أنفسهما.

(5) الألفية رقم ٧١٢.

الشرط ، ويحتمل عندي أن تكون : (أما بعد ، فهذا) ؛ أي أن (أمَّا) حرف شرط وتفصيل، أو حرف شرط فقط مجرد عن التفصيل ، والتقدير : أما بعد ذكر هذا ؛ فأنا أذكر كذا وكذا . ولا حاجة أن نقدر فعل شرط ، ونقول : إن (أما) حرف ناب مناب الجملة][1].

ولعل الراجح في (أمَّا) أنها« أداة تفصيل، محمولة على المجازاة في اشتراط الفاء في جوابها»[2]؛ لأن الخلاف السابق لا يترتب عليه شيء ، فوضع مثل تلك الخلافات يعد تيسيرا للنحو.

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٤٩ . وينظر : الشرح الممتع ١/ ١٦.
(2) ظاهرة النيابة في العربية ٤٠٣.

الفصل الخامس

شخصية العثيمين النحوية

المبحث الأول : نقده النحوي

المبحث الثاني : مذهبه النحوي

المبحث الثالث : آراؤه النحوية التي تفرد بها .

المبحث الرابع : التيسير عنده

المبحث الخامس : تأثره بالسابقين

المبحث الأول : ـ نقده النحوي :

ليس غريبا على نحوي يمحص الأقوال والأدلة كالعثيمين أن يوجه سهام نقده إلى بعض الآراء النحوية ، وقد جاء نقده بعض الآراء منسوبا إلى أصحابها والقائلين بها ، والبعض الآخر غير منسوب .

وقد بدأ الباحث بالنقد للآراء المنسوبة ، ثم للآراء غير المنسوبة .

الرد على سيبويه :

جعل سيبويه (سوى) ملازمة للنصب على الظرفية دائماً[1]، فعقب العثيمين على ذلك القول فقال:(ولا ريب أن هذا القول لا حظ له من النظر[2]).

---

(1) الكتاب ٣/ ٢١١.
(2) شرح الألفية ٤١/ أ أوله.

الرد على الزمخشري:

لقد رد العثيمين على الزمخشري في موضعين مختلفين ؛ إذ وجه الزمخشري اللغة والنحو لخدمة مذهبه العقدي .

الموضع الأول : في معنى الباء في (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث جعلها الزمخشري للمصاحبة، بينما العثيمين يرى أنها للاستعانة، فقال العثيمين:(والباء في قوله : بسم الله أهي للاستعانة أم للمصاحبة ؟.

هناك من قال : إنها للاستعانة .

ومنهم من قال : إنها للمصاحبة .

وممن قال إنها للمصاحبة ؛ الزمخشري صاحب الكشاف وهو معتزلي من المعتزلة ، وكتابه الكشاف فيه اعتزاليات كثيرة قد لا يستطيع أن يعرفها كل إنسان ، حتى قال البلقيني أخرجت من الكشاف اعتزاليات بالمناقيش . وهذا يدل على أنها خفية .

والزمخشري رجَّح أن الباء للمصاحبة ، مع أن الظاهر أنها للاستعانة ! لكنه رجح المصاحبة ؛ لأن المعتزلة يرون أن الإنسان مستقل بعمله فإذا كان مستقلا بعمله فإنه لا يحتاج للاستعانة .

لكن لا شك أن المراد بالباء هو : الاستعانة التي تصاحب كل الفعل ، فهي في الأصل للاستعانة وهي مصاحبة للإنسان من أول الفعل إلى آخره ، وقد تفيد معنى آخر وهو التبرك إذا لم تحمل التبرك على الاستعانة ونقول كل مستعين بشيء فإنه متبرك به)[1].

الموضع الثاني: في إفادة (لن) التأبيد ، فقد جعلها الزمخشري للتأبيد[2]، ورد العثيمين هذا القول ، وإن لم يصرح باسم الزمخشري ، إلاَّ أن نسبة القول بالتأبيد للزمخشري أصبحت أمرا مشهورا ، وملازما له كاسمه ، ولاسيما عند النحاة[3] قال العثيمين : (هل(لن) تفيد : النفي دائما أي على سبيل التأبيد أو تنفي نفياً يمكن أن يثبت؟ إذا نفت لا تنفي دائما ، ولهذا بطل استدلال أهل التعطيل[4] بقوله تعالى : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾[5] على انتفاء رؤية الله في الآخرة ،

فـ(لن) ما هي للنفي المؤبد)[6]

---

(1) شرح المنظومة البيقونية ١٩.
(2) ينظر : الأنموذج ١٠٣
(3) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٥ ، ومغني اللبيب ٢٨١ ، وغيرهما
(4) المقصود بهم هنا المعتزلة.
(5) الأعراف ١٤٣.
(6) شرح الآجرومية ١٧١.

الرد على ابن عقيل :

انتقد العثيمين ابن عقيل في تمثيله ببعض الأمثلة في شرحه الألفية نذكر منها:

- مثَّل ابن عقيل لمجيء الحال من النكرة بلا مسوغ بحديث[1] (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلى وراءه قوماً قياما)[2] ، قال العثيمين: (ولكن هذا المثال وإن مثل به الشارح لا يصح ؛ لأن (قوم) وصفت بقوله (وراءه) فصح مجيء الحال منها ، لكن لو قلت : جاء قوم قياما هذا المثال المنطبق الصحيح)[3].

- مثل ابن عقيل لحذف المضاف مع وجود قرينة تدل عليه[4] بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾[5] قال العثيمين : (وهذا لاشك أنه خطأ ، فإن هذا مذهب أهل التحريف الذين يحرفون الكلام عن مواضعه في أسماء الله وصفاته ، فما الذي

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٥٠٧.

(2) رواه البخاري ٦٨٨ بلفظ (وصلى وراءه قومٌ قياماً) ومسلم ٤١٢ بلفظ (فصلوا بصلاته قياماً) وفي الروايتين شاهدٌ للنحويين.

(3) شرح الآلفية ٤٢ / أ أوله.

(4) ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٣٨.

(5) الفجر ٢٢.

أدراهم أن المعنى : وجاء أمر ربك ؟ عندهم دليل ؟ ما عندهم دليل ؛ ولهذا المحرفون لآيات الصفات يقولون على الله بلا علم من وجهين :

الوجه الأول : أنهم قالوا ما أراد الله كذا .

الوجه الثاني : أنهم قالوا أراد كذا .

فهم قالوا ما أراد الله أن يجيء هو بنفسه لأن المجيء عندهم مستحيل، وأراد وجاء أمر ربك ، فهنا قالوا على الله بلا علم ، فنفوا ما قال الله وأثبتوا ما لم يقله الله ، والواجب علينا في آيات الصفات إجراؤها على ظاهرها ، ولكن بشرط أن يكون هذا الظاهر لائق بالله عز وجل ، لا يقتضي تمثيلا ولا تشبيها ولا تكييفا، لماذا؟ لأن الله يتحدث عن نفسه وهو أعلم بنفسه ولا يمكن أن يتحدث عن نفسه بصفة وهو يريد خلافها ؛ لأن هذا خلاف البيان ، والله تعالى يقول في القرآن: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾[1]، ما يكفي أن نقول هذا خلاف البيان ، بل نقول هذا تعمية وتضليل أن يخاطب الإنسان بشيء والمراد غيره ، وهذا لازم لهؤلاء المحرفة ، ... إذا هل يصح التمثيل بالآية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؟ لا)[2].

(1) آل عمران ١٣٨ .

(2) شرح الآلفية ٤٨ / أ أوسطه.

الرد على جلال الدين المحلي :

تتعلق ردود العثيمين على صاحب تفسير الجلالين بإعراب بعض الآيات ، ففي تفسير قوله تعالى:﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَٰبَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾[1]، أعرب المحلي[2] (لهم مثلا) مفعولا أول لـ (اضرب)، و(أصحاب) مفعولا ثانيا ، وقد رد العثيمين هذا الإعراب ، فقال معللا : (وقال المؤلف – رحمه الله –: (لهم مثلا مفعول أول ، (أصحاب) مفعول ثان) وهذا الظاهر أنه سهو من المؤلف ، والصواب العكس ، لأن المضروب هو أصحاب القرية ، فيكون هو المفعول الأول ، و (مثلا) مفعول ثان ، أي : اجعل أصحاب القرية لهؤلاء المكذبين لك اجعلهم مثلا يعتبرون به ، والمَثَل والمِثِل كالشبه والشِّبه ، أي : جعله أمرا مشابها حتى يتعظوا)[3]

وفي تفسير قول الله عز و جل: ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ ﴾[4]، أعرب المحلي[5] (متكئون) خبراً . ثانيا ، بينما يرى العثيمين أنها مبتدأ

---

(1) يس ١٣.

(2) ينظر : تفسير الجلالين ٥٧٩.

(3) تفسير القرآن الكريم –يس– ٥٣.

(4) يس ٥٦.

(5) ينظر : تفسير الجلالين ٥٨٤.

مؤخر ، فقال : [(متكئون) قال المؤلف : (خبر ثان متعلق على)[1] أي : على الأرائك متعلقة بـ(متكئون) ، وعلى كلام المؤلف يكون المبتدأ (هم) وفي (ظلل) خبر و (متكئون) خبر ثان ، فالجملة على كلامه واحدة لكنها متعددة الخبر : (هم في ظلال متكئون) و (على الأرائك) متعلقة بـ(متكئون) ، ومناسبة تقديمها على عاملها : مراعاة فواصل الآيات ... هذا ما ذهب إليه المؤلف ، ولنا رأي ثان في الإعراب أن تكون (على الأرائك)خبر مقدم و(متكئون) مبتدأ مؤخر ، وعلى هذا فتكون لدينا جملتان ، جملة (هم وأزواجهم في ظلل) والثانية : (على الأرائك متكئون) وما ذكرناه أعم ، أن ما ذكرناه يشمل أن يكون متكئين على الأرائك مع الزوجات ، أو بدون زوجاتهم ، وعلى كلام المؤلف – رحمه الله – يقتضي أن يكونوا على الأرائك مع الزوجات).[2]"

---

(١) تفسير الجلالين ٥٨٤.

(2) تفسير القرآن الكريم – يس – ٢٠١.

الرد على بكر أبو زيد :

من حروف العطف الكثيرة في الاستخدام الحرف (ثمَّ) وهو كسائر حروف العطف يفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد ، وهل يفيد الترتيب ؟

الجمهور[1] على أن (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي – أي بالمهلة – ، ويقصدون بالترتيب أن يكون الثاني بعد الأول في الحكم ، وقد يكون الترتيب في الذكر .

ومن أهم الأدلة وأوضحها قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ . ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾[2].

وذهب آخرون إلى أنها تكون كالواو في عدم الترتيب ، منهم الفراء[3] ، والأخفش[4]، وقطرب[5] .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا

---

(1) ينظر : شرح المفصل ٨/ ٦١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٩٧ ، ومغني اللبيب ١٢٦ ، وشرح التصريح ٢/ ١٦٤– ١٦٥ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٩٥.

(2) عبس ٢١ ، ٢٢.

(3) ينظر : معاني القرآن له ١/ ٣٩٦ ، والجنى الداني ٤٢٧.

(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٨.

(5) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٨ ، والجنى الداني ٤٢٧.

زَوْجَهَا﴾[1] واختار العثيمين مذهب الجمهور ، ذكر ذلك عند رده – نصحه – على بكر أبو زيد الذي جعل (ثم) في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[2] جعل (ثم) للترتيب الذكري فقط؛ أي أنها ليست للترتيب ، قال العثيمين: (المسألة الثالثة : ذكر فضيلتكم مثالا للترتيب الذكري في حرف العطف (ثم) هو قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ وقلتم : ليست (ثم) للترتيب ؛ لأن الاستواء على العرش قبل رفع السموات .

ومن المعلوم أن الأصل في ترتيب (ثم) أنه ذكري حكمي ، ولا ينتقل عن هذا الأصل إلاَّ بدليل .

ومن المعلوم أيضا أن استواء الله تعالى على عرشه من صفاته الفعلية المتوقفة على الأدلة السمعية ، ولم يبين الله لنا أنه كان مستويا على عرشه قبل خلق السموات والأرض)[3].

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن العثيمين لا يرى إفادة (ثم) للتراخي مطلقا ،

---

(1) الزمر ٦.

(2) الرعد ٢.

(3) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ١٣/ ٤١٦.

بل هناك مواضع لا تفيد فيها (ثم) التراخي ، وإنما تفيد الترتيب فقط، فعند قول البجاوي : (ثم يبسمل سرا وليست من الفاتحة ثم يقرأ الفاتحة)[1] ، قال : (وقوله : (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد البسملة يقرأ الفاتحة و (ثم) هذه لا يراد بها الترتيب والتراخي ، بل هي لمجرد الترتيب ؛ لأنه لا تراخي بين البسملة وقراءة الفاتحة ، بل يبسمل ثم يشرع في الفاتحة فورا)[2] وعند قول شيخ الإسلام ابن تيمية في حديثه عما يكون في القبر : (ثم بعد هذه الفتنة إمَّا نعيم وإما عذاب)[3].قال : (ثم : هذه لمطلق الترتيب ، وليست للتراخي ؛ لأن الإنسان يعذب أو ينعم فورا).[4]

الرد على عضيمة :

لم يصرح العثيمين باسم عضيمة غير أننا نلمح ذلك في تناول العثيمين لمسألة مجيء (أنْ) تفسيرية ، حيث يرى عضيمة[5] أنه ليس في القرآن الكريم آية يتعين فيها أن تكون (أن) تفسيرية لا تتحمل غير ذلك ، ففي قوله تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾[6] ، قال العثيمين : (أن : تفسيرية ، تفسر

(1) متن زاد المستنقع ٣٣.
(2) الشرح الممتع ٣/ ٨١.
(3) العقيدة الواسطية ٢٧.
(4) شرح العقيدة الواسطية ٢/ ١١٩.
(5) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٣٨٣.
(6) الأنعام ١٥١.

(اتل ما حرم) أي : اتلوا عليكم ألاَّ تشركوا به شيئا ، وليست مصدرية ، وقد قيل به، وعلى هذا القول تكون (لا) زائدة ، ولكن القول الأول أصح ؛ أي : اتل عليكم عدم الإشراك ؛ لأن الله لم يحرم علينا أن لا نشرك به، بل حرم علينا أن نشرك به ، ومما يؤيد أن (أنْ) تفسيرية أن (لا) هنا ناهية لتتناسب الجمل فتكون كلها طلبية)[1] ففي الكلام السابق يرى العثيمين أنَّ (أنْ) تفسيرية لا تحتمل غير ذلك، ومما يؤيد أن ذلك موجه لعضيمة أن الكتاب الذي ذكر عضيمة فيه كلامه كتاب مشهور حظي باهتمام علماء الحجاز .

الرد على أهل التحريف :

جاء ذلك في معرض استدلاله على أن الله في العلو بحديث معاوية في صحيح مسلم[2] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للجارية : (أين الله ؟) ، قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله ، قال : (اعتقها فإنها مؤمنة) .

أهل التحريف يرون أن السؤال بـ (أين) عن الجهة في حق الله لا يجوز؛ لأن ذلك يؤدي – بزعمهم – إلى تجسيد الله وجعل الجهة تحتويه ، وبالتالي فهو تمثيل . فرد عليهم العثيمين قائلاً : (وأين يستفهم بها عن المكان؛ فقالت في السماء.

---

(١) القول المفيد ١/ ٤٠ –٤١.

(2) ٥٣٧.

فأثبتت ذلك ، فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : (أعتقها ، فإنها مؤمنة) .

وأهل التحريف يقولون : (أين) بمعنى (من) ؛ أي: من الله ؟ قالت في السماء، أي : هو من في السماء ، وينكرون العلو .

وقد رد عليهم ابن القيم رحمه الله في كتبه ومنها (النونية) وقال لهم : اللغة العربية لا تأتي فيها (أين) بمعنى (من) وفرق بين (أين) و (من))[1].

الرد على المعطلة :

المعطلة هم الذين يعطلون صفات الله تعالى : فلا يثبتون له وجهاً يليق به ، هؤلاء يلزمون المثبتين لها بإلزامات متعددة ، منها أنهم في قوله تعالى : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[2] يلزمونهم بالقول أن النبي ﷺ في عين الله وداخلها ؛ لأن ذلك هو ظاهر القرآن ؛ ولأن الباء ظرفية ، فرد عليهم العثيمين بأن الباء ليست للظرفية وإنما هي للمصاحبة ، فقال : (فإن قيل : بماذا تفسرون الباء في قوله : (بأعيننا)؟

قلنا : نفسرها بالمصاحبة ، إذا قلت : أنت بعيني ؛ يعني : أن عيني تصحبك

---

(١) القول المفيد ٣/ ٣٨٧.

(2) الطور ٤٨.

وتنظر إليك، لا تفتك عنك ؛ فالمعنى : أن الله عز وجل يقول لنبيه : اصبر لحكم الله ؛ فإنك محوط بعنايتنا وبرؤيتنا لك بالعين حتى لا ينالك أحد بسوء.

ولا يمكن أن تكون الباء هنا للظرفية ، لأنه يقتضي أن يكون رسول الله ﷺ في عين الله، وهذا محال .

وأيضاً؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم خوطب بذلك وهو في الأرض؛ فإذا قلتم: إنه كان في عين الله! كانت دلالة القرآن كذبا. وهذا وجه آخر في بطلان دعوى أن ظاهر القرآن أن الرسول ﷺ في عين الله تعالى)[1].

الرد على المعتزلة :

ذكر النحويون أن الفعل (جعل) يختلف معناه بحسب تعديه؛ فإذا تعدى لمفعول واحد كان معناه خلق ، وإذا تعدى إلى مفعولين كان معناه صير[2]، غير أن القائلين بخلق القرآن وجهوا بعض النصوص التي تعارض مذهبهم، من هذه النصوص قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[3]، فجعلوا (جعل) بمعنى خلق

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٣١٦.

(2) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤/ ١٦٨ وَ ٢١٦ ، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٢–٢١٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٦ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٤٤.

(3) الزخرف ٣.

وإن كانت قد تعدت إلى مفعولين ، بل عمموا ذلك فجعلوا (جعل) بمعنى خلق في جميع السياقات ؛ ولأن ذلك مخالف لعقيدة السلف التي يعتنقها العثيمين فقد رد عليهم ، ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[1] قال : (قوله تعالى: ﴿ إنا جعلنا ﴾ أي صيرنا، وجعل تأتي بمعنى: خلق وبمعنى صيَّر ، فإن تعدت لمفعول واحد فإنها بمعنى (خلق) ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَتِ وَالنُّورَ ﴾[2] وإن تعدت لمفعولين فهي بمعنى صيَّر ، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءناً عَرَبِيّاً﴾ [3]: أي صيرناه ، بلغة العرب، وإنما نبهت على ذلك، لأن الجهمية يقولون : إن الجعلَ بمعنى الخلق في جميع المواضع ، ويقولون : معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءناً عَرَبِيّاً ﴾ أي خلقناه ، ولكن هذا غلط على اللغة العربية .

﴿ جَعَلْنَا مَا عَلَى الأرض زِينَةً لَهَا ﴾ هنا جعل بمعنى صير فالمفعول الأول (ما) والمفعول الثاني (زينة) أي أن ما على الأرض جعله الله زينة للأرض)[4]

---

(1) الكهف ٧.

(2) الأنعام ١.

(3) الزخرف ٣.

(4) تفسير القرآن الكريم — سورة الكهف — ١٨.

ردود غير منسوبة :

- رده على من جعل الواو غير عاطفة في قوله تعالى عن أهل الجنة ﴿ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها[1]﴾ قال : (وأما أهل الجنة فإنهم إذا وصلوا إلى الجنة وقفوا على قنطرة بين الجنَّة والنار فيقتص لبعضهم من بعض اقتصاصاً خاصاً غير الاقتصاص الأول الذي يكون في عرصات القيامة... ولهذا نقول في الواو هنا : إنها عاطفة على جواب الشرط المحذوف ، حتى إذا جاؤها حصل كيت وكيت ، وفُتحت أبوابها وليست زائدة كما قيل به ، ولا واو ثمانية كما قيل به أيضاً ، بل هي واو عاطفة على الوجه المعتاد والمعطوف عليه محذوف)[2]

- بعض المفسرين[3] أعرب (بأنفسهن) توكيدا للفاعل في (يتربصن) ، والباء زائدة في قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾[4]، وهذا الإعراب لم يرض العثيمين ، فقال : (أي : ينتظرن في العدة ، ويحبسن أنفسهن عن الزواج ؛ لأن المرأة بطبيعتها تطلب النكاح ؛ فقيل لها تربصي بنفسك ، انتظري ، مثلما

(1) الزمر ٧٣.

(2) تفسير القرآن الكريم – أل عمران – ١/ ٥٠٧ . وهو بهذا يوافق كثيراً من علماء التفسير ويخالفهم في تقدير ما بعد الواو إذ يقدره بعضهم : وتحصل الشفاعة ، وكلا الأمرين حاصلٌ.

(3) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٥٥٣ – ٥٥٤ ، ومغني اللبيب ٥١٩.

(4) جزء من آيتين من سورة البقرة ٢٢٨ وَ ٢٣٤.

أقول:أرفق بنفسك –أي هوِّن على نفسك – ؛ وما أشبهها ؛ وأما قول من قال : إن (أنفسهن) توكيد للفاعل في (يتربصن) زيدت فيه الباء، وجعل معنى الآية : يتربصن أنفسهن ؛ فهذا ليس بصحيح ؛ لأن الأصل عدم الزيادة ؛ ولأن مثل هذا التعبير شاذ في اللغة العربية ؛ فلا يحمل كلام الله على الشاذ ؛ وعلى هذا فالمعنى الصحيح : أن ينتظرن بأنفسهن فلا يعجلن).[1]

فمراعاة المعنى ، والأخذ بالأصل ، وعدم حمل كلام الله على الشاذ هي أدلة رده ذلك الإعراب .

– بعض المعربين[2] للقرآن الكريم أعرب (الكبرى) مفعولاً به لـ (رأى) في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾[3]، وهذا الإعراب مرجوح عند العثيمين ؛ لأنه لا يؤدي إلى المعنى الصحيح ، فقال مرجحا بعد أن ذكر الخلاف: (٦ وقد اختلف العلماء في قوله : (الكبرى) : هل هي مفعول لـ (رأى) ، أو صفة لـ (آيات) ؟ .

وقوله : (الكبرى) قيل : إنها مفعول لـ (رأى) والتقدير : لقد رأى من آيات الله الكبرى .

---

(1) تفسير القرآن الكريم –البقرة–٣/ ٩٨ – ٩٩ ، وَ ١٥٣ – ١٥٤.

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٨ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٢٠٧ ، وإعراب القرآن للكرباسي ٧/ ٦٣٥.

(3) النجم ٣٢.

فعلى الرأي الأول : يكون المعنى : أنه رأى الكبرى من الآيات .

وعلى الرأي الثاني : يكون المعنى : أنه رأى بعض الآيات الكبرى ، وهذا هو الصحيح ، أن الكبرى صفة لـ (آيات) ،وليست مفعولا لـ(رأى) ؛ إذ إن ما رآه ليس أكبر آيات الله).[1]

- انتقد العثيمين مَن مثَّل لحذف المبتدأ والخبر بقوله تعالى: ﴿ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[2]، فقال: (من مثل بهذه الآية ، لحذف المبتدأ والخبر فإن تمثيله ليس بصحيح ، حيث قال إن التقدير واللائي لم يحضن عدتهن ثلاثة أشهر، هذا غير صحيح المثال ؛ أولا أننا لا نسلم أن المحذوف جملة ؛ إذ من الممكن أن نقدر واللائي لم يحضن كذلك ، أليس كذلك ؟ وكذلك ليست جملة فلم يحذف فيها المبتدأ والخبر جميعا ، ثانيا : سلمنا جدلا أن المحذوف هو المبتدأ والخبر لكن هذا المبتدأ والخبر هو في الحقيقة خبر ؛ لأن المبتدأ والخبر هنا نائب عن خبر فقط ؛ لأن اللائي لم يحضن مبتدأ ، عدتهن مبتدأ ثاني ، ثلاثة أشهر خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، فالمحذوف حقيقة هو الخبر فالتمثيل بالآية لا يصح للوجهين اللذين ذكرتهما ؛ الأول أنه يمكن أن نقدر الخبر كذلك وهو المفرد ومعلوم أنه كلما قل التقدير كان أولى وأحسن ، الثاني لو سلمنا

---

(1) القول المفيد ١/ ٢٥٢ – ٢٥٣.

(2) الطلاق ٤ ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٣ . وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٦.

جدلا أن الآية على تقدير واللائي لم يحضن عدتهن ثلاثة أشهر لتناسب هذا التقدير مع ما سبق ؛ لقلنا إن المحذوف ليس مبتدأ وخبراً بل المحذوف هو الخبر ولكنه صار جملة)[1].

(١) شرح الألفية ١٩ / ب أوسطه.

المبحث الثاني - مذهبه النحوي :

من المهم جدا بعد عرضنا السابق لمسائل الخلاف أن نحدد مذهب العثيمين وإلى أي اتجاه نحوي ينتمي ، فقد صرح العثيمين بأنه يميل إلى آراء الكوفيين فقال موازنا بين المدرستين : (وغالب ما يذهب إليه البصريون التقعيد والحفاظ على القواعد ، وأما الكوفيون فهم أسهل منهم في هذا الباب يتساهلون وأنا إلى رأيهم أَمْيَل مني إلى رأي البصريين فأقول عندي قاعدة إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فاتبع الأسهل فإنه أسهل)[1] ، وقد مشى العثيمين على هذه القاعدة حذو القذة بالقذة غير أن الأسهل ليس دائما في مذهب الكوفيين ، ولذلك زادت ترجيحاته لمذهب البصريين على ترجيحاته لمذهب الكوفيين ، فقد وافق البصريين في ثلاثين مسألة ، بينما وافق الكوفيين في أربع وعشرين مسألة ، وحتى لو كلفنا أنفسنا في البحث عن مسائل أخرى – تمحلا – لم يظهر فيها الترجيح بوضوح ؛ لنضعها في كفة الكوفيين فإن ذلك لا يسوغ لنا أن نجعله كوفيا ؛ لأن الأصل أن تطغى آراؤه الكوفية على البصرية ، وهل الموازنة الإحصائية السابقة لمسائل الترجيح تسوغ لنا الحكم بانتمائه للمذهب البصري ، لا سيما وأن كثيرا من المصطلحات والعبارات البصرية منتشرة في كتبه ؟ لا يرى الباحث صحة ذلك الميزان – ولو في شخصيتنا هذه – ؛ لأسباب منها :

---

(١) شرح لألفية ٢/ أ أوله.

- أنه قبل أن يرجح قولا ما يبسط الخلاف ثم يختار ما اقتنع به دون تعصب.

- مناقشته لبعض المسائل الخلافية بين المذهبين دون أنْ يرجح شيئا منها .

- تصريحه في القول السابق وفي مواضع أخرى أن اختياراته تقوم على الأخذ بالأسهل[1]

وهل من الممكن نسبته إلى المدرسة البغدادية التي تقوم على الاختيار والمزج بين آراء المدرستين ؟

في الحقيقة لا نستطيع ذلك ؛ لأن الإقرار بوجود هذه المدرسة مختلف فيه : « فدارسو النحو لم يتفقوا حتى الآن على أن هنالك مدرسة نحوية متميزة يمكن أن ندعوها باسم مدرسة بغداد ، وليس هناك نحو متميز ذو منهج بين يمكن أن ندعوه بالنحو البغدادي . ولو كانت دعوى الانتقاء من آراء المدرستين والمزج بينهما تشكل منهجا خاصاً في النحو لافترضنا أن الأخفش الأوسط (ت ٢٢١ هـ) واحد من متقدمي نحاة بغداد ؛ لأنه عاش في بغداد ، واتصل بالكسائي (ت ١٩٢هـ) شيخ الكوفيين ، وتابعهم في خمسين مسألة ، وهو قد خالف سيبويه في

---

(١) ينظر : المبحث الرابع من هذا الفصل ١٩٩.

مسائل كثيرة ، ولم يقل لنا أحد أن الأخفش بغدادي»[1].

إذا فما هو منهج العثيمين ؟

ثمة مذهب آخر في النحو اسمه المذهب السلفي ، يسلكه علماء الشريعة المتبعون لمذهب السلف ، في العقيدة والتفسير والفقه نصا وروحا .

وأول من أطلق هذا الاسم على مذهب نحوي هو الدكتور عبد الفتاح الحموز في دراسة له تحت عنوان : (المذهب السلفي « ابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية » في النحو واللغة)[2]، وقد قدم ما يسوغ له القول بوجود هذا المذهب بقوله : (ولعل ما يدفعني إلى عد أهل السلف ذوي مذهب متميز أو مدرسة نحوية لها مقوماتها وسماتها المذهبية ما يطالعني في تآليفهم من آراء لا نجدها عند كثير من النحاة واللغويين وغيرهم ، فهم ليسوا ورثة لكل ما قاله الكوفيون أو البصريون ، بل يختارون من ذلك ما يدور في فلك مذهبهم في التفسير والفقه كما مر : (فإن قلت : هذا خلاف مذهب سيبويه ، قلت : فكان ماذا ؟ وهل يرتضي محصِّل بردّ موجب الدليل الصحيح ؛ لكونه خلاف قول عالم معين ؟ هذه طريقة الخفافيش، فإما أهل البصائر فإنهم لا يردون الدليل وموجبه بقول معين أبدا ، وقليل ما هم ، ولا ريب أن أبا بشر – رحمه الله – ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى، وأحرز من قصبات

---

(1) ابن الحاجب النحوي ١٦ – ١٧.

(2) المذهب السلفي في النحو واللغة (مجلة الحكمة) العدد ١٤ ، ص ١٣٧.

سبقه، واستولى من أمده على ما لم يستول عليه غيره فهو المعلى في هذا المضمار، ولكن لا يوجب ذلك أن يُعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب ، وأنه لا حق إلا ما قاله ، وكم لسيبويه من نص قد خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرزون منهم ؟ ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام به)[1].

ودراسة الحموز السابقة الذكر دراسة أصيلة تأصيلية حيث ذكر الأسس والمبادىء التي قام عليها ذلك المذهب ، والتي من أهمها :[2]

- إنكارهم أن يكون في القرآن لفظ زائد لغير معنى زائد .
- احتجاجهم بالقراءات القرآنية والقياس عليها .
- احتجاجهم بالحديث النبوي الشريف والقياس عليه .
- حملهم النص القرآني وغيره على الظاهر الذي يوافق المعنى .
- أنهم ليسوا متعصبين لكوفي أو بصري .

ثم ذكر بعض المسائل التي يمكن أن يكون قصب السبق فيها بأيديهم أو

---

(1) المصدر السابق ١٤٠.

(2) ينظر المصدر نفسه ١٥٣ – ١٨٩.

بأيدي قليل من النحويين[1].

ولما كنا قد قررنا أن العثيمين سلفي في العقيدة والتفسير والفقه ، فإن القول بتأثير ذلك في الجانب النحوي عنده أمر وارد – بل حتمي – ، وحتى تتجلى الصورة وتزداد وضوحا سأذكر بعض المسائل التي يظهر فيها تأثير العقيدة والتفسير والفقه:

(١) سبق أن عرفنا أن العثيمين قد رجح مذهب البصريين في أن التضمين خاص بالأفعال ، ولا يكون في الحروف كما يراه الكوفيون ، « وهو الصحيح عند أهل السلف»[2]؛ لأن الفعل إذا ضمن معنى فعل آخر « فإنه يدل على معناه الأصلي ، وعلى معناه المضمن»[3]، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[4]، « ضمن الفعل هنا معنى (رجعوا) ؛ ولذلك عُدِّي بـ (إلى) ..؛ ليكون المعنى : رجعوا خالين بهم»[5]، وعند الكوفيين تكون (إلى) بمعنى

(1) ينظر المصدر نفسه ١٩٠ –١٩١.
(2) المصدر السابق ١٨٧.
(3) تفسير القرآن الكريم –البقرة –٢/ ١١١ و ١٤٦.
(4) البقرة ١٤.
(5) تفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة – ١/ ٥٣.

الباء، ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾[1] على أن الفعل (يعرج) ضمن معنى (يدخل) ولذلك عدي بـ (في) ، وعند الكوفيين أن (في) بمعنى (إلى) من باب التناوب ، والأصل أنَّ (يعرج) يتعدى بـ (إلى)[2].

(٢) أمَّا معاني الحروف التي أثبتها النحويون فلا ينكرها نحوي بل هي المخرج من بعض الإشكالات . ومن هذه الإشكالات ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾[3]، ووجه الإشكال أن (في) ظرفية ، والظرف يحيط بمن فيه و يقله ، فهل السماء تحيط بالله وتقله ؟ رد العثيمين على هذا الإشكال من وجهين قال في الثاني منهما : (أو نجعل « في » بمعنى « على » ، ونجعل السماء هي السقف المحفوظ المرفوع، يعني الأجرام السماوية وتأتي (في) بمعنى (على) في اللغة العربية ، بل في القرآن الكريم ، قال فرعون لقومه السحرة الذين آمنوا: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4]، أي على جذوع النحل . فيكون معنى (من في السماء) أي:

---

(1) سبأ ٢.
(2) ينظر : شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ١/ ١٩٢ – ١٩٣.
(3) الملك ١٦ .
(4) طه ٧١.

من على السماء ولا إشكال بعد هذا).[1]

(٣) يجعلون من معاني الكاف التعليل : وهذا المعنى نفاه الأكثرون ، وقد تقدم القول أن العثيمين يجوز ذلك[2]، بل جعل ذلك مخرجا من الإشكال في نوع الكاف الواردة في الصلاة الإبراهيمية من قوله صلى الله عليه وسلم : اللهم صلى على محمد – وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد)[3]، فقال:هل الكاف هنا للتشبيه أو للتعليل ؟

(٤) الجواب : أكثر العلماء يقولون إنها للتشبيه ، وهؤلاء فتحوا على أنفسهم إيرادا يحتاجون إلى الجواب عنه ؛ وذلك بأن القاعدة أن المشبه دون المشبه به وعلى هذا فأنت سألت الله صلاة على محمد وآله دون الصلاة على آل إبراهيم ؟ ومعلوم أن محمداً وآله أفضل من إبراهيم وآله ، فلذلك حصل الإشكال ، لأن هذا يعارض القاعدة المتفق عليها وهي : أن المشبه أدنى من المشبه به ... وقال بعض العلماء : إنها للتعليل – أي الكاف – وأن هذا من باب التوسل

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٣٩٨–٣٩٩.

(2) ينظر : صفحة (١٣٦) من هذا البحث.

(3) رواه أحمد ١/ ١٦٢ وغيره ، وجاء بروايات متعددة ومختلفة بعضها في الصحيح . ينظر : صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم للألباني ١٦٤ –١٦٧.

بفعل الله السابق ؛ لتحقيق الفعل اللاحق ، يعني كما أنك سبحانك سبق الفضل منك على آل إبراهيم فألحق الفضل منك على محمد وآله وهذا لا يلزم أن يكون هناك مشبه ومشبه به .

فإن قال قائل وهل تأتي الكاف للتعليل ؟

(٥) قلنا نعم تأتي للتعليل ... فهذا القول أعني أن الكاف في قوله (كما صليت) للتعليل من

(٦) باب التوسل بالفعل السابق إلى تحقيق اللاحق هو القول الأصح الذي لا يرد عليه إشكال)[1].

(٧) تقدير خبر (لا) النافية للجنس في (لا إله إلاَّ الله) بـ(حق) وليس بـ(موجود) والدافع لذلك عقدي[2].

(٨) (لن) ليست للنفي المؤبد[3] وهذا يتوافق مع القول برؤية الله في الآخرة في المعتقد السلفي ، ويتناقض مع معتقد المعتزلة الذين يستدلون بقوله تعالى

---

(1) الشرح الممتع ٣/ ١٦٥ - ١٦٦.

(2) ينظر : صفحة (١٩٥) من هذا البحث.

(3) الأعراف ١٤٣.

لموسى (إنك لن تراني)[١] ، حيث جعلوا (لن) للنفي المؤبد .

(٩) الباء ليست للتبعيض في قوله تعالى:﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾[٢] ، وفي الفقه السلفي المسح يشمل الرأس كله[٣].

(١٠) تقدير الفعل متأخرا في (بسم الله) : إذ يرى العثيمين أن لذلك فائدتين؛ الأول التبرك بالبداءة باسم الله ، والثانية إفادة الحصر[٤]

(١١) (ثم) أحيانا لا تفيد التراخي : عرفنا سابقا أن العثيمين رجح القول بأن (ثم) تفيد التراخي[٥]، غير أن بعض المواضع تخرجه من هذا الترجيح إلى ما كان مرجوحا ، فعند قول شيخ الإسلام فيما يحصل بعد الموت : (ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب) [٦]، قال : ((ثم): هذه لمطلق الترتيب وليست للتراخي ؛ لأن الإنسان يعذب أو ينعم فورا))[٧].

---

(١) ينظر : صفحة (٨٥) من هذا البحث.

(2) المائدة ٦.

(3) ينظر : صفحة (٦٨) من هذا البحث.

(4) ينظر : الشرح الممتع ١/ ٧ ، وتفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة – ١/ ٤-٥.

(5) ينظر الرد على بكر أبو زيد صفحة (١٧٢) من هذا البحث.

(6) العقيدة الواسطية ٢٧.

(7) شرح العقيدة الواسطية ٢/ ١١٩.

(١٢) حمل النصوص – لا سيما القرآنية والنبوية – على الظاهر الذي يوافق المعنى ومن المسائل التي تدخل تحت هذا الأصل إعرابهم (ربك) فاعل، في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [١]، ولا يصح عنده أن يجعل ذلك من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ لأن ذلك يدور في فلك العقيدة السلفية التي تثبت المجيء لله تعالى كما يليق به[٢]

ومن ذلك اختياره أن جواب الشرط والقسم وخبر المبتدأ لا يحتاجان إلى تقدير إذا كان مفهوما (هذا هو الراجح من أقوال أهل النحو أنه إذا كان الجواب مفهوما سواء للشرط أو القسم أو خبر للمبتدأ فإنه لا حاجة للتقدير وإنما نحتاج التقدير إن لم يكن مفهوما ، ولكن أكثرهم كما قلت يقولون أنه محذوف دل عليه ما قبله). [٣]

وكذلك عدم تقدير التمييز في أفعال المدح والذم في نحو قوله تعالى ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ المنذَرين﴾ [٤] فلا حاجة إلى تقدير التمييز (ساء صباح المنذرين

---

(١) الفجر ٢٢.

(2) ينظر : تفسير القرآن الكريم – جزء عم – ١٩٩ ، وآل عمران ١/ ١٧٧ ، ٢٩٦، ٥٠٧.

(3) فتح ذي الجلال والإكرام ١/ ٤٣٩ – ٤٤٠ . ينظر القول المفيد ٢/ ٢٣٥.

(4) الصافات ١٧٧.

صباحاً) إذ الفاعل سد مسده [1].

ومن ذلك إعراب (لا) التي تسبق (أقسم) في بعض الآيات ، للتنبيه وليست نافية ، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير ، ففي قوله تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[2]، قال العثيمين : (اختلف في « لا » ؛ فقيل :نافية ، والمنفي محذوف ، والتقدير : لا صحة لما تزعمون من أن القرآن كذب أو سحر وشعر وكهانة ، أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم .

فأقسم لا علاقة لها بـ (لا) إطلاقا ، وهذا له بعض الوجه ، وقيل : إن المنفي القسم ، فهي داخلة على أقسم ، أي : لا أقسم ولن أقسم على أن القرآن قرآن كريم ؛ لأن الأمر أَبْيَن من أن يحتاج إلى قسم ، وهذا ضعيف جدا .

وقيل:إن (لا) للتنبيه ، والجملة بعدها مثبتة ؛ لأن (لا) بمعنى انتبه ، أقسم بمواقع النجوم وهذا هو الصحيح)[3].

ومن ذلك ترك تقدير مضاف (رب) في إقسام الله بمخلوقاته ، نحو : والصافات ، والنازعات ، والضحى ، وغير ذلك ، وذلك أن العقيدة السلفية تقرر

---

(1) ينظر : تفسير القرآن الكريم –الصافات – ٣٦٤.

(2) الواقعة ٨١.

(3) القول المفيد ٢/ ١٥٩ وينظر: تفسير القرآن الكريم – جزء عم –١٥،١١٥ – ١١٦ ، ٢١٠.

أن لله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته ؛ وهذا القسم يدل على عظم المقسوم به»[1]

وحمله النصوص على الظاهر لا يعني أنه لا يقول بالتأويل والحذف والتقدير، وإنما يقول به ما دام يقوي المعنى ، أو كان المعنى يحتاج إليه كأن يكون ترك التقدير يتنافى مع العقيدة كتقدير المضاف في (جاهدت في الله ، وأحببتك في الله)، أي في مرضاة الله[2]، ففي قوله تعالى:﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾[3]، قال العثيمين:((في) للسببية ؛ أي : بسبب الإيمان بالله وإقامة دينه) ويجوز أن تكون (في) للظرفية على تقدير: (فإذا أوذي في شرع الله)؛ أي:إيذاء في هذا الشرع الذي تمسك به)[4].

ونجده يضع قاعدة في تقدير المحذوف لبعض المواضع ، ففي قوله تعالى:﴿لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[5]، قال : (وهنا نجد أنه حذف المفعول في قوله : «لينذر» وذكر المفعول في قوله : (ويبشر) ، فكيف نقدر المفعول بـ (ينذر) ؟

---

(1) ينظر : تفسير القرآن الكريم –جزء عم– ٣٩ ، ١٢٤، ١٨٦ ، ٣٠٧.

(2) المذهب السلفي في النحو واللغة (مجلة الحكمة) ، العدد ١٤ ، ص ١٧٨.

(3) العنكبوت ١٠.

(4) القول المفيد ٢/ ٢١٣ . وينظر : المصدر نفسه ٢/ ١٩٠.

(5) الكهف ٢.

الجواب : نقدره في مقابل من يُبشر وهم المؤمنون فيكون تقديره (الكافرون)، وهذه فائدة علم التفسير:أن الشيء يعرف بذكر قبيله المقابل له)[1].

(٩) إفادة (كان) الاستمرارية ، لا سيما فيما يتعلق بالله سبحانه وتعالى[2].

(١٠) إنكاره أن يكون في القرآن شيء زائد لغير معنى زائد ، أي أن الزيادة إنما هي في الإعراب ، وهذه الزيادة تزيد في المعنى : (وكل زيادة لفظية في القرآن ؛ فهي زيادة في المعنى)[3] ، وهل هناك محذور في قولنا زائد ؟ تارة يرى العثيمين محذورا في ذلك ، وتارة لا يرى محذورا ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[4] ، قال : (الباء حرف جر زائد للتوكيد ؛ والأولى أن نقول : « الباء للتوكيد » فقط ؛ ولا نقول : (زائد) ؛ لئلا يفهم السامع أن في القرآن ما ليس له معنى).[5] بينما في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾[6] قال : (« ما » : نافية ، « من » : حرف جر

(1) تفسير القرآن الكريم –الكهف– ١٠.
(2) ينظر صفحة (١٣٣) من هذا البحث.
(3) القول المفيد ١/ ٤٣٤ ، وينظر : تفسير القرآن الكريم –البقرة–٣/ ٣٥٤.
(4) البقرة ١٤٩.
(5) البقرة ١٤٩.
(6) فاطر ١٣.

زائد لفظا ، وقيل لا ينبغي أن يقال : حرف جر زائد في القرآن ، بل يقال : من : حرف صلة ، وهذا فيه نظر ؛ لأن الحروف الزائدة لها معنى ، وهو التوكيد ، وإنما يقال : زائد من حيث الإعراب)[1]

١١- الاحتجاج بالقراءات القرآنية : تباينت مواقف المذاهب النحوية من القراءات وكذلك أفراد النحاة ، فمنهم من يرد القراءة المتواترة الصحيحة ، وربما خطأ إمامها ؛ لأنها تخالف القاعدة النحوية التي يمشي عليها ، ومنهم من يأخذ بها ، ويحتج لها ، بينما السلفيون يرون أنه لا يجوز لأحد مهما بلغ من العلم أن يرد أي قراءة سبعية متواترة موافقة لخط المصحف؛لأن « القراءات القرآنية المتواترة سنة متبعة، نقلت بالتواتر عن النبي ﷺ»[2]؛ و لأن القواعد النحوية إنما وضعت لصون القرآن الكريم من اللحن ، فهو أصل من أصول القاعدة النحوية ، بل الأصل القوي الثابت ، فهو حاكم على القاعدة لا العكس ، وهذا الموقف السلفي يتفق تماما مع موقفهم من هذه القراءات في التفسير ، وقد مشى العثيمين على هذا المنهج فلم يرد قراءة من القراءات السبعية ، بل يبحث لها عن توجيه نحوي ، ومن أمثلة ذلك :

---

(1) القول المفيد ١/ ٣٦٧ . ويسمع شرح الدرة اليتيمة ٤/ ٢ آخره.

(2) مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية ٥٢.

- قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّغُوتَ﴾[1] قال العثيمين :

(فيها قراءتان في «عبد» وفي «الطاغوت» :

الأولى : بضم الباء (عبد) ، وعليها تكسر التاء في (الطاغوت) ؛ لأنه مجرور بالإضافة .

الثانية : بفتح الباء (عبَد) على أنه فعل ماض معطوف على قوله : (لعنه الله) صلة الموصول ، أي: ومن عبد الطاغوت، ولم يعد (من) مع طول الفصل؛ لأن هذا ينطبق على موصوف واحد ، فلو أعيدت من لأوهم أنهم جماعة آخرون وهم جماعة واحدة ؛ فعلى هذه القراءة يكون (عبَد) فعلا ماضيا، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على الضمير في قوله: (لعنه الله) ..

وعلى كل حال ؛ فالمراد بها عابد الطاغوت .

فالفرق بين القراءتين بالباء فقط ، فعلى قراءة الفعل مفتوحة ، وعلى قراءة الاسم مضمومة .

والطاغوت على قراءة الفعل في (عبد) تكون مفتوحة (عبَد الطاغوتَ) ، وعلى قراءة الاسم تكون مكسورة بالإضافة (عَبُدُ الطاغوتِ) .

وذكر في تركيب (عبد) مع (الطاغوت) أربعا وعشرين قراءة، ولكنها قراءات

---

(1) المائدة ٦٠.

شاذة غير .القراءتين السبعيتين (عَبَد) و (عَبُد)).[1]

- قوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَّ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً ﴾[2]

قال العثيمين :((فيضاعفه) فيها أربع قراءات ؛ الأولى : (يضاعفُه) بمد الضاد مع رفع الفاء ؛ والثانية ؛ بمد مع فتح الفاء ؛ والثالثة (يضَعِّفُه) حذف المد مع تشديد العين ، وضم الفاء ؛ والرابعة : حذف المد مع تشديد العين ، وفتح الفاء ؛ ولهذا جاء الرسم صالحا للقراءات الأربع ؛ لأن القرآن أول ما كتب ليس فيه حركات ؛ أما على قراءة فتح الفاء فوجهه أن الفاء السابقة للفعل للسببية ؛ والفعل منصوب بـ (أن) بعد الفاء السببية لأنه جواب الاستفهام ؛ والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم).[3]

- قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[4]

قال العثيمين: (فيها قراءتان (المجيدِ). و (المجيدُ) . فعلى القراءة الأولى تكون وصفا للعرش ، وعلى الثانية تكون وصفاً للرب عز و جل ؛ وكلتاهما صحيحة

---

(1) القول المفيد ١/ ٥٩١- ٥٩٢.

(2) البقرة ٢٤٥.

(3) تفسير القرآن الكريم -البقرة- ٣/ ٢٠١.

(4) البروج ١٥.

فالعرش مجيد وكذلك الرب عز وجل مجيد).[1] وفي قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾.[2] قال العثيمين:(و « يأمركم » فيها قراءتان : الضم ، والسكون ؛ فأما الضم فواضح ؛ لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ، ولا جازم ؛ وأما السكون فللتخفيف سماعا لا قياسا).[3]

وغير ذلك من المواضع.[4]

١٢- منعه حمل القرآن على الشاذ أو النادر ، محتجا لذلك بأن القرآن إنما نزل بلغة قريش ، وعلى ذلك فإن لغة أكلوني البراغيث ليس لها شاهد من القرآن ، وهذا الحكم خاص بالقرآن ولا يتعدى إلى أحاديث النبي ﷺ ؛ لأن رواية الحديث بالمعنى وبلغة الراوي جائزة ، ولا يجوز ذلك في القرآن ؛ لأنه متواتر لفظي ومعنوي، فقد قال عن هذه اللغة :(وهل في القرآن شاهد لهذه اللغة ؟ قال بعضهم إن في القرآن شاهدا لهذه اللغة ، ومنها قوله تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾[5]

---

(1) تفسير القرآن الكريم –جزء عم– ١٤٠ –١٤١

(2) البقرة ٢٦٨.

(3) تفسير القرآن الكريم –البقرة–٣/ ٣٤٦.

(4) ينظر : تفسير القرآن الكريم –البقرة–٣/ ١٨٤ ، و ٢٤٥ ، و– آل عمران–٢/ ٢٥٥ -٢٥٦ و ٣٣٠ و ٣٨٤ و –يس –٣٠٧ ، و– الكهف – ١٣٠ –١٣١ ، وغيرها.

(5) المائدة ٧١.

قال إن التقدير : ثم عميَ وصم كثير منهم ، ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأن القرآن لا يمكن أن ينزل على لغة شاذة قليلة في العرب، فهو على لغة قريش ولكن هذه الآية (ثم عموا وصموا) أضاف الفعلين إليهم جميعا ، ثم قال أبدل فقال كثير منهم ، كقولك ، أكلت الرغيف ، ثم تقول: نصفه أو كثير منه وهذا هو الصواب ؛ لأننا لا ننزل القرآن على لغة شاذة ... الحديث يمكن أن ينزل على هذا ...إذ جاء الحديث مخالفا للمشهور من لغة العرب قد نقول إن هذا من باب تصرف الراوي ، رواه بلغته لكن هذا خلاف الأصل ، ولكن نقول هكذا ، القرآن ما يمكن نقول فيه هكذا ؛ لأنه مروي بالتواتر بهذا اللفظ ، التواتر لفظي ومعنوي).[1]

بل شدد على من يحمل كلام الله على الشاذ في مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور بدون إعادة حرف الجر ، فقال : (كيف يكون كلام الله شاذا، هل تجد أفصح من لغة القرآن ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[2]؛ ولهذا الحقيقة الذين يقولون – من النحويين – إن هذا شاذ في القرآن الكريم يخشى عليهم ، شاذ على ماذا ؟ الواجب أن تجعلوا قواعدكم مبنية على القرآن ، ما هو القرآن مبني على قواعدكم ؛ لأن القرآن عربي)[3].

---

(1) شرح الدرة اليتيمة ٦/ أ أوله.

(2) الشعراء ١٩٥.

(3) شرح الألفية ٢٥ / أآخره.

المبحث الثالث : آراؤه النحوية التي تفرد بها :

على الرغم من تأخر العثيمين ، واكتمال الدرس النحوي ، إلاَّ أن له آراء قد تفرد بها ، ميزته ممن سبقه ، وعلى الرغم من أنها قليلة ، وأن بعضها تَفرد في التعليل، إلاَّ أنها مهمة وجديرة بالاهتمام ؛ لتؤكد لنا أن العثيمين ليس مقلدا لمن سبقوه يردد ما يقولونه ، بل كان له اجتهاداته الخاصة به ، وكان معتقده يدفعه لذلك غالبا .

وقد رتبتها بحسب الأبواب النحوية في شرح ابن عقيل .

مصطلحات نحوية جديدة :

للبصريين مصطلحات خاصة بهم ، وللكوفيين مصطلحات خاصة بهم كذلك ، وهناك مصطلحات مشتركة[1] والمصطلحات التي جاء بها العثيمين ليست من المصطلحات المختلف فيها ، وإنما هي مصطلحات مشتركة أدخل عليها تعديلا عندما تتعلق بالله تعالى ؛ لتكون متناسبة مع العقيدة الإسلامية ، من هذه المصطلحات :

---

(١) ينظر : المدارس النحوية ١٦٦ ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ٢٠٧ –٢٨٦ ، ومحمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة ١١٤ .

الترجية :

ويقصد بها أمر الله لخلقه أن يرجوا ما عنده ، ويستخدم هذا المصطلح في معنى من.

معاني (عسى) عندما تكون من الله ، هربا من مصطلح (الترجي) الذي يختص بالمخلوقين ، فعند بيان معاني (عسى) في قوله تعالى : ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[1] قال العثيمين :((عسى) تأتي لأربعة معانٍ: للرجاء ؛ والإشفاق ؛ والتوقع ؛ والتعليل ؛ والظاهر أنها للتوقع ، أو للترجية – لا الترجي – ؛ فإن الله عز وجل لا يترجى ؛ كل شيء عنده هين ؛ لكن الترجيه بمعنى أنه يريد من المخاطب أن يرجو هذا ؛ أي افعلوا ما آمركم به عسى أن يكون خيرا)[2].

(لعل) للتعليل :

سبق أن ذكرنا أن من أهل العلم بالنحو من جعل (لعل) للتعليل في بعض المواضع ومنها بعض الآيات القرآنية[3]، لكن وضع قاعدة لكل (لعل) في القرآن الكريم وجعلها تفيد التعليل ، هذا لم يقل به أحد من المتقدمين – في حدود علم الباحث – ، وهو مما تفرد به العثميمين ، ويبدو أن الدافع وراء ذلك عقدي ، أي

(1) البقرة ٢١٦.

(2) تفسير القرآن الكريم – البقرة – ٣/ ٤٨ – ٤٩.

(3) ينظر: صفحة (١٣٧) من هذا البحث.

الخوف من القول بالترجي في ما يتعلق بالله عز و وجل فعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾(١) قال العثيمين: ((لعل) للتعليل؛ وكلما جاءت لعل في كتاب الله فإنها للتعليل ؛ إذ إن الترجي لا يكون إلاَّ فيمن احتاج ، ويؤمل كشف ما نزل به عن قرب ؛ أما الرب عز وجل فإنه يستحيل في حقه هذا)(٢) ومشى على هذه القاعدة في كل موضع من القرآن وردت فيه (لعل)(٣).

و قصر ذلك على ما يتعلق بالله عز وجل هو الذي ينبغي أن يُصار إليه.

تقدير خبر (لا) النافية للجنس :

التميميون يحذفون خبر(لا) النافية للجنس كثيرا ، بينا الحجازيون يظهرونه كثيراً (٤)، ومن المواضع التي يحذف فيها الخبر حتى عند الحجازيين؛ لكونه لا يجهل ، حذفه في (لا إله إلاَّ الله) ، هذا الخبر قدَّره ابن يعيش(٥) وصاحب حماه(٦) بـ

---

(١) البقرة ١٨.

(2) تفسير القرآن الكريم –البقرة – ٢/ ٣٤٣.

(3) ينظر : مثلا : تفسير القرآن الكريم– الفاتحة والبقرة – ٢/ ٣٠٤ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ ، و ٣/ ٧٠ ، و–آل عمران –١/ ٦٠٧ ، ٢/ ١٥٨..

(4) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٥٠ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٠ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٧٠–٧٣

(5) ينظر : شرح المفصل ١/ ٢٠٨.

(6) ينظر : الكناش ١/ ١٥٣.

(في الوجود)،وقدره العكبري[1] والسيوطي[2] والصبان[3] بـ (موجود)، وتابعهم من المعاصرين عبده الراجحي[4] والكرباسي[5] ومحمد أحمد قاسم[6] وغيرهم، وربما قدره غيرهم بغير ذلك كما قال أبو حيان : «ويضمرون في الدنيا ، أولنا ، أو في الوجود»[7] أو أنها لاتحتاج إلى خبر كما فعل الزمخشري[8] غير أن تقديره بـ (حق) أمر لم يسبق أحد من النحويين العثيمين إليه في حدود علم الباحث - ، فعند تفسيره قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[9]، قال العثيمين منكرا على السابقين ومعللا لما ذهب إليه : (أي لا معبود حق إلاَّ هو ، وعلى هذا تكون (لا) نافية للجنس ، وخبرها محذوف؛ والتقدير : لا إله حق إلاَّ هو ؛ وإنما قدرنا (حق) ؛ لقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾[10] ولهذا

---

(1) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٤٥.

(2) ينظر : البهجة المرضية ١٨١.

(3) ينظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٤.

(4) ينظر : التطبيق النحوي ١٧٤ وَ ١٧٥.

(5) ينظر : إعراب القرآن ١/ ٤٢٦ وَ ٤٤٥ ، ٣/ ٥٨٩ ، ٧/ ٤٦٧.

(6) ينظر : إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في شرح ابن عقيل ٥٨.

(7) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٠.

(8) نقله الدكتور فاضل السامرائي من مخطوطة للزمخشري عنوانها (مسالة في كلمة الشهادة) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٥٢.

(9) البقرة ١٦٣.

(10) الحج، ٦٣.

قال الله تعالى عن هذه الآلهة : ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾[١] ؛ وقد زعم بعضهم أن تقدير الخبر (موجود) ؛ وهذا غلط واضح ؛ لأنه يختل به المعنى اختلال كبيرا من وجهين:

الوجه الأول : أن هناك آلهة موجودة سوى الله ؛ لكنها باطلة ... كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ (الحج ٦٢) وكما قال تعالى : ﴿ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[٢]؛ وكما قال تعالى : ﴿فَلا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهاً آخَرَ﴾[٣].

الوجه الثاني : أنه يقتضي أن الآلهة المعبودة من دون الله هي الله ، ولا يخفى فساد هذا؛ وعليه فيتعين أن يكون التقدير « لا إله حق » كما فسرناه).[٤]

حذف الفاعل في : (وجاء ربك) :

تكاد أن تجتمع كلمة النحويين على أن الفاعل في قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ[٥]﴾ محذوف ، وهو عندهم من حذف الاسم المضاف – قياسا – ، وقيام

---

(1) النجم، ٢٣.
(2) هود،١٠١.
(3) الشعراء، ٢١٣.
(4) تفسير القرآن الكريم –البقرة– ٢/ ٢٠٦ –٢٠٧ . وينظر المصدر نفسه ٣/ ٢٥٠ –٢٥١.
(5) الفجر ٢٢.

المضاف إليه مقامه لقرينة تدل عليه ، وقدروا الفاعل هنا بـ (أمره) ؛ « لاستحالة الحقيقي»[1]، وممن قال بذلك الخوارزمي[2] وابن عقيل[3]، وابن هشام[4]، والأزهري[5]، والسيوطي[6] والذي يراه العثيمين أن الفاعل[7] هو لفظ الجلالة (ربك) ؛ معللا ذلك بأنه يتفق مع قواعد اللغة وقواعد الشريعة، ففي تفسيره للآية السابقة قال : (هذا المجىء هو مجيئه –عزجل - لأن الفعل أسند إلى الله ، وكل فعل يسند إلى الله فهو قائم به لا بغيره ، هذه القاعدة في اللغة العربية ، والقاعدة في أسماء الله وصفاته كل ما أسنده الله إلى نفسه فهو له نفسه لا لغيره ، وعلى هذا فالذي يأتي هو الله عز وجل ، وليس كما حرفه أهل التعطيل حيث قالوا إنه جاء أمر الله ، فإن هذا إخراج للكلام عن ظاهره بلا دليل ، فنحن من عقيدتنا أن نجري كلام الله تعالى ، ورسوله صلى الله عليه وسلم على ظاهره وأن لا نحرف فيه . ونقول : إن الله يجيء يوم القيامة هو نفسه ، ولكن كيف هذا المجيء ؟ هذا هو

---

(1) مغني اللبيب ٥٨٥.

(2) ينظر: التخمير ١/ ١٤٥.

(3) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨.

(4) ينظر : مغني اللبيب ٥٨٥.

(5) ينظر : شرح التصريح ١/ ٧٢٧.

(6) ينظر : البهجة المرضية ٣٣٠.

(7) وقد تنبه لهذا التقدير بعض علماء الشريعة دون أن يتطرقوا إلى الجانب النحوي.

الذي لا علم لنا به لا ندري كيف يجي ؟ والسؤال عن مثل هذا بدعة كما قال الإمام مالك)[1].

اسم الجلالة (الله) متبوع لا تابع :

لما كان لفظ الجلالة (الله) علماً على الخالق العظيم جل جلاله ، فإن جميع أسماء الله الحسنى تابعة له [2].فإذا جاء اسم (الله) بعد اسم من أسماء الله الأخرى في آية أو حديث أو جملة ، وصح أن يعرب صفة ، فإن العثيمين يعربه عطف بيان ، ولا يرى صحة إعرابه صفة ، ففي قوله تعالى : ﴿الر كِتَبٌ أَنْزَلْنَهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ. الله الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾[3]، قال العثيمين معللا : (لا تقول إن لفظ الجلالة « الله » صفة بل نقول هي عطف بيان؛ لئلا يكون لفظ الجلالة تابعا تبعية النعت للمنعوت)[4]، وإذا تتبعنا أقوال المعربين للفظ الجلالة (اللهم) في الآية السابقة، سنجد أن أكثرهم يعربونه بدلا من الحميد[5]، وليس نعتاً؛

---

(1) تفسير القرآن الكريم –جزء عم–١٩٩- ٢٠٠.

(2) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٥٦ ، وأسماء الله الحسنى ١٦.

(3) إبراهيم ١–٢.

(4) شرح ثلاثة الأصول ١٨.

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٨٨ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٩وَ ١٩٦٢ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٦٤ ، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٦ ،وحاشية الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٨٤.

«لأن النعت في الكلام إنما هو حلية كقولك (مررت بزيد الظريف) فإن قلت: (مررت بالظريف زيد) كان بدلا ولم يكن نعتا»[1].

غير أن تعميم ذلك وجعله قاعدة مطردة ، والتعليل لها عقديا ، دفع الباحث إلى أن يعد ذلك مما تفرد به العثيمين ، وكان له قصب السبق في هذا القول .

التعليل للميم في (اللهم) :

ذكرنا فيما مضى أن الميم في (اللهم) عوض عن أداة النداء(٢)؛ غير أن التعليل لاختيار هذه الميم دون سواها من الحروف لم يرد عن أحد من النحويين الأوائل ، وقد علل العثيمين ذلك ، بقوله : (وكانت ميما ولم تكن جيما ولا حاء ولا خاء ؛ لأن الميم أدل على الجمع ، ولهذا تجتمع الشفتان فيها كما أن الداعي جمع قلبه على ربه ودعا وقال : اللهم)[3].

(1) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/ ٣٣٤.

(2) ينظر : صفحة (٨٣) من هذا البحث.

(3) الشرح الممتع ٣/ ٢٢٧ ، وينظر : المصدر نفسه ٢/ ٨٧ وَ ٤/ ٢١.

المبحث الرابع : التيسير عنده :

تيسير النحو مطلب لجميع دارسيه ، ولا يستطيع القيام به إلاَّ متضلع عانى تدريسه لمستويات مختلفة من الدارسين ، والعثيمين من علماء الشريعة الذين اهتموا بالنحو فهو زادهم لتفسير كتاب الله ، وقد عانى العثيمين النحو تأليفا وتدريسا فترة ليست بالقصيرة ، وانحصرت محاولات التيسير عنده في ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول – اختصار المطولات :

لما كان الإسراف في الطول من أهم صعوبات النحو ، فقد حاول العثيمين معالجة هذه الظاهرة ، وسعى لتقديم النحو مختصرا للدارسين ، فعمل على اختصار كتاب مغني اللبيب لابن هشام لما لهذا الكتاب من شهرة وأهمية لدى المختصين والدارسين ، ولم تكن معالجة هذه الظاهرة حديثة الاهتمام ، بل هي قديمة ، فقد ألف الكسائي كتابه (مختصر النحو) وتبعه اليزيدي والجرمي والزجاج وغيرهم فألفوا كتبا تحمل نفس العنوان ، غير أن شيئا من هذه الكتب لم يصل إلينا .

الاتجاه الثاني :الاهتمام بالكتب الميسرة :

أكثر الكتب النحوية القديمة لا تزاعي مستوى الدارسين – ولا سيما المبتدئون – ، من حيث المادة ومن حيث الأسلوب ، ومن أجل معالجة هذه الصعوبات قام علماء النحو بتأليف كتب تقتصر على الأبواب الرئيسة بلغة سهلة ، من هذه الكتب المقدمة الآجرومية « لمؤلفها ابن آجروم المغربي المتوفى سنة ٧٢٣ للهجرة ، وظلت لهذا المتن أو المختصر في تعليم الناشئة النحو الحظوةُ الكبرى في جميع بلدان العالم العربي من الخليج إلى المحيط ، واهتم به علماء النحو في كل مكان، ووضعوا له شروحا شتى ، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط ... وواضح أن ابن آجروم حذف من النحو في مختصره أبوابا فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التي تكفى الناشئة في تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية »[١] ومن هؤلاء العلماء الذين اهتموا بالمقدمة الآجرومية شرحا وتدريسا العثيمين ، الذي درّسها لطلابه وشرحها لهم بأسلوب يتناسب ومستوى الدارسين المبتدئين، لغة وعرضا وضربا للأمثلة . ومثل ذلك يقال في شرح الدرة اليتيمة، فالعثيمين أهتم بالكتب الميسرة والمختصرة .

---

(١) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ١٥ –١٦.

الاتجاه الثالث : ترجيح الأسهل :

لما كان العثيمين ميسراً في الجانب الديني ؛ إذ كان يختار القول الأيسر ليس تتبعا للرخص ، وإنما لأن الدليل يسانده ، فقد أثر ذلك في ترجيحاته النحوية، وقد رسم لنفسه منهجا سار عليه والتزم به ، هذا المنهج هو اتباع الأسهل في النحو عند الاختلاف ، وقد صرح بهذا المنهج في أكثر من عشرين موضعا، منها قوله :(ولكن قاعدتنا في باب النحو التي ينبغي أن نسيرَ عليها أنه إذا اختلف النحويون في مسألة سلكنا الأسهل من القولين ؛ لأننا إذا أخذنا بالرخص في باب الإعراب فهذا جائز...

والخلف إن كان فخذ بالأسهل في النحو لا في غيره في الأفضل)[1]

وقال : (القاعدة المطردة عندي ما أخبرتكم بها سابقا : أنه إذا تنازع الكوفيون والبصريون في مسألة فاتبع الأسهل ، ولو قيل هذا في المسائل الفقهية يصح أو لا ؟ لا يصح ؛ لأنه لا يجوز أن نتتبع الرخص ، لكن في باب النحو لا مانع)[2]، وقال مقيدا ذلك بمراعاة المعنى : (والقاعدة عندي فيما إذا اختلف النحويون في مسألة : الراجح هو الأيسر ، ما لم يلزم منه اختلاف المعنى ، بحيث

---

(1) شرح الآجرومية ١٧٤ – ١٧٥.

(2) شرح الآجرومية ٤١٠.

يكون المعنى التابع للأيسر غير صحيح فحينئذ لا نتبع الأيسر؛ لأنه يخل بالمعنى ويؤدي إلى معنى غير صحيح- لكن ما دام المعنى مستقيما على الوجهين ، فالأيسر هو الراجح يسروا ولا تعسروا)[1].

وكذلك مقيد بعدم معارضته للشريعة ، فقال : (والقاعدة عندي أن ما كان أسهل من أقوال النحويين ، فهو المتبع ، حيث لا مانع شرعا من ذلك).[2]

وقد بنى هذه القاعدة على أصول شرعية ، فعندما سئل عن دليله عليها، أجاب بقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْر﴾[3]، وقال أيضا: (أدلتها أننا ما دمنا لم نتعبد ، لم يُطلب منا التعبد لله في ذلك ، فما كان أيسر فهو أحب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، أنه ما خير بين أمرين إلاّ اختار أيسرهما ما لم يكن إثما)[4] ومن المسائل التي رجح فيها الأسهل نصب المضارع بعد «كي» ، و«حتى» ، وفاء السببية ، وجعل شبه الجملة هي الخبر، والجزم في جواب الأمر، وإعراب الأسماء بعد أدوات الشرط ، وكلها قد سبق الحديث عنها .

---

(1) تفسير القرآن الكريم –سورة يس – ٢٢٢ ، وينظر : شرح الآجرومية ٣٦٨ ، والقول المفيد ٣/ ٣١٣ ، وشرح العقيدة الواسطية ١/ ٤٢٦ ، وتفسير القرآن الكريم –الفاتحة والبقرة – ١/ ١٢٩.

(2) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٤٢٦ ، وينظر تفسير القرآن الكريم –آل عمران – ١/ ١٧١.

(3) البقرة ١٨٥.

(4) شرح الآلفية ١٨/ أ أوله ، ويسمع المصدر نفسه ٢٢/ ب آخره.

المبحث الخامس : تأثره بالسابقين :

تأثر العثيمين بمن سبقه من النحويين ، مما يبين لنا مصادر ثقافته النحوية ، ويظهر هذا التأثر واضحا من خلال جهوده السابقة شرحا وعرضا وترجيحا، ومن أهم النحويين الذين تأثر بهم العثيمين :

ابن مالك :

كثر ورود اسم ابن مالك في كتب العثيمين النحوية وغير النحوية ، وكان كثير الاستشهاد بآرائه ترجيحا أو توضيحا ، مما يدل على تأثره به ، ونظرة واحدة في كتاب واحد من كتب العثيمين غير النحوية . تبين مدى التأثر بابن مالك ، ففي كتاب (القول المفيد شرح فتح المجيد) ورد الاستشهاد بألفية ابن مالك مع ذكر اسمه في أكثر من عشرة مواضع[1]:

من هذه المواضع :

١ * في شرحه قوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ ﴾[2]، قال العثيمين :(مثوبة : تمييز؛ لأن شر اسم تفضيل، وما جاء بعد أفعل التفضيل مبينا له يكون منصوبا على التمييز ، قال ابن مالك :

اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره

---

(1) ينظر: ١/ ٣٣، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٩٣، ٥٨٦، ٥٩٦، و٢/ ٢٤٠، ١٨٧، ٣/ ٢٥٧، ٣٨٤، وغيرها.

(2) المائدة ٦٠.

إلى أن قال :

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كانت أعلى منـــزلا][١]

٢* وفي قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[٢].

قال العثيمين : (« إلاَّ إياه » ضمير نصب منفصل واجب الانفصال ؛ لأن المتصل لا يقع بعد إلا ، قال ابن مالك :

وذو اتصال منه مالا يبتدا ولا يلي إلاَّ اختيارا أبداً)[٣]

وحينما يشرح العثيمين متنا من المتون النحوية فإنه يفزع إلى الألفية كما فعل في شرح الآجرومية ؛ إذ ذكر ثمانية وعشرين بيتا منها[٤]، وكذلك في شرح الدرة اليتيمة حيث ذكر أكثر من اثنين وعشرين بيتا[٥].

---

(١) القول المفيد ١/ ٥٨٩ ، ورقم البيتين في الألفية ٣٥٦ و ٣٦٠ ، وأما في تفسيره للقرآن الكريم فقد أكثر من الاستشهاد بالأفية.

(2) الإسراء ٢٣.

(3) القول المفيد ١/ ٣٣ ، ورقم البيت في الآلفية ٥٥.

(4) ينظر : ٣٥ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٩٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٣٣ ، ٢٧١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٣٧٣ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، علما بأن بعض الصفحات فيها بيتين.

(5) ا/ ب آخره ٢/ أ أوسطه ، ٣/ ب أوله ، ٤ / أ أوله و أوسطه وآخره ٤/ ب أوسطه وآخره ، ٥/ أ أخره بيتين ، ٥ / ب أوله ثلاثة أبيات ، ٥ / ب آخره بيتين ، ٦/ أ أوله بيتين ، ٦/ أ أوسطه وآخره ، ٦/ ب أوله.

وتأتي الكافية الشافية في المرتبة الثانية بعد الألفية من حيث الاستشهاد، فقد استدل ببيت واحد منها في مختصر مغني اللبيب[1]، وآخر في شرح الدرة اليتيمة[2]. وأربعة في شرح الألفية[3]، وغيرها من الكتب غير النحوية .

لم يقف التأثير عند هذا الحد ، بل صرح العثيمين بأنه مدافع عن ابن مالك في كثير من الانتقادات التي وجهها بعض الشراح إلى بعض تعبيرات وألفاظ الألفية[4].

٢- ابن هشام :

عرفنا سابقا أن العثيمين اختصر كتاب ابن هشام في حروف المعاني (مغني اللبيب) ، فلابد أن تبقى بعض عبارات ابن هشام وترجيحاته في ذاكرة العثيمين ، وهذا ما حصل فعلا ، ولا ننسى أن العثيمين كان معجبا بعلمية ابن هشام النحوية، مما أدى به إلى أن يجعل بعض دعائه في أثناء طوافه بالكعبة (اللهم أني أسألك فقه

(1) ينظر : مختصر مغني اللبيب ٥٦.
(2) يسمع : ٥ / أآخره.
(3) يسمع : ١٥ / ب أوله، و ١٧ / أ أوله، ١٨ / أآخره بيتين.
(4) يسمع : شرح الألفية ١٩ / ب أوسطه.

شيخ الإسلام ونحو ابن هشام)[1].

وقد رجح بعض الآراء النحوية التي تنسب إلى ابن هشام ، من ذلك مثلا رأي ابن هشام في مسألة تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمعا ، قال العثيمين : (إذا كان الفاعل جمعا – فالآن نقف - ؛ فمنهم من يقول يجوز التذكير والتأنيث مطلقا ، وهذا مذهب الزمخشري ، كل جمع مؤنث فتقول : قام المسلمون ، وقامت المسلمون ، وقام المسلمات ، وقامت المسلمات ، وقام الرجال ،، وقامت الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، كل جمع .

ومنهم من قال : جمع مؤنث يجوز فيه التذكير والتأنيث . إلا جمع المذكر السالم فيجب فيه التذكير ، وهذا رأي ابن مالك : قال :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

وبعضهم يقول الجمع إن كل جمع تكسير جاز فيه الوجهان التذكير والتأنيث ، وإن كان جمعا سالما ؛ فإن كان مذكرا وجب التذكير وإن كان مؤنثا وجب التأنيث ، وهذا رأي ابن هشام وهو المشهور)[2].

---

(1) مما حدث به بعض طلابه.

(2) شرح الدرة اليتيمة ٦/ أ أوله.

وعند قول ناظم الدرة اليتيمة[1]:

وأين أيّان وأي ومتى ... أنى وإذْ ماذا كإنْ حرفٌ أتى

قال العثيمين: (تكون الحروف من هذه العوامل اثنين، وهذا هو اختيار ابن مالك، قال:

وحيثما أنى وحرف إذ ما ... كإن وباقي الأدوات أسما

وخالف ابن هشام فقال في القطر: وليس منه مهما وإذ ما بل من مصدرية ولما الرابطة في الأصح).[2]

ومن مظاهر التأثر أن العثيمين عندما يتحدث عن حرف من حروف المعاني – ولا سيما في كتبه غير النحوية – نجد أنه يأتي بمعاني هذا الحرف واستخداماته، وهذا مشابه تماما لصنيع ابن هشام في المغني، ونضرب لذلك مثالين:

١* في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلا فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[3]، قال: («إنْ» هنا نافية لوجود (إلا) بعدها، وإذا جاءت (إلاَّ) بعد (إن) فهي دليل على (إن) نافية و (إن)

(١) متن الدرة اليتيمة ٥١.
(2) شرح الدرة اليتيمة ٥ / آآخره.
(3) يس ٤٧.

ترد في اللغة العربية على أربعة أوجه هي:

الأول : تأتي زائدة ، ومثاله قول الشاعر :

بني غُدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

الثاني : تأتي شرطية ، مثاله: ﴿ إنْ يكُنْ غنياً أو فقيراً فاللهُ أولى بهما ﴾.

الثالث : تأتي نافية ، مثاله : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلا فِي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ .

الرابع : مخففة من الثقيلة ، مثاله قول الشاعر :

وإن مالك كانت كرام المعادن) [1]

٢* في تفسير قوله تعالى:﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾[2].

قال العثيمين :(وهنا نذكر معاني (ما) ، معاني (ما) عشرة :

١ - استفهامية . ٢- شرطية . ٣- موصولة . ٤- تعجبية . ٥- نكرة . ٦- كافة . ٧- نافية . ٨- زائدة . ٩- للتعظيم . ١٠ -مصدرية)[3] ومن مظاهر التأثر أيضا أن العثيمين ربما استعمل بعض العبارات التي يستخدمها ابن هشام ، نحو إطلاقه

---

(1) تفسير القرآن الكريم -يس- ١٦٨ -١٦٩.

(2) يس ٢٧.

(3) تفسير القرآن الكريم -يس- ٩٢ ، وينظر : الشرح الممتع ٥/ ٣٥٦ ، والقول المفيد ١/ ٣٩٣ ، وتفسير القرآن الكريم -البقرة-٣/ ٤٠٧ -٤٠٨ ، وغيرها.

عبارة (حرف وجود لوجود)[١] على (لما) بينما أكثر النحويين يستخدمون عبارة حرف وجوب لوجوب . وكذلك ترجيحه عبارة (للعالم) بدلا من (للعاقل) في (من) وهي عبارة ابن هشام[٢] .

٣- ابن القيم :

تأثر العثيمين به تأثراً كبيرا ، فقد قرأ كتابه (بدائع الفوائد) وغيره ، وتأثر بهذا العنوان ومنهجه فألف كتابا سماه (المنتقى من فرائد الفوائد) جمع فيه فوائد مختلفة من علوم مختلفة مع الفارق بين الكتابين ، ورجح العثيمين قول ابن القيم في عدم الحاجة إلى تقدير جواب للشرط في بعض التراكيب[٣] واعتمد رده على القائلين بأن (أين) بمعنى (مَن)[٤] ؛ ولأن تأثر العثيمين بابن القيم كان في جانب اللغة لا النحو أكثر وأوضح[٥]، جعله الباحث متأخرا .

---

(١) ينظر : تفسير القرآن الكريم –يس– ٢٣٥ ، ومقارنتها بما في مغني اللبيب ٢٧٨.

(2) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٣/ ب أوسطه.

(3) يسمع : شرح الألفية ٣٣/ ب آخره.

(4) ينظر : صفحة (١٧٥) من هذا البحث.

(5) ينظر : ابن قيم الجوزية (جهوده في الدرس اللغوي) ٦٥ – ١٦٠.

٤- الحريري :

استشهد بثلاثة أبيات من ملحة الإعراب ؛ واحد في شرح الآجرومية[1]، واثنين في شرح الدرة اليتيمة[2].

إضافة إلى ذكره حاشية الخضري على ابن عقيل وثنائه عليها[3]، وأما تأثره بشيخ الإسلام ابن تيمية فلم أذكره لأن التأثر يبدو جلياً في الجانب اللغوي و العقدي و الفقهي.

---

(1) ٢١.

(2) أوله (بيتان في موضعين مختلفين) ، و ٥/ أ أوله.

(3) ينظر : تفسير القرآن الكريم –آل عمران – ٢/ ٥٤٣.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أمَا وقد حطت بنا ركاب البحث بعد رحلة ممتعة صحبَنا فيها العثيمين حريٌ بنا أَنْ نسجل أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة :

- أظهر البحث سعة ثقافة العثيمين في مؤلفاته المتنوعة ، فكأنما اجتمع في نفسه ما تفرق من العلوم ، وهذا ناتج عن سعة إطلاعه على كتب المتقدمين والإفادة منها ، ساعده على ذلك ذاكرة ثاقبة لا تخون .
- تميز العثيمين في شروحاته من حيث الأسلوب في العرض ، والاستشهاد ، والاستدراكات ، والفوائد .
- لم يقنع العثيمين بالعيش على ما خلفه النحويون الأوائل دون أن يكون له إسهام وإن كانوا هم المرجع في اللغة .
- الآراء والترجيحات التي في مختصر مغني اللبيب هي نفسها التي في مغني اللبيب ؛ ولذلك لم يجعل الباحث شيئاً منها للعثيمين إلا إذا جاء ما يشهد لذلك كأن يضرب العثيمين

أمثلة من خارج المغني ، أو تكون اختياراته في غير المختصر تؤيد ما في المختصر .

- استشهد العثيمين بالقرآن الكريم ، وبحديث النبي ﷺ ، وبلغة العرب .
- كان أسمى من أن يعميه التعصب لمذهب نحوي ، ولم يقف عند عدم الميل إلى احد المذهبين النحويين ، وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعاً ، بل والتفرد بالرأي من دونهما في مثل تقدير الخبر في(لا إله إلا الله) والتعليل للميم في (اللهمَّ) ، وغير ذلك .
- عندما يرجح العثيمين قولاً من الأقوال النحوية فإنه غالباً يبني هذا الترجيح على أسس ويعلل لذلك .
- تأثر العثيمين بمن سبقه من النحويين كابن مالك ، وابن هشام ، وابن القيم .
- بلغ عدد المسائل الخلافية التي تتطرق إليها العثيمين أربعاً وثمانين مسألة ، خالف الباحث العثيمين في سبع عشرة

مسألة منها ولم يرجح في إحدى عشرة مسألة .

- كان العثيمين ذا مذهب سلفي في النحو نابع من مذهبه الشرعي في العقيدة والتفسير والفقه والأصول ، فلا يختار من الأقوال إلاَّ ما يوافق ذلك ، ويرد كل قول يخالف العقيدة ولو كان قائله سيبويه ، غير متعصب لمذهب معين ، يقبل كل قول إذا كان الدليل يعضده ، يتجنب التكلف والتقدير ما وجد إلى ذلك سبيلا ، يراعى في إعراباته المعنى، ويرد كل إعراب يؤدي إلى حمل القرآن على الشاذ ، يقبل القراءات السبع المتواترة ويحتج بها ، يسعى إلى تيسير النحو على المتعلمين ، لا يهتم بالخلاف الذي لا يترتب عليه حكم إعرابي ، ونستطيع أن نقول أن علوم العربية امتزجت عند العثيمين بعلوم الشريعة ، ومن حاول الفصل بينها فكأنما يحاول الفصل بين وجهي عمله واحدة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

ملخص الرسالة

الجهود النحوية للعثيمين

١٣٤٧ هـ - ١٤٢١ هـ

توزع هذا البحث على خمسة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد ، ومتلوه بخاتمة .

المقدمة :

تناولت فيها أسباب اختيار الموضوع ، وأجزاءه والمنهج المتبع ، وصعوبات البحث .

التمهيد :

تم فيه التعريف بالعثيمين ، واشتمل التعريف على: اسمه ، ونسبه، ومولده، وبعض صفاته وآثاره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ووفاته ، كل ذلك بإيجاز.

الفصل الأول :

وعنوانه : (آثار العثيمين النحوية) ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

عرضت فيه آثار العثيمين المطبوعة .

المبحث الثاني :

عرضت فيه آثار العثيمين غير المطبوعة .

المبحث الثالث :

بينت فيه منهج العثيمين وأسلوبه من خلال آثاره.

الفصل الثاني :

تناولت فيه المسائل التي وافق فيها العثيمين المذهب البصري ، بعد التمهيد وبيان المنهج في عرض المسائل التي بلغت إحدى وثلاثين مسألة ، جعلتها في ثلاثة عشر مبحثاً .

الفصل الثالث :

جعلته للمسائل التي رجح فيها العثيمين آراء المذهب الكوفي ، والتي وصلت إلى خمس وعشرين مسألة . جعلتها في أحد عشر مبحثاً .

الفصل الرابع :

خصصته للمسائل التي وافق فيها العثيمين آراء أفراد النحويين، بعد أن بينت المقصود بأفراد النحويين . وقد وصل عدد هذه المسائل إلى ثمان وعشرين مسألة جعلتها في أربعة عشر مبحثاً .

الفصل الخامس :

وعنوانه (شخصية العثيمين النحوية) ، وقد ضم خمسة مباحث:

المبحث الأول :

أشتمل على النقد الذي وجهه العثيمين إلى بعض الآراء النحوية، بعضها منسوب إلى صاحبه ، والبعض الآخر غير منسوب.

المبحث الثاني :

بعنوان (مذهبه النحوي) ، توصلت فيه إلى تحديد مذهب العثيمين النحوي ، وهو المذهب السلفي في النحو .

المبحث الثالث :

حوى الآراء التي تفرد بها العثيمين .

المبحث الرابع :

عرضت فيه جوانب من التيسير النحوي عند العثيمين وذكرت أنه انحصر في اختصار المطولات ، وشرح المختصرات، وترجيح الأسهل .

المبحث الخامس :

ذكرت فيه تأثر العثيمين بمن سبقه من النحويين ، لا سيما ابن مالك وابن هشام وابن القيم ، والحريري .

The Third Chapter:I have set this chapter for the issues in which Al-Othaymeen preferred the "Al-Kufic" school of thought to others. These added up to twenty-four issues. I made them into twelve researches.

The Fourth Chapter:I set this chapter for the issues upon which Al-Othaymeen agreed with the opinions of discreet grammarians after I have explained what is meant by discreet grammarians. The number of these issues reached up to twenty nine. I included them all in fourteen researches.

The Fifth Chapter: Its title is: "Al-Othaymeen grammatical identity," it comprises five researches.

The First Research: Included the critique that Al-Othaymeen directed towards certain grammatical opinions. Some of these were duly related to their initiators, others are not related.

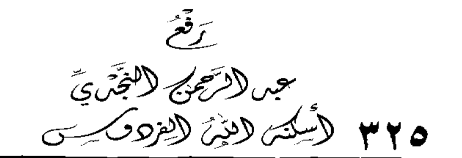
The Second Research: Entitled: "His Grammarian Style." Wherein I reached the stage of outlining the Al-Othaymeen grammarian School of thought, which is the Salafi School of thought in Grammar.

The Third Research: Included the opinions specifically and individually characteristic of Al-Othaymeen.

The Fourth Research: Wherein I discussed the methodology of grammatical simplifications for Al-Othaymeen. I further mentioned that he specialized in summarizing the long studies, and explaining the abstracted, and giving preference to the more simpler.

The Fifth Research:

I mentioned the effects of Al-Othaymeen's grammarian predecessors upon him; especially Ibn Malik, Ibn Hisham, Ibn Al-Qayyim, and Al-Hariri



ABSTRACT OF THE THESIS
GRAMMATICAL WORKS OF ALOTHAYMEEN
1347 H – 1421 H

This research had been divided into five chapters preceded by an introduction and a prologue, and followed by an epilogue.

The Introduction:

Therein I discussed the reasons behind choosing the subject, parts of the subject, the procedure followed, and the difficulties of the research.

The Prologue:

Wherein Al-Othaymeen has been introduced. The introduction included his name, his ancestry, his birth, some of his characteristics, his works, his mentors, his students, and his death, all in brief.

The First Chapter:

Entitled: "Al-Othaymeen grammatical books." Made up of three research works:

The First Research:

I discussed Al-Othaymeen printed books.

The Second Research:

I discussed Al-Othaymeen non-printed books.

The Third Research:

Here, I explained the Al-Othaymeen methodology and his style judging by his works.

The Second Chapter:

I discussed the issues upon which Al-Othaymeen agreed with "Al-Basry" School of thought. After the forward and the explanation of the procedure followed in the discussion of the issues that reached up to thirty one in number, I gathered them into eleven researches.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم : برواية حفص عن عاصم .

ثانياً : المطبوعات :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) تحقيق طارق الجنابي . عالم الكتب .بيروت . ط ١ . ١٤٠٧ هـ .
- ابن الحاجب النحوي . طارق الجنابي . دار التربية . بغداد . ط١ ١٩٧٤م .
- ابن عثيمين الامام الزاهد . ناصر الزهراني . دار ابن الجوزي . الدمام . ط١ . ١٤٢٢هـ .
- ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي . طاهر سليمان حمودة . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية . ١٣٩٦هـ .
- أحكام من القرآن الكريم . محمد بن صالح العثيمين(١٤٢١) . مدار الوطن للنشر . الرياض . ١٤٢٥هـ

- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط . بدر بن ناصر البدر .مكتبة الرشيد الرياض . ١٤٠٠ هـ .
- اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف . ناصر بن حمد الفهد مكتبة أضواء السلف . الرياض . ط ١ . ١٤٢٣هـ .
- أربعة عشر عاما مع مساحة العلامة محمد بن صالح بن عثيمين . عبد الكريم بن صالح المقرن . دار طويق . الرياض . ١٤٢٢هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) . تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط ١ . ١٤١٨هـ .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية(ت ٧٦٧هـ) . تحقيق محمد بن عوض السهيلي . أضواء السلف . الرياض . ط١ . ١٤٢٢هـ .

- الأصول في النحو.لأبي بكر السراج (ت ٣١٦هـ).تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت ط٣ . ١٤١٧هـ .
- أضواء البيان . محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) . تخريج محمد الخالدي . دار الكتب العلمية . بيروت . ط١ . ١٤١٧ هـ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . لأبي عبد الله الحسين المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠هـ). تحقيق محمد إبراهيم سليم.مكتبة القرآن القاهرة. د. ت.
- إعراب القراءات السبع وعللها.لأبي عبد الله حسين المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق عبد الرحمن العثيمين . مكتبة الخانجي . القاهرة. ط ١. ١٤١٣هـ
- إعراب الحديث النبوي. لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). تحقيق عبد الإله نبهان . دار الفكر المعاصر . بيروت . ط١ . ١٤٠٩ هـ .

- الأعلام .خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. ط١٤. ١٩٩٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البركات الأنبا ري (ت ٥٧٧هـ). المكتبة العصرية. بيروت. ١٤١٩هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) راجعه يوسف الشيخ البقاعي . دار الفكر . بيروت . ١٤٢٠هـ .
- البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) . تحقيق أحمد عبد الموجود وآخرين . دار الكتب العلمية . بيروت . ط١ . ١٤١٣هـ.
- البهجة المرضية . جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) . تحقيق محمد بن صالح الفرسي. دار السلام . القاهرة . ط١. ١٤٢١هـ .
- التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). تحقيق سعد كريم الفقي دار اليقين . مصر . ط ١ . ١٤٢٢هـ .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) تحقيق عبد الرحمن العثيمين. مكتبة العبيكان . الرياض . ط١ . ١٤٢١هـ .
- التخمير. صدر الدين الأفاضل (ت ٦١٧هـ) .تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي. بيروت . ط ١ . ١٩٩٠م .
- تذكرة النحاة . لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) . تحقيق عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة . بيروت . ط١ ١٤٠٦هـ .
- ترجيحات الشيخ محمد بن عثيمين في كتاب الطهارة مقارنة بما استقر عليه المذهب الحنبلي .سعد بن سعيد الذيابي . دار ابن الجوزي . ط١ . ١٤٢٤هـ.
- التطبيق النحوي . عبده الراجحي . دار النهضة . بيروت . ١٤٠٨هـ .
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى . عبد الله الفوزان . مكتبة

الرشد . الرياض ط٣ . ١٤٢٢هـ .

- تغيير النحويين للشواهد . علي محمد فاخر . دار الطباعة المحمدية . مصر ط١ . ١٤١٦هـ .
- تفسير القرآن الكريم- الفاتحة والبقرة- محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ). دار ابن الجوزي. الدمام . ط١ .١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن الكريم - الكهف - محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ). دار ابن الجوزي.الدمام. ط١ . ١٤٢٣هـ .
- تفسير القرآن الكريم - جزء عم - . محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) . دار الثريا . الرياض . ط٢ . ١٤٢٣ هـ .
- تفسير القرآن الكريم - يس - محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ). دار الثريا . الرياض . ط١ ١٤٢٤هـ .
- تفسير القرآن الكريم - الصافات - محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ) . دار الثريا . الرياض ط١ . ١٤٢٤ هـ .
- تفسير القرآن الكريم - آل عمران - محمد العثيمين

(ت١٤٢١هـ) . دار ابن الجوزي. الدمام. ط١.
١٤٢٦هـ.

- توجيه اللمع. أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٧هـ) . تحقيق فايز دياب . دار السلام . القاهرة ط١ . ١٤٢٣هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي (ت ٧٤هـ). تحقيق عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . القاهرة . ط١ . ١٤٢٢هـ .
- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج جديد . شوقي ضيف . دار المعارف . القاهرة . ١٩٨٦م .
- جامع البيان في تأويل القرآن. أبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤٢٠هـ .
- الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين. وليد بن أحمد الحسين. بريطانيا . ط١ ١٤٢٢هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق

فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل . المكتبة العربية. حلب ١٣٩٣هـ .

- حاشية الآجرومية . عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت١٣٩٢هـ) . ط٤. ١٤١١هـ"
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. الخضري (ت١٢٨٨هـ) تحقيق يوسف الشيخ البقاعي. مكتب البحوث والدراسات. دار الفكر. بيروت. ط١. ١٤١٩هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . مصطفى بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) . دار السلام . القاهرة . ط١ . ١٤٢٢هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني. محمد بن علي الصبان(ت١٢٠٠هـ). تحقيق إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية . بيروت . ط١. ١٤١٣ هـ .
- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري . محمد فاضل صالح السامرائي . دار عمار للنشر . الأردن . ط١ . ١٤٢٤ هـ .

- الحمل على الجوار في القرآن الكريم . عبد الفتاح الحموز . مكتبة الرشد . الرياض. ط١ ١٤٠٥هـ .
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء . المختار أحمد ديره . دار قتيبة . بيروت . ط١ . ١٤١١هـ .
- الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية . د. هادي احمد فرحان الشجيري. دار البشائر الإسلامية . بيروت . ط١ . ١٤٢٢هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ). تحقيق علي محمد معوض وآخرون . دار الكتب العلمية . بيروت . ط١. ١٤١٤ هـ .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . د.فاضل صالح السامرائي. دار عمار.الأردن . ط١. ١٤٢٦هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص . الحريري (ت ٥١٦هـ) . تحقيق عرفات مطرجي مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . ط١ . ١٤٨٠ هـ .

- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك . عبد الله الفوزان . دار المسلم . الرياض . ط١ . ١٤٢٠ هـ .
- الرد على النحاة . ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) . تحقيق محمد البنا . دار المعالم الثقافية . الإحساء . ١٩٧٩م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني. أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ). تحقيق أحمد الخراط . دار القلم . دمشق . ط٣ . ١٤٢٣ هـ .
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . مازن المبارك . دار الفكر. دمشق. ط٣ . ١٤١٦هـ .
- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح . مازن المبارك . دار الفكر . دمشق . ط٢ . ١٤٠٤هـ .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة . الألباني (ت ١٤٢٠هـ) . مكتبة المعارف . الرياض ١٤١٥ هـ .
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . تحقيق

عبد المنعم فائز . دار الفكر . دمشق . ط١ . ١٤٠٣هـ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين ابن عقيل (ت ٧٦هـ). تحقيق يوسف الشيخ البقاعي . دار الفكر . بيروت . ١٤١٩هـ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . بدر الدين محمد ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت ط١ . ١٤٢٠ هـ .
- شرح الآجرومية. محمد بن صالح بن عثيمين (ت١٤٢١هـ). طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. مكتبة الرشد. الرياض.ط١. ١٤٢٦هـ
- شرح ألفية ابن معطي. عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت٦٩٦هـ). تحقيق علي موسى الشوملي. مكتبة الخريجي. الرياض. ط١. ١٤٠٥ هـ .
- شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهري (ت ٩٠هـ). تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٢١هـ.

- شرح ثلاثة الأصول . محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) . تحقيق فهد السلمان . دار الثريا . الرياض. ط١ . ١٤٢١هـ.
- شرح العقيدة الواسطية . محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) . تحقيق سعد بن فواز الصميل . دار ابن الجوزي . الدمام . ط٧ . ١٤٢٢هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ). تحقيق يوسف الشيخ البقاعي . دار الفكر . بيروت . ١٤١٤ هـ .
- شرح كافية ابن الحاجب. الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ). تحقيق أحمد السيد. المكتبة التوفيقية. القاهرة. د.ت
- شرح الكافية الشافية .جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق علي محمد معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية.بيروت . ط١ . ١٤٢٠هـ .
- شرح كتاب الحدود في النحو . الفاكهي (٩٧٢هـ) . تحقيق

المتولي رمضان . مكتبة وهبة . القاهرة . ط٢ . ١٤١٤هـ .

- شرح اللمع في النحو. القاسم الواسطي الضرير. تحقيق رجب عثمان محمد.مكتبة الخانجي.القاهرة. ط .١٤٢٠ هـ.
- شرح المفصل . موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) . تحقيق أحمد السيد المكتبة التوفيقية . القاهرة . د.ت .
- الشرح الممتع على زاد المستقنع. محمد العثيمين (١٤٢١هـ). تحقيق عمر الحفيان . ابن الجوزي . الدمام . ط١ . ج١،٢ . ١٤٢هـ، ج٣،٤ ، ٥ . ١٤٢٣هـ . ج٦ ، ٧ ، ١٤٢٤هـ .
- شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث. محمد العثيمين(١٤٢هـ).دار الثريا.دار الرياض.ط١ .١٤٢٣هـ.
- الشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة . عبد الرزاق العباد . مكتبة الرشد . الرياض . ط٢ . ١٤١٤هـ .

- الصدارة في النحو العربي . عبد الرحمن محمود الشنقيطي . النهار للطبع والنشر والتوزيع . الرياض . ط٢ . ١٤٢٠هـ.
- صفحات مشرقة من حياة الإمام محمد بن صالح العثيمين . حمود المطر. الرياض ط١ . ١٤٢٢هـ .
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي . أحمد عفيفي . الدار المصرية اللبنانية . القاهرة . ط١ . ١٤١٧هـ .
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين . عبد الفتاح البجة . دار الفكر . عمّان . ط١ . ١٤١٩هـ .
- العلل في النحو . لأبي الحسن الوراق (ت ٣٨١هـ) . تحقيق مها مازن المبارك . دار الفكر المعاصر . بيروت . ط١ . ١٤٢١هـ .
- فرائد النحو الوسيمة. شرح الدرة اليتيمة. محمد علي المالكي (ت ١٣٦٧هـ). مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٤٦هـ .

- الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن . عبد الله الحسيني هلال . مطبعة السعادة . ط١ . ١٤٠٤هـ .
- القاموس المحيط الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ) . تحقيق . محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي. بيروت . ط١ . ١٤١١هـ.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة . خالد بن سعود العصيمي دار التدمرية . الرياض . ط١ . ١٤٢٣هـ .
- القول المفيد على كتاب التوحيد. محمد العثيمين(ت ١٤٢١هـ) . تحقيق سليمان أبا الخيل وخالد المشيقح. دار ابن الجوزي الدمام . ط١ . ١٤١٨هـ.
- الكتاب . سيبويه (ت١٨٠هـ) . تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة الخانجي القاهرة . ١٩٨٣م.
- الكناش في فنّى النحو والصرف .الملك المؤيد صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ). تحقيق رياض الخوام. المكتبة العصرية . بيروت . ط١ . ١٤٢٠ هـ .

- اللباب في علل البناء والإعراب.لأبي البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ).تحقيق غازي . طليمات.دار الفكر. دمشق . ط١ . ١٤٢٢هـ .

- لسان العرب . ابن منظور.(ت ٧١١هـ) . تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي. دار إحياء التراث العربي . بيروت .ط٣ . ١٤١٩هـ .

- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية . عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ) . تحقيق أسامة الحازمي. دار عالم الفوائد. مكة . ط١ .١٤٢١هـ .

- مؤلفات الشيخ محمد العثيمين . محمد خير يوسف . دار طويق . الرياض . ط١ . ١٤١٤هـ .

- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين . جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان . دار الثريا . الرياض . مج١٣. ط١ . ١٤١٩هـ .

- محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف

واللغة . محمد عطا موعد . دار الفكر المعاصر . بيروت . ط١ . ١٤٢١هـ .

- مختصر مغني اللبيب . محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) . تحقيق فريد الزامل . مؤسسة آسام . الرياض . ط١ . ١٤١٨هـ .
- المدرسة النحوية في مصر والشام . عبد العال سالم مكرم . دار الشروق . القاهرة ، ط١ . ١٤٠٠هـ .
- مسائل خلافية في النحو. لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). تحقيق محمد خير الحلواني . دار الشرق العربي. بيروت. ط١. ١٤١٢ هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) . تحقيق محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق . ط١ . ١٤٠٢هـ .
- معاني القرآن . يحي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) . عالم الكتب . بيروت ط٣ . ١٤٠٣هـ .

- معاني النحو.فاضل صالح السامرائي.دار الفكر. عمّان . ط١ . ١٤٢٠هـ.
- المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم . محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر . بيروت ١٤٠٧هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين ابن هشام(ت ٧٦١هـ). تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر . بيروت . ط١ . ١٤١٩هـ .
- النشر في القراءات العشر . ابن الجرزي (ت ٨٣٣هـ). تحقيق زكريا عميرات. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤١٨هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).تحقيق عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية. القاهرة . د.ت.
- الوجوب في النحو . حصة بنت زيد الرشود . جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية.مكة المكرمة. ط١. ١٤٢١هـ

ثالثاً : المخطوطات والرسائل والمجلات:

- شرح ألفية ابن مالك . محمد العثيمين (ت١٤٢١ هـ) . تسجيلات الاستقامة الإسلامية عنيزة . د. ت .
- شرح الدرة اليتيمة . محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) . تسجيلات الاستقامة الإسلامية عنيزة . د.ت.
- ظاهرة الاستغناء في النحو العربي (ماجستير) . عبد الله صالح بابعير . جامعة اليرموك ١٤١٤هـ .
- ظاهرة الإهمال في النحو العربي (ماجستير). سعيد أحمد البطاطي . كلية التربية الجامعة المستنصرية.١٤١٨هـ .
- ظاهرة الشبه في النحو العربي (ماجستير) . عبد اللطيف سالم باخبازي . كلية الآداب الجامعة المستنصرية ١٤١٨هـ.
- ظاهرة النيابة في العربية . (دكتوراه) . عبد الله صالح بابعير. كلية الآداب الجامعة المستنصرية . ١٤١٨هـ .
- مجلة الحكمة . بريطانيا – ليدز . العدد (١٤) . الطبعة الأولى. شوال ١٤١٨هـ .
- محمد بن عمر الحضرمي الشهير بـ (بحرق) ٨٦٩ –

٩٣٠هـ دراسة نحوية صرفية (ماجستير) .. جمال رمضان حديجان . كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد ١٤٢٠ هـ .

- موازنة بين شرح الرضي الأستراباذي وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب (دكتوراه) أمة السلام علي الشامي . كلية الآداب الجامعة المستنصرية ١٤١٩هـ .